MESJ
Middle East Studies Journal

مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكَّمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

بيـــان العمـــري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحـريـــر

إبراهيم أبو عرقوب **أحمـــد البرصـــان**

عبد الفتاح الرشدان **علـي محـافظـــة**

محمّـد أبـو حمّـور

السنة 25 العدد (95) ربيع 2021

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـــان - ربيع 2021

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف 4613451-6-962+ / فاكس 4613452-6-962+

ص.ب 927657 - عمان (11190) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2010/916/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي **الأردن**	أحمـــد التويجـــري **السعودية**
أحمـد سـعيد نـــوفـل **الأردن**	أحمـد يوسـف أحمـد **مصر**
أميـــن مشاقبـــــة **الأردن**	سعـد ناجـي جـــواد **العـراق**
عبـــد الإلـــه بلقزيـــز **المغرب**	عبـد اللّه النفيســـي **الكويت**
غانـــــم النجّـــــــار **الكويت**	فهد الحارثي العرابي **السعودية**
مجـــــدي عمـــــر **الأردن**	محمّـــد المسفـــــر **قطر**
مـــــروان كمـــــــال **الأردن**	

قواعد وأصول النشر

1. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.
2. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.
3. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.
4. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.
5. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.
6. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.
7. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.
8. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على 400 كلمة لكل منهما.
9. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.
10. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على 6500 كلمة، ومراجعة الكتاب على 700، والتقرير على 2600 كلمة.
11. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.
12. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويـــات

المقـــال الافتتاحـــي تجديد شرعية النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني لتحقيق إنهاء الاحتلال والعودة **التحرير**	7
البحوث والدراسات الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية: بين حق العودة وحلّ الصراع **رائد أبو بدوية**	13
دور ومستقبل "حركات الإسلام السياسي" في العالم العربي 2010-2020 **سيف الدين عبد الفتاح**	39
التحليل الاستراتيجي فرص عودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة خلال ٢٠٢١ **رائد نعيرات**	65
المقالات والتقارير المصالحة.. ضرورة وطنية لمواجهة التحديات وبلورة المشروع الفلسطيني **عاطف الجولاني**	79
الاتفاق السياسي الجديد 2021.. هل سيقود ليبيا نحو الاستقرار؟ **محمد عبد الحفيظ الشيخ**	93
التطبيع المغربي- الإسرائيلي 2020.. حسابات التوقيت ومآلات الصفقة **عمر الجبالي**	105
مؤشرات انتخابات الكنيست الإسرائيلي 2021 **إبراهيم عبد الكريم**	119

الملف البيبلوغرافي **حركات الإسلام السياسي في العالم العربي** – المراجع العربية – المراجع الإنجليزية – أحدث الإصدارات **عمر الجبالي**	147
English Section **Report** *What Will Biden Do About the Middle East?* *A Foreign Policy Analysis* ***Marwan Asmar***	165

المقال الافتتاحي

تجديد شرعية النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني لتحقيق إنهاء الاحتلال والعودة

في ظل التباين في التقدير السياسي، بل في المواقف السياسية والفكرية أحيانا بين مختلف الفرقاء الفلسطينيين، وفي ظل التجارب المريرة لتداعيات الانقسام، والتي كان آخرها الانقسام الجغرافي والمؤسسي عام 2007، وفي ظل تباين المقاربات الوطنية للتحرير والعودة وبناء المستقبل الفلسطيني وإنهاء الاحتلال، فإن الخطوات التي بدأت بين فصائل المقاومة والعمل الوطني الفلسطيني لقيادة وتفعيل المواجهة الوطنية لـــ "صفقة القرن" ومخطط الضم الإسرائيلي عام 2020، قد شكّلت ديناميكية نوعية في الساحة الوطنية الفلسطينية.

وقد تركزت هذه الخطوات على أساس تقوية الموقف الوطني وتوحيده، ومنع تصفية القضية الفلسطينية، ومقاومة الاحتلال حتى اندحاره، وكذلك في التوافقات بين فصائل العمل الوطني على خطوتين مهمتين، هما: 1) اعتماد "المقاومة الشعبية" سبيلاً لمواجهة الاحتلال وإنهائه في الضفة الغربية ولهذه المرحلة، وتوجه جماعي مشترك، وبقيادة وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال، 2) اعتماد تجديد "شرعية النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني" بكل مستوياته، عبر إجراء انتخابات لكل المؤسسات المشكلة لهذا النظام، والاستناد إلى رؤية وبرنامج سياسي ينبثق عن "وثيقة الوفاق الوطني" التي وقّعت عليها الفصائل الفلسطينية جميعاً عام 2006.

ولذلك فإن التفكير الفلسطيني الجديد لا بد أن يستند إلى رؤية محددة بمراحلها المختلفة، ويقترح هذا المقال أن تكون الرؤية بمراحلها عبر ثلاث مراحل، ولكل مرحلة أهدافها وبرامجها التي تنبثق عن تفكير وتخطيط وطني مشترك بين جميع الفصائل والقوى والفعاليات والشخصيات الوطنية الأخرى.

ويمكن اعتبار أولويات وأهداف المرحلة الأولى التي تم التوافق عليها قائمة على تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الذي ساد البيئة الفلسطينية منذ عام 2007، وتجديد شرعية المرجعيات السياسية الفلسطينية للداخل والخارج، ويشمل ذلك كلاً من المجلس التشريعي، ورئاسة السلطة الوطنية، والمجلس الوطني الفلسطيني، ورئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وتجديد الشرعية السياسية لفصائل العمل الوطني والفصائل المقاومة، إضافة إلى الشرعية النضالية الواقعية، ومحاربة أي تصنيفات بالإرهاب لأي منها في العالم، وتجديد المشهد الفلسطيني الموحد في الداخل والخارج أمام التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، والصهيونية العالمية، بخصوص الموقف من القضية الفلسطينية، ولمواجهة السياسات الإسرائيلية كقوة احتلال، على مستوى العالم بكافة وسائل الكفاح والنضال الوطني.

أما المرحلة الثانية، وهي التي تبدأ بعد انتهاء الانتخابات، فتعمل القوى الوطنية بأولويات وأهداف خاصة بها تتمثل في تفعيل المقاومة الشعبية ضد الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بقيادة وطنية موحدة، ودعم النضال الوطني في الأراضي المحتلة عام 1948، وفق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع الأمناء العامين للفصائل في بيروت ورام الله في 2020/9/3، وكذلك اعتماد وثيقة الوفاق الوطني التي وُقِّع عليها في قطاع غزة في 2020/6/26 من قبل جميع الفصائل الفلسطينية، كمرجعية سياسية ونضالية للعمل الفلسطيني المشترك، والتوصل إلى رؤية جديدة لبناء وتفعيل المشروع الوطني الفلسطيني واستراتيجياته.

أما المرحلة الثالثة فتتمثل أولوياتها وأهدافها بتوحيد الجهود الفلسطينية الدولية لدعم هذه التوجهات الوطنية، وحشد الرأي العام العربي والإسلامي والدولي وراء هذه السياسات، ووضع استراتيجية فك الارتباط مع الاحتلال، والشروع بتنفيذها على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وخلال فترة محددة وفق خطة مبرمجة وموحدة، وحماية وتحقيق الثوابت والحقوق الوطنية المشروعة، وخاصة العودة وتقرير المصير، وإنهاء الاحتلال،

وبناء الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وتضطلع كل القوى الفلسطينية والمؤسسات السياسية الفلسطينية بحماية ودعم مشروع المقاومة بكافة أشكالها بوصفه مساراً مشروعاً حتى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق العودة.

ويطرح هذا التحليل رؤية وطنية يمكن الاتفاق عليها أو على مثيل لها مطور بين القوى السياسية والمجموع الوطني في الداخل والخارج، ومن المعلوم أن ثمة عقبات ربما تاريخية أو أيديولوجية، وبعضها لأسباب تنظيمية وسياسية، وربما بعضها لحسابات تجاه أطراف عربية وإقليمية ودولية، لكنّ التوافق على المسار نحو تحقيق الأهداف الكبرى، وقيادة النضال بتناغم وتنسيق وبشكل موحّد، وبتكامل أدوار مرسوم متفهم من الجميع، والإصرار على التمسك بالثوابت الوطنية المشروعة حتى إنجاز التحرير والعودة، يمكن أن يجعل هذا التفكير ومثائله وكمقترحاته واقعاً حقيقياً.

وهي محاولة لفتح الأفق أمام خيارات جديدة وإرادة وطنية جديدة، ووقف لهدر الزمن والطاقات والإمكانات خلال المسيرة الوطنية، ولترتقي القيادات السياسية وقيادات المقاومة إلى مستوى متطلبات القضية وتحقيق المشروع الوطني وإنهاء الاحتلال والعودة.

ولذلك فإن كثيراً من التحديات والعقبات يمكن تجاوزها في حال نجح الفلسطينيون في بناء الروح الوطنية الوحدوية، وفي حال أضعفوا تأثير الأطراف الخارجية السلبي، وفي حال حشدوا قوتهم وقوة الأمة العربية والإسلامية خلفهم، كلٌّ بما يستطيع، مع تفهم ظروف كل الإخوة والأصدقاء خارج المعادلة الفلسطينية، وبلا لوم ولا عتب، فإن مثل هذا التفكير سيكون له موقعه المؤثر والمتقدم والمحقق للأهداف وفق هذه الأولويات المقترحة.

وتعدّ هذه المقترحات مطروحة على طاولة البحث والتفكير والتشريح والتطوير والتحديث بين يدي كل القوى الفلسطينية والشخصيات الوطنية والخبراء والمتخصصين من كل الأمة العربية والإسلامية وأصدقاء القضية في العالم، بهدف إثرائها والتوصل إلى رؤية متقدمة عليها تتمتع بالواقعية أكثر من جهة، والالتزام الوطني الأعمق من جهة ثانية.

التحرير

البحوث والدراسات

الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية
بين حق العودة وحلّ الصراع

د. رائد أبو بدوية*

الملخص

لم تكتف إسرائيل، لغايات فرض رؤيتها لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي، باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بها، بل أقحمت اعترافاً آخر على أجندة الصراع السياسية، وهو مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بها كدولة يهودية كاشتراط مسبق لأيّ استئناف للمفاوضات.

ولمـــّا كان هذا الاشتراط القديم الجديد يحمل في طيّاته كثيراً من المخاطر القانونية والسياسية وحتى الدّينية، فإن هذا البحث يستكشف دوره في مجمل مراحل الصراع ومحاوره، وكذلك البحث في آثاره الأبرز على قضايا الحلّ النهائي الرئيسية وخصوصاً قضية اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها من القضايا الكبرى لمسيرة النّضال الفلسطيني سعياً للحصول على الاستقلال وتقرير المصير.

لقد تناول هذا البحث محورين أساسيين: هما دور الطابع اليهودي في مراحل الصراع الرئيسية، وكذلك مخاطر الاعتراف الفلسطيني به، عبر تحليل الأسباب الإسرائيلية للمطالبة بهذا الاعتراف للوقوف على أهم مخاطره على القضية الفلسطينية.

وقد خلُص البحث إلى أن الاستجابة لهذا الاشتراط الإسرائيلي المتعلّق بالاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل هو بمثابة تنازل فلسطيني صريح عن حق العودة، كما أن مثل هذا الاعتراف، إن حصل، سيمنح بلا شك، جميع الادعاءات الإسرائيلية، التاريخية منها والحديثة، الشرعية السياسية والقانونية والتاريخية، بل أكثر من ذلك، والدينية أيضاً على كامل الأراضي الفلسطينية، سواءً كانت أراضي 1948 أو حتى أراضي 1967، مما يستتبع ذلك استجداءً فلسطينياً لأي حلّ للصراع على حساب كافة الحقوق الفلسطينية، سواءً حقوق اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من الحقوق السياسية الجماعية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره.

الكلمات المفتاحية: الاعتراف بإسرائيل، يهودية الدولة، اللاجئون الفلسطينيون، حق العودة وتقرير المصير، الشرعية الدولية، المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية.

Recognition of Israel as a Jewish State: Between the Right of Return and Resolving the Conflict

Dr. Raed Abu-Badaweeh

Summary

Israel demands Palestinians to recognize the Jewish identity of its entity (Jewishness of state). The new condition is considered an extra one on the

* أستاذ مساعد في الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، رئيس قسم العلوم القانونية في كلية الدراسات العليا.

Palestinian party regarding the Oslo agreement signed in 1993. The PLO has already recognized Israel's existence through exchanged letter between both parties earlier.

The new requirement carries many legal, political, and even religious risks at the Palestinian rights.

This research explores the effects of such a new condition on the Arab-Israeli conflict. It investigates the main implications of this demand on the primary final solution issues, particularly the question of Palestinian refugees and the Palestinian self-determination right.

The research considers two main axes: 1) the role of Judaism activities in the main stages of the conflict; 2) the dangers of any Palestinian recognition of Judaism of Israel state.

It concludes that the recognition of Israel's Jewish identity would endanger the Palestinian right of return and their right to self-determination.

Moreover, this recognition would support the Israeli claims regarding its full right to control the Palestinian territory. Such recognition entails a Palestinian appeal for any solution to the conflict at the expense of all Palestinian rights, both the rights of the Palestinian refugees and other collective political rights of the Palestinian people, above all their right to self-determination.

Keywords: Recognition of Israel, the Jewishness of the State, Palestinian Refugees, the Right of Return & the Right of Self Determination, International legitimacy, Palestinian-Israeli negotiations.

المقدمة

لا شكّ أنّ انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط عام 1991، شكّل بادرة أمل لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني التي بدأت مع الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920، وذلك لغايات إقامة ذلك الوطن القومي المزعوم لليهود، والذي وعدت بريطانيا اليهود بإقامته على لسان وزير خارجيّتها آنذاك آرثر بلفور عام 1917، تلك المعاناة التي استفحلت مع وصول المهاجرين اليهود الجدد إلى فلسطين الانتدابية، حيث بدأت بريطانيا تدريجياً في عملية إحلال سكّاني يهوديّ محلّ الفلسطينيين أهل البلد الأصليين.

لم يكن تأسيس منظمة الأمم المتحدة وتناولها لقضية فلسطين منقذاً لهذا الشعب، بل استمرت هذه المعاناة مع صدور قرار الأمم المتحدة 181 الذي أوصى بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين بين اليهود والفلسطينيين؛ ففي حين أنّ الأولى قد نشأت وسمّيت "إسرائيل"، بقيت الثانية حلماً

لملايين اللاجئين الفلسطينيين المشرّدين، وكانت موجتان رئيسيتان من اللجوء الفلسطيني رافقتهما العديد من العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة المضيفة، كل هذا صمّمته إسرائيل لإنشاء واقع ديمغرافي يحافظ على الطابع اليهودي لهذه الدولة.

لقد انطلقت عملية السلام في مدريد عام 1991 بمسارات تفاوضية مختلفة بين أطراف الصراع المباشرة، لعلّ أهمها المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، والذي مرّ بمراحل عديدة معقدة اتسمت بالانفراج أحياناً والانسداد أحياناً أخرى؛ ففي الوقت الذي نجح فيه الطّرفان في التوصل إلى اتفاقيات مرحليّة مؤقّتة (اتفاق أوسلو 1993)، فشل الطرفان في التّوصل أخيراً إلى اتفاق سلام شامل لإنهاء الصراع؛ فالاختلافات ما بين متطلّبات تحقيق السلام من وجهة النّظر الفلسطينية مقارنة مع الإسرائيلية ظلّت عميقة طوال فترة مفاوضات الحلّ الدائم، وخاصة حول قضيتيّ القدس واللاجئين الفلسطينيين.

إنّ الموقف الإسرائيلي المتعنّت أثناء مفاوضات الحلّ الدائم (مفاوضات كامب ديفيد 2000، وطابا 2001) حيال مسألة القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين سبّب انهيار عملية السلام برمّتها، وهذا لم يكن كافياً لتراجع الطرف الإسرائيلي عن مواقفه السياسية المتعنتة، بل أسرف بخلق شروط جديدة لاستئناف أيّ مفاوضات سلام مستقبلية مع الفلسطينيين، لعلّ أهمّها شرط الاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل، وهو شرط ما زال قائماً حتى اللحظة، ضاربة إسرائيل بعرض الحائط الأسس السياسية والقانونية التي استند إليها مؤتمر مدريد للسلام 1991 والعملية التفاوضية برمّتها والمتمثّلة بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338.

لقد انعكس هذا الاشتراط الإسرائيلي آنذاك- ولو بطريقة غير مباشرة- على خارطة الطريق للسلام عام 2003 التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية، عبر اشتراطها وصول الأطراف الى "حلّ واقعي" لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وانعكس أخيراً بشكل صريح على الخطة الأمريكية الحديثة لحل الصراع "صفقة القرن" التي طرحتها إدارة الرئيس السابق ترامب عام 2020.

إنّ طرح الاعتراف الفلسطيني بيهوديّة دولة إسرائيل على الأجندة السياسية لحلّ الصراع، يطرح الكثير من التساؤلات حول الدور الذي لعبه الطّابع اليهودي لدولة إسرائيل في مراحل الصراع الرئيسية، وما سيلعبه من دور في الوصول الى حلّ للصراع، وهذا ما يستلزم البحث في أهمّ الآثار القانونية والسياسية لمثل هذا الاعتراف ومدى انسجامه مع القرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، خاصّة قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وهذا ما ستجيب عنه هذه الدراسة بمنهج وصفي تحليلي للدور الذي لعبه هذا الشرط في مجمل مراحل الصراع والحاجة الإسرائيلية إليه، ثمّ الوقوف على الآثار القانونية والسياسية المترتّبة على الإقرار والاعتراف الفلسطيني به.

المبحث الأول: دور طابع "يهوديّة إسرائيل" في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

لم تكن فكرة يهوديّة دولة إسرائيل وليدة الحاضر أو حتى وليدة انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط بعد فشل مفاوضات طابا 2001، بل إنّها تشكّل الأساس الأيديولوجي الذي قامت عليه الحركة الصهيونية التي تأسّست نتاج مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897؛ ففكرة الوطن القومي لليهود الذي سعت الحركة الصهيونية إلى تأسيسها قامت بالأصل، حسب ما يدّعي أدعياؤها، على تحويل الاجتماع الديني اليهودي إلى فكرة قومية تسعى لتأسيس وطنها القومي، على افتراض وتوهّم أنّ اليهود يشكّلون قومية تستحق تقرير مصيرها كباقي القوميات.

ودون الخوض والبحث في الدواعي والحجج الوفيرة لدحض هذا الادعاء الصهيوني، وليس مكانه هذا البحث، يكفينا هنا التوقف عند استغلال الحركة الصهيونية السياسي للعقيدة الدينية اليهودية كإطار قومي سياسي لغايات الهجرة وتأسيس دولة اليهود الموعودة؛ فلقد كان لهذا التأطير السياسي للعقيدة اليهودية آثاره السياسية في خلق الصراع والرؤى لحله منذ مراحله الأولى.

لقد انعكست الرؤية والرغبة الصهيونية الإسرائيلية للوصول إلى وطن خالص لليهود منذ مراحل الصراع الأولى، سواءً كان ذلك عبر الرّؤية الإسرائيلية لحل الصراع أو بالمواقف الإسرائيلية من قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالصراع، أو من السياسات العسكرية والأمنية التي نفّذتها إسرائيل على السكان الفلسطينيين جميعاً، سواءً في أراضي 1948 أو في الأراضي المحتلة عام 1967 منذ قرار التقسيم 181 الصادر من الأمم المتحدة عام 1947[1]، وحتى يومنا هذا.

المطلب الأول: يهودية الدولة وحرب 1948

بعد تنفيذ وعدها خلال فترة الانتداب[2]، وهروباً من مسؤوليّاتها كقوّة انتدابية على فلسطين، أحالت بريطانيا القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة (الجمعية العامة) عام 1947، ساعيةً

[1] UNGA Res.181 text, available on: https://bit.ly/3dpBeFm

[2] Britain in Palestine, *The Immigration Issue*, available on: https://bit.ly/3sE65Eo
Jewish Virtual Library, *British Palestine mandate*, available on: https://bit.ly/3rG5jFy

وراء حل أممي، وهو ما أدى إلى صدور القرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية تغطّي 56.47٪ من مساحة فلسطين الانتدابية (باستثناء القدس)، حيث يبلغ عدد سكّانها 498000 يهودي و 325.000 عربي فلسطيني، ودولة عربية تغطّي 43.53٪ من مساحة فلسطين، يسكنها 807000 عربي فلسطيني و 10.000 يهودي، هذا إضافة إلى نظام وصاية دولي في القدس، حيث كان عدد سكانها آنذاك 100.000 يهودي، و 105.000 عربي[3].

ورغم ما خلّفه هذا القرار من إجحاف بحقوق الأهل الأصليين لفلسطين التاريخية، جغرافياً وديمغرافياً[4]، إلّا أنّ الحركة الصهيونية استخدمت خطّة التقسيم كذريعة للسيطرة الجغرافية والديمغرافية على كامل فلسطين الانتدابية، وهذا ما كان واضحاً من تصريحات ممثلي الحركة الصهيونية السياسيين، وكذلك من خلال العمليات العسكرية التي نفذّتها المليشيات الصهيونية أثناء حرب 1948.

فقد أعلن ذلك صراحة دافيد بن غوريون الزعيم الصهيوني الرئيسي، وأول رئيس وزراء إسرائيلي، معبراً عن معارضته لخطة التقسيم والرغبة في إقامة دولة يهودية على كامل فلسطين ومصرحا بالقول أنّهم: "بعد أن نصبح قوة قوية، نتيجة لإنشاء دولة، سنلغي التقسيم ونتوسع إلى فلسطين كلّها"[5]. وبمثله جادل مناحيم بيغن قائلاً: "إنّ تقسيم الوطن أمر غير قانوني، لن يتم الاعتراف به أبداً، إن توقيع المؤسسات والأفراد على اتفاق التقسيم باطل، ولن يلزم الشعب اليهودي ... القدس كانت وستبقى إلى الأبد عاصمتنا، فسوف يتم استعادة أرض إسرائيل إلى شعب إسرائيل، كل ذلك وإلى الأبد"[6].

---

[3] Alternative Insight, *The Mid-East Struggle*, available on: https://bit.ly/3weuIKb
And: https://bbc.in/31ywpUr

[4] Despite the last general census that conducted by the British government at the time, which showed the distribution of the population with 33% of the Jews and 67% of the Palestinians, see Representative Press, ***History of Israel and Palestine,*** available on: https://bit.ly/2Pnbe5q

[5] The legislative characteristic of Res.181 is an argument point, see more about that in Jeremy Hammond, *The Myth of the U.N. Creation of Israel*, Foreign Policy Journal, 26 October, 2010 available on: https://bit.ly/3sJddiM
Eli Hertz, *UN Resolution 181 – The Partition Plan*, Myths and Facts, November 29, 1947 available at: https://bit.ly/3u4QUEy
James Crawford, *The Creation of States in International Law*, Oxford, Oxford University Press, 2ed., 2006, p 430.

[6] Ibid., p162.

علاوة على ذلك، كان بن غوريون قد ادعى عام 1937 أنّ الدولة اليهودية المحتملة ستتوسع إلى أقصى إمكاناتها، "دولة يهودية جزئية ليست هي النهاية، ولكن فقط البداية ... أنا على يقين من أننا لن نمنع من الاستقرار في الأجزاء الأخرى من البلاد، إما بالاتفاق المتبادل مع جيراننا العرب أو بوسائل أخرى ... يجب أن نتحدث إليهم بلغة مختلفة، ولكن يجب أن يكون لدينا لغة أخرى فقط إذا كان لدينا دولة"، وتابع بن غوريون: "لا يمكن لأي صهيوني أن يتخلّى عن أصغر جزء من أرض إسرائيل"[7].

وأثناء حرب 1948، ذهبت الميليشيات الصهيونية[8] الى أبعد من ذلك، حيث نفّذت عملياتها العسكرية ضدّ السكان الفلسطينيين بطريقة تضمن الطابع اليهودي الذي قامت على أساسه فكرة الوطن القومي الذي سعت إليه الحركة الصهيونية؛ فقد نفّذت هذه العصابات المجازر بحق الفلسطينيين إضافة الى هدم مئات القرى الفلسطينية (أكثر من 400 قرية مدمرة أو مهجورة من السكان)[9]، مع ما رافقهما من عمليات طرد لمئات الآلاف من الفلسطينيين[10]، (وهم حسب تقديرات لجنة الوساطة الدولية لفلسطين حوالي 726,000 لاجئ[11]).

لقد شكّل الحفاظ على الطابع اليهودي المرغوب به عبر طرد الفلسطينيين من فلسطين هدفاً استراتيجياً رئيسياً للمليشيات اليهودية أثناء حرب 1948، وكان الطّرد عند أولئك الذين عملوا على قيام إسرائيل هدفاً استراتيجياً[12] واضحاً[13] ومخططاً له مسبقاً[14]؛ فقد قامت ميليشيات

---

[7] Ibid

[8] The Israeli Army was established from the Jewish militiagroups that were created during the mandate, which includes, 'Hagana', 'Palmach', 'Lehi' and 'Irgun', See more about that in Jewish Virtual library, Israel Defense Forces: The Founding of IDF available on: https://bit.ly/3cDKiXW

9 Walid Khalidi, All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948, Washington DC, Institute for Palestine Studies, 1992

[10] Benny Morris, 1948: A History of the First Arab-Israeli War, New Haven and London, Yale University Press,2008.

[11] UN Conciliation Commission for Palestine , Summery record of the eighteenth meeting held in Lausanne on Tuesday,10 July 1949, p18, available on: https://bit.ly/3sLwYXi

[12] Many indicators in history proved the idea of expulsion of the Palestinians from Palestine, see more about Zionist Transfer Policy in Nur Masalha, Expulsion of the Palestinians: The Concept of “Transfer” in Zionist Political Thought, 1882-

صهيونية يهودية بطرد الفلسطينيين بوسائل مختلفة وأساليب إرهابية بما في ذلك القتل الجماعي والتّهديد بالأسلحة [15] والتّدمير الكامل أو الجزئي لقراهم، وإعادة توطين المهاجرين اليهود الجدد بدلاً منهم في ما تبقى من هذه القرى[16]، وفي نهاية المطاف إنكار عودة الفلسطينيين إلى وطنهم[17].

لقد نفّذت الميليشيات الصهيونية سياسة تطهير عرقيّ واضحة بحق الفلسطينيين، أنتجت سيطرة واستيلاء على الأراضي الفلسطينية متجاوزة بذلك ما قرّرته خطّة التقسيم الأممية[18] للدولة اليهودية المقترحة[19] خدمة لهدف واضح هو أكبر مساحة ممكنة من فلسطين بأقل ما يكون من السكان الفلسطينيين حفاظاً على الطابع اليهودي للدولة التي يسعون إليها.

المطلب الثاني: يهودية الدولة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

بقي حلم "دولة إسرائيل الكبرى" مسيطراً على برامج الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية، حتى احتلال ما تبقّى من أرض فلسطين التاريخية عام 1967 (الضفة وغزة)، لتبدأ حلقة أخرى من سلسلة سياسة الإحلال السكّاني الذي ابتدأت مع وعد بلفور؛ فأثناء حرب 1967 حرصت إسرائيل كلّ الحرص على وجود أقل ما يمكن من السكّان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

1948, Institute of Palestine Studies, 1999; Benny, Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949 ,op.cit.

[13] Ilan Pappe, The Ethnic Cleansing of Palestine, London, One World Oxford, 2006, p39; a planned ethnic cleansing was put into effect through systematic destruction of about 500 Arab villages, as well as several terrorist attacks executed mainly by members of the 'Haganah' and the 'Irgun'.

[14] Norman Finkelstein, Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict ,London &New York , Verso, 1995, pp. 51-87; Benny, Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949, op.cit., pp 39-65; AmiIsseroff , Benny Morris:1948 - A book that can make a difference, 11/16/2008 available on: https://bit.ly/3ualyML

[15] Ilan Pappe, The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-51 ,London, I. B. Tauris & Co. Ltd., 1992, pp.41-46 ; Norman G. Finkilstein, op.cit., pp. 51-87.

[16] Lex Takkenberg, The Status of the Palestinian Refugees in the International Law ,Oxford, Oxford University Press: 1998, p 17 ; Salman Abu-Sitta, The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine ,London ,Palestinian Return Center, 1998.

[17] Lex Takkenberg, op.cit., p. 16 ; David P. Forsythe, United Nations Peacemaking: The Conciliation Commission for Palestine ,Baltimore, MD/ Johan Hopkins University Press, 1972, pp. 70-83.

[18] 18% more than the UN partition proposal allocated to Israel.

[19] Noam Chomsky; Peter Mitchell and John Schoeffel, Understanding Power: The Indispensable Chomsky, New York, The New Press, 2002, p132.

ورغم أن الدمار المادي في الأراضي الفلسطينية أثناء حرب عام 1967 كان ضئيلاً[20]، إلا أنه وعندما انتهت الحرب دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منازل الفلسطينيين بشكل متعمد، وجرفت قرى كاملة في عدة أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد تم طرد الفلسطينيين من منازلهم على يد الجيش الإسرائيلي[21] وأُخرجوا بالقوة من الضفة الغربية إلى الأردن بواسطة المركبات العسكرية الإسرائيلية[22]؛ فجميع المساحات المدمرة التي قام بها الجيش الإسرائيلي في المدن والقرى الفلسطينية عمداً أجبرت آلاف الفلسطينيين على الفرار من قراهم والخروج من منازلهم بحثاً عن مأوى خارج نطاق القصف المدفعي الإسرائيلي، ولقد شملت عمليات الطّرد الجديدة للفلسطينيين ما بين 400-450 ألف فلسطيني، طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان ما يقارب (193.500) منهم لاجئون منذ عام 1948، بينما هجّر 240.000 من الضفة وغزة للمرة الأولى[23]، وفر معظمهم إلى الأردن[24].

مع بداية احتلال إسرائيلي جديد عام 1967، بدأ مشروع استيطاني آخر، وحدوده كل فلسطين؛ فطوال فترة الحكم العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، نفذت إسرائيل عدة أنظمة وإجراءات عسكرية ضد الفلسطينيين، وتم تصميم العديد منها لفقدان الآلاف منهم حقوق إقامتهم، علاوة على الترحيل القسري للعديد منهم إلى البلدان المجاورة، إضافة إلى سياسة الإحلال السكاني التي تنتهجها؛ فقد حافظت إسرائيل على سياسة نشطة لمصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، مما أدى إلى استمرار فقدان الأراضي والفرص الاقتصادية للفلسطينيين.

---

[20] OPT is a description often used to describe The West Bank (including East Jerusalem) and the Gaza Strip , frequently is defined as "the Green Line".

[21] Nur Masalha, *A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians*, London: Faber & Faber, 1997, p 81,85,87,91-92–94.; Peter Dodd and Halim Barakat, *River without Bridges: A Study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees*, Beirut, The Institute for Palestine Studies, Monograph series no. 10 ,1969, p 40.

[22] Palestinian men were forced to sign documents stating that they were leaving voluntarily. "When someone refused to give me his hand they came and beat him badly…Then I was forcibly taking his thumb, and immersing it in ink and finger-printing him…I have no doubt that tens of thousands of men were removed against their will…" said one Israeli officer participating in the expulsion campaign. Cited in Nur Masalha, *The Politics of Denial: Israel and the Refugee Problem*, London, Pluto Press, 2003, p 203.

[23] Lex Takkenberg, op.cit., p 17.

[24] Up to 95 percent of these displaced went to Jordan, while some found refuge in Syria and Egypt.

لقد نُفّذ كلّ ذلك بالتوازي مع سياسة التّضييق العامة التي اتّبعتها إسرائيل ضد السكان، والتي أثّرت عَلى جميع جوانب حياتهم اليومية[25]، وخدمت الهدف الإسرائيلي المتمثل بتفريغ الأرض من أهلها سكانها الأصليين حفاظاً على الطابع اليهودي للدولة.

المبحث الثاني: يهودية دولة إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط

لم يشكّل إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط عام 1991، ولا حتى الاتفاقيات المرحلية الموقّعة مع منظّمة التّحرير الفلسطينية والتي أوجدت "السلطة الفلسطينية" كسلطة لإدارة الحكم الذاتي الفلسطيني، لم تشكّل، لا هذه ولا ذاك، رادعاً لوقف استمرار تطبيق سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولا حتى رادعاً لوقف سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض استيطانية، بل استوحشت إسرائيل في تلك الفترة بزيادة مكثّفة للاستيطان، ورفضت تلبية المطالب الفلسطينية المتكررة بإيقافه[26]، مما يعكس حالة الاستغلال وكسب الوقت أثناء عملية المفاوضات السياسية بهدف تنفيذ هادئ للرؤية الإسرائيلية المتمثلة بالسيطرة على أكثر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية الفارغة أو المفرغة من السكان الفلسطينيين.

لم تكن مجريات عملية السلام ذاتها بأحسن حالاً مما مارسته إسرائيل فعلياً على أرض الواقع قبل عملية السلام؛ فإسرائيل ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد 1991 للسلام فرضت شروطها المتوائمة مع الحفاظ على يهودية الدولة، سواء كان ذلك عبر الأسس التي قام عليها المؤتمر وعملية السلام بمجملها (قراري 242 و 338) أو حتى تشكيلة المفاوضات (الوفد الأردني- الفلسطيني المشارك) ومخرجاتها (الحكم الذاتي الفلسطيني).

---

[25] John Dugard, Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, UN Doc. A/HRC/4/17, 29 January 2007; Uri Davis, Apartheid Israel, Possibilities for the Struggle Within, London, Zed Books, 2003; UN Human Rights Committee, Concluding observations on the fourth periodic report of Israel (Advance Unedited Version), October 2014, p3 available on: https://bit.ly/2Oeyimq
Michael Waelbroeck and Willem Aldershoff, Israel's obligations as an occupying power under international law, its violations and implications for EU policy, European Coordination of Committees and Associations for Palestine, 29 January 2014 available on: www.eccpalestine.org
israelsobligations-as-an-occupying-power-under-international-law-its-violations-and-implications-for-eupolicy

[26] Ron Pundak, From Oslo to Taba: What Went Wrong, June 2001, available on: https://bit.ly/3fw7j0I

فمن جهة، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية، راعية المؤتمر، وبرغبة إسرائيلية، على استبعاد القرارات الدولية الأخرى المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، سواءً ما ارتبط منها بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة (خاصة قرار 194) أو تلك القرارات المتعدّدة والمتعلّقة بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره.

ولعلّ الإصرار على القرار 242 كأساس لعملية السلام برمّتها مرجعه النّص الإنجليزي والذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من "أراض" فلسطينية احتلتها عام 1967، دون أيّ إشارة تذكر لحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني مع إشارة خجولة عن "حل عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

لقد كان واضحاً منذ البداية أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها إسرائيل، لا تتطلّع إلى حلّ بمستوى الطموح السياسي للشعب الفلسطيني المتمثّل بإقامة الدولة الفلسطينية، وإنّما الوصول إلى تسوية تقتصر على إدارة فلسطينية للشؤون المدنية، مع استبعاد واضح للمسؤولية الإسرائيلية عن السكّان الفلسطينيين، وذلك حفاظاً على يهودية دولة إسرائيل، وقد تمثّل ذلك فعلاً في مجريات المفاوضات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين والتي رفضت فيها إسرائيل، طوال عملية التفاوض، القبول بمسؤوليّتها القانونية والأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي الّرفض الإسرائيلي القطعيّ للإقرار بحقهم بالعودة، وهذا ما انعكس بدوره على معظم المقاربات والمقترحات الرسمية وغير الرسمية[27] التي ظهرت خلال عملية السلام في إطار "حل الدولتين"؛ فقد جاءت هذا المقاربات مثقلة بشدّة تجاه الموقف الإسرائيلي الرّافض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل كوسيلة للحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل دون إيلاء أيّ اعتبار للموقف الفلسطيني الذي يطالب بالحق في العودة لأولئك اللاجئين الذين اختاروا ذلك.

لقد أُسقِطت الرؤية الإسرائيلية هذه على مخرجات المفاوضات بين طرفي الصراع؛ فاتفاقية أوسلو المرحليّة جاءت لتلبي هذه الرؤية المتعلقة باستبعاد المسؤولية الإسرائيلية عن السكان الفلسطينيين والسيطرة بأكثر ما يكون على الأراضي الفلسطينية[28] ذات الكثافة السكانية الضئيلة

[27] Look for e.g. Geneva Initiative, Full Text of Geneva Initiative available on: https://bit.ly/3rF40H4

[28] Peace Now, Methods of Confiscation - How does Israel justify and legalize confiscation of lands? available on: https://bit.ly/3rNGtnz

أو الفارغة من السكان أصلاً، ولعل هذا ما يفسّر تقسيم المناطق الفلسطينية إلى (A,B,C) بموجب اتفاق أوسلو، مع إبقاء السيطرة الإسرائيلية الكاملة (أمنية ومدنية) على مناطق (C)، علماً أن هذه المناطق تشكل ما نسبته تقريباً 63% من أراضي الضفة الغربية المحتلة، وهي ذاتها المناطق التي افترضت "صفقة القرن" الأمريكية إمكانية ضم الجزء الأكبر منها لإسرائيل.

إنّ العوامل السياسية الداخلية والإقليمية والدولية التي رافقت انهيار مفاوضات الحلّ الدائم في كامب ديفيد 2000 ولاحقاً في طابا 2001، أسهمت بطريقة أو بأخرى في منح سلطة الاحتلال الإسرائيلي عناصر قوة إضافية، كانت كافية لتعلن إسرائيل، بشكل واضح وصريح، مطلبها الجديد المتمثّل بالاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل.

فمن جهة، كان لتأسيس سلطة الحكم الذّاتي الفلسطيني (السلطة الفلسطينية)، بمؤسساتها المدنية والأمنية وممارستها لهذه الوظيفة على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى غالبية السكان الفلسطينيين، الأثر المباشر في خلق واقع فلسطيني مؤسّساتي خاضع من الناحية الجغرافية والاقتصادية والعسكرية للقبضة الإسرائيلية وبالشّروط الإسرائيلية، إضافة إلى الدور السياسي المتعاظم الذي اكتسبته السلطة الفلسطينية على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، مما شكّل نتيجة مرجوّة لإسرائيل تخدم رؤيتها لحلّ الصراع.

ومن جهة ثانية، تعزّزت مكانة اليمين الإسرائيلي منذ انهيار عملية السلام عام 2001 واستمرت سيطرته على الحكم في إسرائيل حتى الآن. كل هذا وذلك، ساهم وشجّع إسرائيل بإخراج الرؤية الإسرائيلية المرتبطة بيهودية الدولة إلى السّطح وطرحها شرطاً صريحاً أمام الفلسطينيين لغايات استئناف أيّ مفاوضات مستقبليّة بغية الوصول إلى اتفاق سلام نهائي.

المطلب الأول: "يهودية دولة إسرائيل" والموقف الأمريكي من حلّ الصراع

رغم استمرار فكرة الحفاظ على طابع يهودية دولة إسرائيل كمحرّك أساسي لأغلب السياسات التي وضعتها الحركة الصهيونية ونفذّتها فيما بعد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بحق الفلسطينيين أينما وجدوا، إلّا أنّ ظهورها على الأجندة السياسية لحل الصراع كان قد بدأ وبشكل واضح مع حكومة أرئيل شارون الليكودية (2001-2006)، حيث طالب الفلسطينيين وبشكل

صريح الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وذلك أثناء قمة العقبة للسلام في الشرق الأوسط[29]، وأصر عليها فيما بعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وما زال حتى يومنا هذا.

وظلّت مسألة "يهودية الدولة" مختبئة في برنامج الحركة الصهيونية وبرامج أحزابها حتى بداية الحديث عن الحل النهائي للصراع مع بدء مفاوضات الحل النهائي بين طرفي الصراع في محادثات كامب ديفيد للسلام التي دعا إليها الرئيس الأمريكي بل كلنتون عام 2000؛ فمع بداية مفاوضات الأطراف حول القضايا الخلافية المحورية للسلام الدائم، وخاصة مع إصرار الفلسطينيين على اعتراف إسرائيلي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، أدخل حينها الرئيس كلنتون فكرة يهودية الدولية إلى أجندة السلام السياسية، وذلك عبر المعايير التي اقترحها آنذاك للخروج من الانسداد الذي أصاب مفاوضات كامب ديفيد، فكان من ضمن معايير الحل التي اقترحها كلنتون أن تكون "دولة فلسطين وطناً للشعب الفلسطيني، ودولة إسرائيل دولة للشعب اليهودي"[30].

ولم يعبر معيار الطابع اليهودي لدولة إسرائيل في مقترح كلنتون آنذاك عن الموقف الرسمي للولايات المتحدة، حتى عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول صراحة عام 2001 في عهد الرئيس بوش الابن[31]، وفيما بعد أعلن عنه الرئيس نفسه أثناء لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون عام 2003[32]، وعاد وأكّده ثانية أمام أطراف الصراع أثناء قمة العقبة للسلام في الشرق الأوسط[33] عام 2003 ومؤتمر أنابوليس للسلام عام 2007[34]، وبعد ذلك أعاد الرؤساء الأمريكيون اللاحقون تأكيده؛ فقد عبر عنه الرئيس

---

[29] Final Statements at conclusion of the, Middle East Peace Summit at Aqaba, June 4, 2003, available at: https://bit.ly/39sQ78r

[30] FOUNDATION FOR MIDDLE EAST PEACE, Clinton Parameters, December 23, 2000, available at: https://bit.ly/2PJsGRB

[31] Powell's Intrusion, By George F. Will, November 25, 2001, available at: https://wapo.st/3mgZo96

[32] President Bush Discusses Middle East Peace With Prime Minister Sharon, 2003, available at: https://bit.ly/3fuuLeQ

[33] Final Statements at conclusion of the, Middle East Peace Summit at Aqaba, June 4, 2003, available at: https://bit.ly/3rE6bux
/MFA/ForeignPolicy/Peace/Guide/Pages/Final%20Statements%20after%20Middle%20East%20Peace%20Summit%20at.aspx

[34] President Bush Attends Annapolis Conference, Memorial Hall, United States Naval Academy Annapolis, Maryland, November 27, 2007, available at: https://bit.ly/31xvROS

الأسبق باراك أوباما حينما وضّح رؤيته حول السلام الدائم وما ينبغي أن يكون عليه حل الصراع بإقامة "دولتين للشعبين: إسرائيل كدولة يهودية ووطن للشعب اليهودي ودولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني"[35].

ومع مجيء الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى الحكم وإعلان خطته للسلام في الشرق الأوسط التي تسمى "صفقة القرن"، لم تأت الخطة لتعلن الموقف الأمريكي السابق حول "يهودية الدولة" فقط، بل لتتبنى المطلب الإسرائيلي حول ضرورة اعتراف الفلسطينيين بأن "إسرائيل الكبرى المتصورة في خطة ترامب هي "الدولة القومية للشعب اليهودي"[36].

المطلب الثاني: موقف إسرائيل من شرط الاعتراف الفلسطيني بها كدولة يهودية

ليس غريباً أن يحاول الإسرائيليون، كالمعتاد، فرض شروط جديدة في كل انعطافه دولية جوهرية تجاه حل الصراع، وليس غريباً أيضاً أن تتجنّد الأقلام الإسرائيلية للدّفاع عن هذه الاشتراطات، وهذا ما طالبوا به الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية كشرط مسبق للجلوس، والجلوس فقط، للتفاوض معهم لتسوية الصراع، ولهذه الغاية يبرر الإسرائيليون الذين يصرون على اعتراف الفلسطينيين المسبق بيهودية إسرائيل[37] ذلك بالأسباب التالية:

1) إنّ عدم الاعتراف بالحقوق الجماعية لكلا الشعبين والمتمثلة بحق تقرير المصير هو المحرك الرئيس للصراع، وعدم القيام به قبل أي اتفاق لن يؤدي إلى حل الصراع حلاً دائماً.
2) يرى الإسرائيليون أنّ الاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل ضروري لغايات البحث عن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً قائماً على قيام دولة فلسطين المستقبلية، والتي ستشكّل وطناً للفلسطينيين جميعاً، ومنهم اللاجئون، وهو ما يضمن للإسرائيليين الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.
3) إنّ مثل هذا الاعتراف سيحدّ بشكل أو بآخر من التحدّي الذي يشكّله فلسطينيو

---

[35] Fred L. Israel, Thomas J. McInerney, Presidential Documents: The Speeches, Proclamations, and Politics That Have Shaped the Nation from Washington to Clinton, Routledg, New York and London, 2013, p 388.

[36] Zaha Hassan, From Clinton to Obama, U.S. Peace Deals Have Paved the Path to Apartheid, 2020, available at: https://bit.ly/3do1PCD

[37] Ibid.

1948 لشرعيّة الدولة الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى ما سيشكّله هذا الاعتراف من رافعة دولية أمام المهدّدين والمشكّكين بشرعية وجود دولة إسرائيل إقليميّاً ودوليّاً، مما يجعل هذا الاعتراف على درجة من الأهمية الأخلاقية (حسب ادعائهم).

من الواضح جداً أنّ هذه الحجج التي يسوقها الإسرائيليون لشرعنة هذا المطلب تتّسم بكثير من المغالطات السياسية والقانونية والأخلاقية أيضاً، كما سيتوضح تالياً:

أولاً: الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وحق تقرير المصير

لا يوجد أيّ ارتباط بين الهوية "اليهودية" لدولة إسرائيل وبين حق تقرير المصير الذي يدّعي الإسرائيليون وجوده لليهود؛ فمن جانب، لن يتمكن الطابع اليهودي لهذه الدولة من خلق حق تقرير مصير أو حتى تعزيزه على الصعيد الدولي أو الوطني، ومن جانب آخر، فإنّ حق تقرير المصير الذي أقرّته الصكوك الدولية المتعددة سواءً القانونية منها أو السياسية، قد ربطت حق تقرير المصير بالأمم والشعوب، مما يسوقنا إلى التساؤل عن كينونة اليهود القومية، فهل يشكل اليهود فعلاً أمةً أو شعباً؟ أم إنهم يتشككون بذلك مما يجعلهم تحت رحمة اعتراف فلسطيني بذلك!

ثانياً: الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة

رغم الاعتراف السياسي الذي تحصّلت عليه إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 قبيل اتفاق أوسلو[38]، إلا أنّه كان من الواضح جداً أنّ موضوع الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية قد أثير بشكل رسمي ومكثّف من قبل الإسرائيليين بعد انهيار مفاوضات الحلّ الدّائم بين طرفي الصراع عام 2001 واصطدامها بالتّباين الواضح بين مواقف الطرفين، خاصة المتعلقة منها بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

فمن الواضح ارتباط الاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي- بشكل أو بآخر- بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، على اعتبار أنّ مثل هذا الاعتراف سيقف سدّاً أمام أيّ مطالب فلسطينية بعودتهم واقتصار هذه العودة، إن تمّت، إلى الوطن القومي الفلسطيني دون الوطن اليهودي المزعوم، بحجّة الحفاظ على يهودية الدولة.

---

[38] Jewish Virtual Library, Israel-Palestinian Peace Process: Letters of Mutual Recognition, (September 9, 1993), available at: https://bit.ly/2PrOh0R

لقد كان واضحاً أيضاً أنّ هذه الحجّة تشكّل موقفاً ومطلباً سياسياً إسرائيلياً مباشراً لا لبس فيه حول قضية عودة اللاجئين، فهي تعبّر بشكل واضح عن الموقف الإسرائيلي المرتبط برفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وما مسألة اشتراط الاعتراف بهودية الدولة إلّا اشتراط بتنازل واضح وصريح عن حق عودة اللاجئين من الجانب الفلسطيني.

إنّ الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وما يتطلّبه هذا الاعتراف من تنازل فلسطيني صريح عن حق عودة اللاجئين، يمثّل جهلاً إسرائيلياً واضحاً بمحوريّة هذا الحق في مجمل مراحل النّضال الفلسطيني الذي أنتجته النّكبة منذ عام 1948 حتى يومنا هذا؛ فعلى الرّغم من حقيقة وجود العديد من الأحزاب الفلسطينية السياسية، إلا أنها لا تختلف في برامجها السياسية على التمسّك بحق عودة اللاجئين، ولطالما كان هذا الحق هدفاً وحافزاً مركزيًاً لجميع الأحزاب الفلسطينية في كفاحها الوطني التحرّري، فقد انعكس ذلك بوضوح على برامجها السياسية منذ انطلاقتها، وهذا ما انعكس بدوره على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية[39]، ولقد كان اللاجئون، وما زالوا، محرّكاً رئيسياً للنضال السياسي والعسكري الفلسطيني، فمن داخل مخيمات الشّتات أسّسوا أحزابهم السياسية، وبنوا قدراتهم العسكرية، لضمان حقهم في العودة، فأصبحت العودة "المركز الأساسي في الرواية الوطنية الفلسطينية للنضال ضد الصّعاب العارمة، والطّرد من موطن الأجداد والتشتّت وإعادة التشكّل الوطني"[40]، وعليه فإنّ حق العودة يلعب دوراً محوريّاً في كافة مناحي حياة الفلسطينيين، علاوة على ارتباطه المباشر بالهوية الوطنية التي شكّلها اللجوء والشتات[41].

لم يقتصر التبرير الأكاديمي والسياسي الإسرائيلي على الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل فقط، إنّما سبقته محاولات إسرائيلية عديدة للمسّ بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين من الناحية القانونية؛ فمنهم من أنكر قانونية انطباق حق العودة على الحالة الفلسطينية[42]، في حين أنّ

---

[39] Emile Badarin, Palestinian Political Discourse: Between Exile and Occupation, Routledge, 2017, p 40 and after

[40] Rashid Khalidi, Observations on the Right of Return, Beirut, Journal of Palestine Studies, vol.21, no.2, winter 1992, pp29-40

[41] Don Peretz, *Palestinians, Refugees, and the Middle East Peace Process*, Washington, D.C, United States Inst. Of Peace Press, 1993, p 72.

[42] Ruth Lapidoth, *Do Palestinian Refugees Have a Right to Return to Israel?* 15 Jan 2011 available on: http://www.mfa.gov.il

آخرين حاولوا خلق أسباب سياسية لمعارضة تنفيذ هذا الحق[43]، إلّا أن حق العودة اللاجئين عموماً، أكّدته المنظومة القانونية الدولية بكافة أدواتها الرئيسية، سواء عبر المعاهدات الدولية أو عبر الأجهزة الدولية المختلفة التي تعمل على تنفيذ هذه المنظومة[44]؛ فمنذ تأسيسها عملت الأمم المتحدة على تعزيز حق العودة من الناحية النظرية والعملية على السواء، فقد شكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مدونة سلوك ومرجعية لجميع صكوك حقوق الإنسان العالمية والإقليمية التي اعتمدت فيما بعد[45]، حين نص على حق كل إنسان في "مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده"[46]، ومن باب أولى إذا غادرها قسراً.

وعلى ضوء هذا الإعلان انطلقت المعاهدات الدولية جميعها على إقرار حق العودة سواء كان ذلك وقت السلم[47] أو وقت الحرب[48]، بل إنّ تضمين حق العودة في العديد من الوثائق

/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/do%20palestinian%20refugees%20have%20a%20right%20to%20return%20to.aspx

[43] Michael Kagan, Do *Israeli Rights Conflict With the Palestinian Right of Return? Identifying the Possible Legal Arguments*, July 2005 available on: https://bit.ly/2QMhKmu

[44] للمزيد حول الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين انظر: رائد أبو بدوية، اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام في الشرق الأوسط في ميزان القانون الدولي، الرعاة للدراسات وللنشر، جسور ثقافية للنشر والتوزيع، ط1، 2019، ص59-130.

[45] UNHCR Handbook, Voluntary Repatriation: International Protection, 1996, Chapter 1, paragraph 6.

[46] Universal Declaration on Human Rights, Art.13\2 available on: https://bit.ly/3fx3oAH

[47] Article 12(4) of The International Covenant on Civil and Political Rights, available on http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx; Art. 5\d \ii of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, available on: https://bit.ly/31ATLsF

Art. 10\2 of Convention on the Rights of the Child, available on: https://bit.ly/3fwa8Pm

Article 23(at 8) of the 1993 Vienna Declaration and the Programme of Action, available on**:** https://bit.ly/3rHXkrA

Art.3\2 of Protocol 4 to the European Convention on Human Rights, available on: https://bit.ly/3ueA1aq

Article 22(5) of the American Convention on Human Rights, available on: https://bit.ly/2OaUldH

Art. 12\2 of the African Charter on Human and Peoples' Rights , available on: https://bit.ly/3rECWrm

والصكوك القانونية الدولية، إضافة إلى العديد من قرارات هيئات الأمم المتحدة، لا يجعل من هذا الحق مجرّد حق تكميلي، بل أصبح من الأعراف الدولية الملزمة[49]، ولعلّ هذا ما يفسّر اعتبار مسألة النّقل القسريّ للسكان من قبل دولة الاحتلال إحدى جرائم الحرب التي تختص محكمة الجنايات الدولية في المعاقبة على ارتكابها[50].

ومن الجدير ذكره أنّ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لم يقتصر على النّص فقط، بل مارسته وأكّدت عليه أجهزة الأمم المتحدة على اختلاف وظائفها؛ فلم يغفل مجلس الأمن[51] ولا الجمعية العامة[52] للأمم المتحدة عن التّأكيد بمناسبات عديدة على ضرورة احترام هذا الحق، تماما

Art. 16 of the Convention concerning Indigenous and Tribal Peoples in Independent Countries, available on: https://bit.ly/3sHmsA3

[48] Fourth Geneva Convention, Article 49, sixth paragraph, available on: https://bit.ly/3md8kft

Article 85(4)(a) of Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I), 8 June 1977, available on: https://bit.ly/3rGpt2a

49 Anneke Smit, *The Property Rights of Refugees and Internally Displaced Persons: Beyond Restitution* , Routledge, 2012, p 29-33; William Mallison and Sally Mallison, *The Right of Return*, Journal of Palestine Studies, vol. 9, no.3, Spring1980, pp. 125,126; Dina Awad, *Long Journy Home: The Right of Return , International Law ,and Fate of Palestinian Refugees,* 2 February 2011 available on: https://bit.ly/3cCjFm3

See more about right of return for refugees in international law in Scott Leckie, *Housing and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons*, Cambridge University Press, January 2014; Eric Rosand, *The Right to Return under International Law Following Mass Dislocation: The Bosnia Precedent?*, Michigan Journal of International Law, vol.19, no.4, Summer 1998, p1129; Michael Chiller-Glaus, *Tackling the Intractable: Palestinian Refugees and the Search for Middle East Peace*, Bern, Peter Lang, 2007, p117; See more specifically about Palestinian refugees case see John Quigley, *Displaced Palestinians and a Right to Return*, Harvard International Law Journal vol.39,no.1, Winter1998, 171- 229.

[50] Article 8(2)(b)(viii) of The Rome Statute of the International Criminal Court, available on: https://bit.ly/2PIXDoP

[51] UN Security Council, Resolutions: 361, 726, 779, 820 A, 859, 874, 896, 906, 94, 993, 999,1036, 1078, 1096, 1124, 1187, 1199, 1203, 1225, 1239, 1244 and 1272. available on: https://bit.ly/3m9dTvn

/en/sc/documents/resolutions/

[52] UN General Assembly, Resolutions: 48/116, 49/10, 50/193, 53/164 and res. 54/183

كما فعلت أجهزة أممية أخرى[53]، بل إنّ اللاجئين الفلسطينيين كانوا أحد الأمثلة المستخدمة والواضحة في أحد تقارير المقرّر الخاص للأمم المتحدة [54] بهذا الخصوص.

وعلى ضوء ذلك، أصبح حق العودة، وتحديداً العودة الطوعية، حجر الزّاوية للحلول الدائمة للاجئين والنازحين على السّواء، والتي تبنّاها كلّ من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[55] والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والتي أكّدت بشكل واضح أنّ الأساس القانوني التي تقوم عليه "العودة الطوعية" هو الحق في العودة للوطن[56]، ولم تغفل المفوضية السامية للاجئين من النصّ على هذا الحق في كثير من اتفاقيات السلام[57] واتفاقيات الهدن العسكرية المختلفة[58].

وغني عن القول والبيان أن حق العودة الخاص باللاجئين الفلسطينيين تحديداً، ينطوي على

---

[53] UN Commission on Human Rights Resolutions: 1992/S-2/1, 1994/59, 1994/75, 1995/89 , 1996/71, 1997/2, 1998/79 and Res.1999/S-4/1; Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities Res.1998/26, UN Doc. E/CN.4/SUB.2/RES/1998/26

[54] "This right is recognized, for example, in relation to Palestinians… it establishes a duty of the part of the State of origin to facilitate the return of expelled populations " in A. S. al-Khasawneh and R. Hatano, *The Human Rights Dimensions of Population Transfer, Including the Implantation of Settlers*, Commission on Human Rights, Sub-Commission on the Prevention of Discrimination and Protection of Minorities, 45th Sess., Aug. 2-27, 1993, Item 8 of the provisional agenda, UN Doc. E/CN.4/Sub.2/1993/17 (1993), paragraph 60

[55] OCHA, *Guiding Principles on Internal Displacement*, Principle 6(3) available on: https://bit.ly/2PePZmp

[56] UNHCR Handsbook Voluntary Repatriation: International Protection, 1996, at 7; UNHCR Doc. 'Protection Guidelines on Voluntary Repatriation' September 1993 at 20; see also Marjoleine Zieck,
UNHCR and Voluntary Repatriation of Refugees: A Legal Analysis, Martinus Nijhoff Publishers, 1997.

[57] for example, with respect to the conflicts in Abkhazia (Georgia), Afghanistan, Bosnia and Herzegovina, Croatia, Korea, Liberia, Sudan and Tajikistan, See Quadripartite Agreement on Georgian Refugees and Internally Displaced Persons; Afghan Peace Accords; Agreement on Refugees and Displaced Persons annexed to the Dayton Accords; Agreement on the Normalization of Relations between Croatia and the Federal Republic of Yugoslavia; Convention Governing Refugee Problems in Africa.

[58] Panmunjom Armistice Agreement; Sudan Peace Agreement; Protocol on Tajik Refugees; Cotonou Agreement on Liberia.

حماية قانونية دولية خاصة منحها المجتمع الدولي للاجئين الفلسطينيين دون غيرهم من اللاجئين عبر صكوك وقرارات دولية متعدّدة، أهمها:

1-القرار الدولي 194 الصادر يوم 11 كانون أول/ ديسمبر 1948، من الجمعية العامة للأمم المتحدة، متبنية بذلك ما أوصى به الكونت برنادوت (Bernadotte Count Folke) وسيط الأمم المتحدة لفلسطين[59]، وأعادت تأكيده عشرات المرّات لاحقاً، وفي سبيل تعزيزه أكّدت الجمعية العامة على اعتباره حقاً من الحقوق الجماعية الوطنية الفلسطينية "غير القابلة للتصرف" للشعب الفلسطيني عبر قرارها رقم 3236 عام 1974[60].

2-أنّ قرار التقسيم 181 يفرض التزاماً على الدول المقترحة بالتقسيم بمنح جنسيّتها للسكان المقيمين لديها[61]، وهو ما يرتّب على إسرائيل التزاماً بمنح جنسيّتها لجميع سكانها يهوداً كانوا أو فلسطينيين، إلّا أنّ إسرائيل، وبمجرد إعلان قيام الدولة في 14 أيار/مايو 1948، أقرّت قانون الجنسية الإسرائيلي الذي حرم الفلسطينيين من الجنسية، مما رتّب حرمان جميع اللاجئين من حقهم في العودة إلى هذه الدولة الجديدة تحت

---

[59] William Mallison and Sally Mallison, *The Right of Return*, Journal of Palestine Studies, vol. 9, no.3, Spring1980, p127.

[60] UNGA Res. 3236: "1.Reaffirms the inalienable rights of the Palestinian people in Palestine, including:(a) The right to self-determination without external interference;(b) The right to national independence and sovereignty;2,Reaffirms also the inalienable right of the Palestinians to return to their homes and property from which they have been displaced and uprooted, and calls for their return" available on: https://bit.ly/3uoKJeX

[61] UNGA Res.181 provides that "Citizenship Palestinian citizens residing in Palestine outside the City of Jerusalem, as well as Arabs and Jews who, not holding Palestinian citizenship, reside in Palestine outside the City of Jerusalem shall, upon the recognition of independence, become citizens of the State in which they are resident and enjoy full civil and political rights. Persons over the age of eighteen years may opt, within one year from the date of recognition of independence of the State in which they reside, for citizenship of the other State, providing that no Arab residing in the area of the proposed Arab State shall have the right to opt for citizenship in the proposed Jewish State and no Jew residing in the proposed Jewish State shall have the right to opt for citizenship in the proposed Arab State. The exercise of this right of option will be taken to include the wives and children under eighteen years of age of persons so opting" available at: https://bit.ly/2QXzRGj

التأسيس[62]، علماً أنّ قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة كان مرهوناً باعترافها بهذا القرار[63] وهو ما رفضت تنفيذه لاحقاً[64].

3-إنّ هذا الالتزام الذي رتّبه قرار التقسيم يجد أساسه القانوني في قانون خلافة الدول الذي أصدره المجتمع الدولي، والذي نص على عدم تأثّر "وضع الأشخاص المعنيين باعتبارهم المقيمين الاعتياديين بخلافة الدول" وهو في الحالة الفلسطينية ما يفرض على إسرائيل باعتبارها خليفة بريطانيا– الدولة الانتدابية- منح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، إضافة إلى ما فرضه هذا القانون على الدولة الجديدة من اتخاذ "جميع التدابير اللازمة للسماح للأشخاص المعنيين الذين أجبروا، بسبب أحداث مرتبطة بخلافة الدول، على ترك محل إقامتهم المعتاد على أراضيها للعودة إلى هناك"[65].

ثالثاً: الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وشرعية وجودها

لا يكمن التناقض في الجانب النظري بين حق الدولة بتبنّي هوية دينية أو قومية ما، وإنّما تكمن المشكلة بمنح هذا الاعتراف الذي من شأنه تباعاً أن يمنح الشرعية لاحقاً لهذه الدولة

---

[62] The Israeli Nationality Law was passed in 1952, Israel has blocked all Palestinian refugees from returning to the Israeli state. The Nationality Law accords all Jewish residents of Israel automatic citizenship, whereas all non-Jewish residents become citizens only if they meet three conditions: (1) they resided in Israel on the day of its founding; (2) they were resident in Israel on the day the Nationality Law came into force; and (3) they were registered as such in a specific Registry" available on: https://bit.ly/3sElIfe /israellaws/fulltext/nationalitylaw.htm

[63] Gail Boiling, *The 1948* Palestinian Refugees and the Individual Right of Return: An International Law Analysis, BADIL, Legal Brief 5, 2007, pp. 21-22.

[64] Gail Boiling, op. cit., p85.

[65] Article 14 of the UNGA Res.55/153, Nationality of Natural Persons in Relation to the Succession of States, available on: **https://bit.ly/3w9G1TM**
Report of the International Law Commission Fifty-Fifth Session, available on: **https://bit.ly/3wbOXbv**
See more about Succession of Statesin Ian Brownlie, *Principles of Public International Law*, Oxford, Clarendon Press, 1990, p 654; see more specifically about Palestine Case in Mutaz Qafisheh, *The International Law Foundations of Palestinian Nationality: A Legal Eximination of Nationality in Palestine under Britain's Rule*, Leiden &Boston, MartinusNijhoff Publishers, 2008.

بتنفيذ سياسات إسرائيلية غايتها الحفاظ على الطابع اليهودي[66]، والتي قد لا تقتصر على سياسات تمييزية وإنما قد ترتقي لاحقاً لتنفيذ سياسة التفريغ من السكان غير اليهود في حال شكّل العامل الديمغرافي تهديداً للطابع اليهودي المطلوب الحفاظ عليه، وهو ما يشكّل تهديداً وجودياً لشريحة كبيرة من الشعب الفلسطيني التي تعيش في إسرائيل حالياً، خاصة وأنّ إسرائيل تعتبر وجودهم فيها الآن، من غير الاعتراف الذي تشترطه، تهديداً ديمغرافياً لطابعها اليهودي[67].

ويزداد الجدل حول أهمية هذا الاعتراف لدى بعض الإسرائيليين، بالادعاء أنّ مثل هذا الاعتراف سيشكّل رافعة دولية– بالنسبة لإسرائيل– أمام المهدّدين والمشكّكين إقليمياً ودولياً بشرعية وجودها، مما يجعل هذا الاعتراف على درجة من الأهمية الأخلاقية (حسب ادعاءهم)[68].

وهنا تكمن غرابة هذا الطّرح الإسرائيلي بربط الاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي بالجانب الأخلاقي، خاصة أنّ هذا الاعتراف ليس له أيّ أساس قانوني بموجب أحكام القانون الدولي[69]؛ ففي الوقت الذي برّرت إسرائيل لنفسها فيه ارتكاب المجازر والتّهجير والاقتلاع بحق

---

[66] Nile Bowie, *Will Israel's demand for 'Jewish state' acceptance legitimize apartheid?* RT, Mar 11, 2014, available on https://www.rt.com/op-edge/israel-palestine-jewish-state-082/

[67] Dov Waxman, *Israel's Palestinian Minority in the Two-State Solution: The Missing Dimension*, Middle East Policy Council, Journal Essay, vol. xviii, no. 4, Winter 2011, available on: **https://bit.ly/31B0DX4**

[68] Some argue that the claim for recognition of Israel as a Jewish State is a need to face any increasing challenges to Israel's legitimacy as a Jewish homeland, see more about that in Tal Becker, *The Claim for Recognition of Israel as a Jewish State, A Reassessment*, The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus #108 February 2011, available on**:** https://bit.ly/3fx8s8m /uploads/Documents/pubs/PolicyFocus108.pdf

[69] According to Public International Law no state's status as a state depends on recognition by non-state entities, the state exist of its recognition by other states, and the states do exist not because of such thing as a state's 'right' to exist, see more about that in James Crawford, *The Criteria for Statehood in International Law*, British Yearbook of international Law, 1976 , 48 (1), pp.93-182, available on**:** https://bit.ly/3ueBXQe /jessup/jessup13/British%20Yearbook%20of%20International%20Law-1977-Crawford-93-182.pdf

See also Colin Warbrick, *Brownlie's Principles of Public International Law:* An Assessment, European Journal of International Law, 2000, available on: https://bit.ly/3wj41DW

الشعب الفلسطيني طوال مراحل الصراع، بل وأكثر من ذلك، عبر ممارسة كافة طقوس العربدة السياسية على كثير من دول المنطقة تحت ذريعة الحفاظ على طابع الدولة اليهودي، والحالة كذلك، فإنّ الاعتراف بيهودية الكيان الإسرائيلي سيشكّل شرعنةً لكلّ المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني حفاظاً على هويتها اليهودية وعلى رأسها نكبة 1948، بل إنّ التّسييس الواضح لهذا الاعتراف وتأطيره ضمن المنظومة الأخلاقية، لن يحوّله أبداً الى قيمة أخلاقية طالما كان وما زال أداةً قمعيّةً للشعوب وحقوقهم، والاعتراف الفلسطيني به سيمنحه انطلاقة أخرى لتبرير قمعٍ واضطهادٍ جديدين، إضافةً إلى ما سيمنحه لليهود من حق حصري في فلسطين التاريخية، وهو ما يرتّب إضفاءً لصفة اللاشرعية على الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية، وما تبع هذا الوجود من مسيرة نضالية مستمرّة حتى يومنا هذا.

الخاتمة

إنّ تحقيق الطابع اليهودي لدولة "إسرائيل" ارتبط بغايات الحركة الصهيونية منذ تأسيسها، وقد شكّل فيما بعد المحرّك الرّئيس لسياسات الدولة العبرية لتفريغ فلسطين التاريخية من الفلسطينيين، سواءً تلك المتعلقة بمجازر نكبة عام 1948 أو نكسة عام 1967، وغيرها من سياسات التهجير القسري والتمييز العنصري الذي مارسته إسرائيل بحق فلسطينيّي الـ 1948 والسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967.

إنّ ظهور اشتراط الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل على الأجندة السياسية ارتبط ببحث الحلول لقضايا الحلّ الدائم للصراع وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك في إطار الإصرار الفلسطيني على مطلب الاعتراف بحق العودة اللاجئين الفلسطينيين، وعليه فإن الاستجابة لهذا الاشتراط الإسرائيلي المتعلّق بالاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل هو بمثابة تنازل فلسطيني صريح عن حق العودة.

إن كانت إسرائيل تشترط الاعتراف الفلسطيني بطابعها اليهودي بسبب تشكّكها بشرعية وجودها، وهذا هو الحال، فإنّ القيام بمثل هذا الاعتراف سيكون على حساب المسّ بشرعية الوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية وكذلك المسّ بشرعية مسيرته النّضالية.

إنّ مثل هذا الاعتراف حال حصوله سيمنح جميع الادعاءات الإسرائيلية، التاريخية منها والحديثة، الشرعية السياسية والقانونية والتاريخية، وأكثر من ذلك الدينية أيضاً، حقاً على كامل

الأراضي الفلسطينية، سواءً كانت أراضي 1948 أو حتى أراضي 1967، مما يستتبع ذلك استجداءً فلسطينياً لأي حلّ للصراع على حساب كافة الحقوق الفلسطينية، سواءً حقوق اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من الحقوق السياسية الجماعية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- رائد أبو بدوية، اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام في الشرق الأوسط في ميزان القانون الدولي، الرعاة للدراسات وللنشر، جسور ثقافية للنشر والتوزيع، ط1، 2019.

English References

Books

1- Anneke Smit, *The Property Rights of Refugees and Internally Displaced Persons: Beyond Restitution*, Routledge, 2012.
2- Benny, Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, 1947-1949, Cambridge, Cambridge University Press, 1987.
3- Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War,* New Haven and London, Yale University Press,2008.
4- David P. Forsythe, *United Nations Peacemaking: The Conciliation Commission for* Palestine ,Baltimore, MD/ Johan Hopkins University Press, 1972.
5- Don Peretz, *Palestinians, Refugees, and the Middle East Peace Process,* Washington, D.C, United States Inst. Of Peace Press, 1993.
6- Emile Badarin, *Palestinian Political Discourse: Between Exile and Occupation*, Routledge, 2017.
7- Fred L. Israel, Thomas J. McInerney, *Presidential Documents: The Speeches, Proclamations, and Politics That Have Shaped the Nation from Washington to Clinton*, Routledg, New York and London, 2013.
8- Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine, London*, One World Oxford, 2006.
9- Ilan Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-51* ,London, I. B. Tauris & Co. Ltd., 1992.
10- James Crawford, *The Creation of States in International Law*, Oxford, Oxford University Press, 2ed., 2006.
11- James Crawford, *The Criteria for Statehood in International Law*, British Yearbook of international Law, 1976.
12- Lex Takkenberg, *The Status of the Palestinian Refugees in the International Law* ,Oxford, Oxford University Press: 1998.
13- Marjoleine Zieck, *UNHCR and Voluntary Repatriation of Refugees: A Legal Analysis*, Martinus Nijhoff Publishers, 1997.

14- Michael Chiller-Glaus, *Tackling the Intractable: Palestinian Refugees and the Search for Middle East Peace*, Bern, Peter Lang, 2007.
15- Mutaz Qafisheh, *The International Law Foundations of Palestinian Nationality: A Legal Examination of Nationality in Palestine under Britain's Rule*, Leiden &Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2008.
16- Norman Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* ,London &New York , Verso, 1995.
17- Nur Masalha, *A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians*, London: Faber & Faber, 1997.
18- Nur Masalha, *The Politics of Denial: Israel and the Refugee Problem*, London, Pluto Press, 2003.
19- Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought*, 1882-1948, Institute of Palestine Studies, 1999.
20- Peter Mitchell and John Schoeffel, *Understanding Power: The Indispensable Chomsky*, New York, The New Press, 2002.
21- Peter Dodd and Halim Barakat, *River without Bridges: A Study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees*, Beirut, The Institute for Palestine Studies, Monograph series no. 10,1969.
22- Statesin Ian Brownlie, *Principles of Public International Law*, Oxford, Clarendon Press, 1990.
23- Scott Leckie, *Housing and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons*, Cambridge University Press, January 2014.
24- Salman Abu-Sitta, *The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine* ,London ,Palestinian Return Center, 1998.
25- Uri Davis, *Apartheid Israel, Possibilities for the Struggle Within*, London, Zed Books, 2003.
26- Walid Khalidi, *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, Washington DC, Institute for Palestine Studies, 1992.

Journal Articles

1- Colin Warbrick, *Brownlie's Principles of Public International Law:* An Assessment, European Journal of International Law, 2000, available on: http://www.ejil.org/pdfs/11/3/546.pdf
2- Dov Waxman, *Israel's Palestinian Minority in the Two-State Solution: The Missing Dimension*, Middle East Policy Council, Journal Essay, vol. xviii, no. 4, Winter 2011, available on http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/israels-palestinian-minority-two-state-solution-missing-dimension?print
3- Eric Rosand, *The Right to Return under International Law Following Mass Dislocation: The Bosnia Precedent?* Michigan Journal of International Law, vol.19, no.4, Summer 1998.
4- Jeremy Hammond, *The Myth of the U.N. Creation of Israel*, Foreign Policy Journal, 26 October, 2010, available on: http://www.foreignpolicyjournal.com/2010/10/26/the-myth-of-the-u-n-creation-

of-israel/
5- John Quigley, *Displaced Palestinians and a Right to Return*, Harvard International Law Journal vol.39, no.1, Winter1998.
6- Rashid Khalidi, *Observations on the Right of Return*, Beirut, Journal of Palestine Studies, vol.21, no.2, winter 1992.
7- William Mallison and Sally Mallison, *The Right of Return*, Journal of Palestine Studies, vol. 9, no.3, Spring1980.
8- William Mallison and Sally Mallison, *The Right of Return*, Journal of Palestine Studies, vol. 9, no.3, Spring1980.

E-Articles and Reports

1- A. S. al-Khasawneh and R. Hatano, *The Human Rights Dimensions of Population Transfer, Including the Implantation of Settlers*, Commission on Human Rights, Sub-Commission on the Prevention of Discrimination and Protection of Minorities, 45th Sess., Aug. 2-27, 1993
2- Alternative Insight, *The Mid-East Struggle*, available on: http://www.alternativeinsight.com/The_fate_of_the_Palestinians.html
3- Benny Morris:*1948-A book that can make a difference*, 11/16/2008, available on http://www.mideastweb.org/log/archives/00000728.htm
4- Britain in Palestine, *The Immigration Issue*, available on: http://www.britain-in-palestine.com/#!the-immigration-issue/cycl
5- Dina Awad, *Long Journy Home: The Right of Return, International Law, and Fate of Palestinian Refugees*, 2 February 2011, available on: http://muftah.org/the-long-journey-home-the-right-of-return-international-law-the-fate-of-palestinian-refugees-by-dina-awad/#_ftn5
6- Eli Hertz, *UN Resolution 181 – The Partition Plan*, Myths and Facts, November 29, 1947 available on: http://www.mythsandfacts.org/conflict/10/resolution-181.pdf
7- Foundation for Middle East Peace, *Clinton Parameters*, December 23, 2000, available on https://fmep.org/resource/clinton-parameters/
8- Gail Boiling, *The 1948 Palestinian Refugees and the Individual Right of Return: An International Law Analysis*, BADIL, Legal Brief 5, 2007
9- George F. Will, *Powell's Intrusion*, November 25, 2001, available on: https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/2001/11/25/powells-intrusion/71e1108a-b403-4941-a6ad-03e6bdc4b134/
10- International Crisis Group (ICG), *Identity Crisis: Israel and its Arab Citizens*, Middle East Report N°25, 4 March 2004, available on http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Israel%20Palestine/Identity%20Crisis%20Israel%20and%20its%20Arab%20Citizens.ashx
11- Jewish Virtual Library, *British Palestine mandate*, available on: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/History/Palestine_Mandate.html
12- Jewish Virtual library, *Israel Defense Forces: The Founding of IDF*, available on: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/History/foundidf.html
13- Jewish Virtual Library, *Israel-Palestinian Peace Process: Letters of Mutual Recognition*, September 9, 1993, available on:

https://www.jewishvirtuallibrary.org/israel-palestinian-letters-of-mutual-recognition-september-1993

14- Michael Kagan, Do *Israeli Rights Conflict with the Palestinian Right of Return? Identifying the Possible Legal Arguments*, July 2005, available on http://zochrot.org/en/article/52360

15- Michael Waelbroeck and Willem Aldershoff, *Israel's obligations as an occupying power under international law, its violations and implications for EU policy*, European Coordination of Committees and Associations for Palestine, 29 January 2014, available on: www.eccpalestine.org/israelsobligations-as-an-occupying-power-under-international-law-its-violations-and-implications-for-eupolicy/

16- Nile Bowie, *Will Israel's demand for 'Jewish state' acceptance legitimize apartheid?* RT, Mar 11, 2014, available on https://www.rt.com/op-edge/israel-palestine-jewish-state-082/

17- Peace Now, *Methods of Confiscation - How does Israel justify and legalize confiscation of lands?* available on:

http://peacenow.org.il/eng/content/methods-confiscation-how-does-israel-justify-and-legalize-confiscation-lands

18- President Bush Discusses Middle East Peace With Prime Minister Sharon, 2003, available on https://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/rm/22862.htm

19- President Bush Attends Annapolis Conference, Memorial Hall, United States Naval Academy Annapolis, Maryland, November 27, 2007, available on:https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2007/11/20071127-2.html

20- Ruth Lapidoth, *Do Palestinian Refugees Have a Right to Return to Israel?* 15 Jan 2011, available on: http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/do%20palestinian%20refugees%20have%20a%20right%20to%20return%20to.aspx

21- Representative Press, *History of Israel and Palestine***,** available on: http://www.representativepress.org/IsraelHistory.html

22- Ron Pundak, *From Oslo to Taba: What Went Wrong*, June 2001, available on http://web.comhem.se/jakub/adebattarkiv/pundak.html

23- Tal Becker, *The Claim for Recognition of Israel as a Jewish State***,** Washington Institute for Near East Policy, February 2011 available on: https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus108.pdf

24- Zaha Hassan, *From Clinton to Obama, U.S. Peace Deals Have Paved the Path to Apartheid*, 2020, available on: https://carnegieendowment.org/2020/01/30/from-clinton-to-obama-u.s.-peace-deals-have-paved-path-to-apartheid-pub-80938

دور ومستقبل "حركات الإسلام السياسي" في العالم العربي 2010- 2020

د. سيف الدين عبد الفتاح*

الملخص

يناقش هذا البحث الأدوار التي لعبتها الحركة الإسلامية في أهم متغير حصل في فترة الدراسة، وهو الربيع العربي، وما تبعه من تراجعات وانقلابات على نتائجه في عدد من الدول العربية، ويحاول البحث التعرف على واقع الحركة الإسلامية وسياقاتها ودورها وخطابها، إضافة إلى استشراف مستقبلها في إطار دراسة مستقبل المنطقة والتحول الديمقراطي فيها بشكل عام ومستقبل هذه الحركات بشكل خاص.

ويسعى البحث لتناول هذه الإشكالية من خلال خمسة مداخل: الإسلام السياسي- الظاهرة والذاكرة والمفهوم، والواقع وعناصره- محاولة للتحديد والفهم، وتفكيك ظاهرة العنف، والدور- بين التحجيم والتفعيل، والخطاب- بين التوظيف السياسي والتجديد الحقيقي، والظاهرة الإسلامية- المستقبل والاستشراف.

وقد خلُص البحث إلى أن ثمة أربعة عوامل أساسية مؤثرة في منظومة وشبكة الفاعلية للتيارات الإسلامية، منها عوامل ذاتية مرتبطة بالهوية الإسلامية وطبيعتها، ومنها ما هو موضوعي يرتبط بطبيعة التطورات والتحولات التي تجري في الواقع الإنساني والسياسي والاقتصادي في العالم العربي والإسلامي.

كما أكد البحث أن دراسة المستقبل بالنسبة للحركات الإسلامية السياسية والظاهرة الإسلامية يحتاج إلى عمق وإدراك للمتغيرات المحيطة ولما حصل من تغيرات ومحطات تحول في هذه الحركات ذاتها، خاصة أنها عانت في الذاكرة ولا تزال من علاقات سلبية بالسلطات والدولة في كثير من الأحيان، فضلاً عن أنها تعمل في بيئة غير مواتية، وتحاول أن تقدم أدواراً تسمح بحمايتها والمحافظة على كياناتها من التصدع من جانب، ومن القدرة على بناء الثقة داخل المجتمعات حيالها لتحقيق تغير إصلاحي ديمقراطي فيها وفي أنظمة حكمها من جانب آخر.

وقد أوصى البحث بأهمية إجراء عمليات نقدية ذاتية داخل الحركة الإسلامية من جهة، ومع محيطها الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى، لتحقيق تطورات مهمة تؤهلها للمشاركة في قيادة التغيير والإصلاح والتحول الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الإسلام السياسي، الربيع العربي، الإسلاميون والحكم، الحركات الإسلامية، التحول الديمقراطي.

Role and future of "political Islam movements" in the Arab world 2010-2020

Dr. Seif El Din Abdel Fattah

Summary

This research discusses the roles that the political Islam movements played as the most critical variable during the study period: the Arab Spring

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة سابقا.

and the subsequent retreats and upheavals in its results in some Arab countries; The region and its democratic transition in general, and the future of these movements in particular.

The study seeks to address this problem through five entries: Political Islam phenomenon, memory, concept, an attempt to define, understand and deconstruct the phenomenon of violence, the role between curtailment and activation, the discourse - its issues and contexts, the discourse between political activism and genuine renewal, the Islamic phenomenon - the future and foresight.

The research concluded that four primary factors are affecting the system and network of the effectiveness of Islamic currents, including subjective factors related to the Islamic identity and its nature, some objectively related to the nature of developments and transformations taking place, and political and economic reality in the Arab and Islamic world.

The research also confirmed that studying the future concerning political Islam movements and the Islamic phenomenon needs to be in-depth and aware of the surrounding variables, the changes, and transformation milestones inside Islamic movements. The research considers that they have suffered in memory and are still from hostile relations with the authorities in many cases. Moreover, they operate in an unfavorable environment, and these movements try to offer roles that allow their protection and preservation of their entities from cracking on the one hand, and from the ability to build confidence within societies towards them to achieve democratic reform change in these societies and their governance systems on the other hand.

The research recommended the importance of conducting self-critical processes within the Islamic movement on the one hand, and with its social and political environment, on the other hand, to achieve essential developments that qualify them to participate in the leadership of change, reform, and democratic transformation in the Arab world.

Key Words: Political Islam, Arab Spring, Islamists and Governance, Islamic Movements, Democratic Transition.

مقدمة

تمثل دراسة الظاهرة الإسلامية، خاصة في الفترة من 2010-2020 بعد الربيع العربي، مسألة مهمة للغاية، وهذه الدراسة لا يمكنها أن تجدي تحت افتراض إمكانية اقتطاعها عن سياقاتها السابقة وذاكرتها الماضية، في ظل استمرار حدث الربيع العربي وتوالي موجاته سواء في

دوله الأولى مثل مصر وتونس، أو دول الموجات الأخرى مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق والجزائر والسودان وصولاً إلى لبنان؛ فحدث الثورة الذي عرفته الدول العربية لن ينتهي قريباً رغم الانتصار المؤقت للقوى المناهضة لها، ومن ثم فإن دراسة القوى السياسية التي شاركت في الثورة مثل الحركات الإسلامية والتعرف على واقعها وسياقاتها ودورها وخطابها واستشراف مستقبلها، يعد أمراً في غاية الأهمية في إطار دراسة مستقبل الربيع العربي وتوجهات الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي بشكل عام، ومستقبل هذه الحركات بشكل خاص، وتسعى الدراسة لتناول هذه الإشكالية من خلال خمسة مداخل.

أولا: الإسلام السياسي: الظاهرة والذاكرة والمفهوم

يرتبط المدخل بالمفاهيم وارتباطه بالظاهرة والذاكرة، فإطلاق الإسلام السياسي يظل مفهوماً مسيساً ومؤدلجاً في التعاطي معه، سواء أقره أصحاب الظاهرة الإسلامية أو اختلفوا معه، وسواء أطلقه بعض كتاب الغرب أو أطلقوا مفاهيم أخرى ارتبطت جميعها بمحاولات تتعلق بوصف الظاهرة أو محاولة التمويه عليها[1]، وكذا صناعة قابلياتها لعملية تشويه كبرى سواء بافتعال الظواهر لغلقها وربطها بمفاهيم ذات دلالات سلبية ضمن رؤية الغرب لتلك الظاهرة، ومحاولة ربطها بظواهر مثل العنف والإرهاب، وغالبا ما ارتبط ذلك بمداخل ومسالك متعددة تتعلق بالإسلام–فوبيا ومداخلها المتنوعة في سياقات تشويه الظاهرة، ذاكرة وسياقات، مواقف وأفعالاً، وغالباً ما ارتبط ذلك بالظاهرة الاستشراقية وكتابات الشرق الأوسط وبعض المنصات الإعلامية في محاولات لتدشين الصور الذهنية حيال الظاهرة والذاكرة والمفاهيم.

منهج النظر للتعامل مع الظاهرة الإسلامية والإسلام السياسي

من المهم بداية التأكيد على أن منهج النظر في التعامل مع الظاهرة الإسلامية بما تتخذه من أشكال ومسالك متعددة تجعلنا نتذكر ذلك التحفظ المبدئي الذي أكدنا عليه في كثير من

[1]. راشد الغنوشي، هل مشروع الحركة الإسلامية في تراجع، في مصطفى الحباب، الحركة الإسلامية: رؤية نقدية، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط4، 2015، ص33.

الفعاليات البحثية حينما يتعلق الأمر بدراسة هذه الظاهرة[2] ، لنذكر أن الإسلام لا يتجزأ، فمن غير الممكن أن نتحدث عن إسلام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي فيؤدي ذلك إلى تجزئة هذا التكامل بين تلك الجوانب المختلفة للرؤية الإسلامية، فنختزل الإسلام تارة في السياسة وتارة أخرى في الثقافة، ولكن الأمر الأساس في هذا المقام إنما يتعلق بالحديث عن الظاهرة الإسلامية بوصفها تتحدث عن أهم الظواهر والأشكال التي يتخذها التدين، ودخول هذه الظاهرة إلى الساحة التي تتعلق بالممارسة السياسية، ومن ثم فإن هؤلاء الذين تحدثوا عن الإسلام السياسي في هذا الوقت استغراقا هم الذين يتحدثون اليوم عن خطورة هذه الظاهرة والفشل الذي أحاط بها، رغم أنه منذ البداية أطلقوا هذا الاسم على الظاهرة، وهو في حقيقة الأمر لم يكن إلا نمطا من أنماط التدين وممارسته في الشأن السياسي[3].

نقد مقولة الإسلام السياسي

تحفظنا من قبل على مفهوم الإسلام السياسي وذلك من فترة مبكرة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك أمرين أضرّا بالتعامل مع هذه الظاهرة التي عنونت بـــ**"الإسلام السياسي"**: الأول منهما من أهلها، حيث أن اعتقاد العصمة في الممارسات، بل ومد العصمة على تلك التنظيمات الإسلامية[4]، أمر شديد الخطورة ويتجاهل أن الممارسات أكّدت أن هؤلاء قابلون

---

[2]. سيف الدين عبد الفتاح، كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية: رؤية تأصيلية (من انقلاب العسكر إلى حصار المعسكر)، ورقة مقدمة ضمن ورشة عمل: صعود التيارات الإسلامية في برلمانات الوطن العربي: استجابة مؤقتة أم طموح قد بدأ؟ القاهرة: مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني، 2006.

[3]. انظر وقارن:

- Haynes Jeffrey, What is Political Islam, United States of America in:Lynne Rienner Publishers, Inc,2018.
- Kamran Bokhari and Farid Senzai, Political Islam in the Age of Democratization, the United State, PALGRAVE MACMILLAN , 2013.
- Shahbazov. Fuad, RETHINKING POLITICAL ISLAM: MODERN REACTIONISM TO MODERNITY, Kaunas, 2016.
- Jillian Schwedler,Studying Political Islam,International Journal of Middle East Studies,Vol. 43, No. 1 (FEBRUARY 2011), pp. 135-137 (3 pages), Cambridge University Press.
- OLIVIER ROY, The Failure of Political Islam, Cambridge, Massachusetts, Harvard University, 1994

[4]. مصطفى الحباب، الحركة الإسلامية: رؤية نقدية، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط4، 2015، ص10.

للنجاح والفشل، وثانيهما من خصوم الظاهرة وهم الذين قالوا من البداية ليس هناك من طريق لإدماج التيارات الإسلامية في الحياة السياسية سوى انخراطهم في العملية السياسية، فلما انخرطوا واجهوهم بمقولتين: "أنتم تسعون للسلطة"، و"تسيسون الدين" ، وصمتوا في الغالب عن تسييس تأميم الدولة للدين[5]، كما لم تتوقف الانتقادات عندما انخرطت الحركات الإسلامية في العملية السياسية، فقد أصبحوا يحاسبونهم على النية وليس على الفعل، وجزء من هؤلاء بدأوا ينتقدون الإسلام في رؤيته الجوهرية وليس فقط التكوينات السياسية وممارستها، ومن ثم فإن منهجنا في معالجة الظاهرة الإسلامية في جانب الممارسة السياسية يقوم على ما يلي:

أ. أن هذه الظاهرة قابلة للنقد وللخطأ والصواب، وأن ممارسة المنهج النقدي في التعامل مع هذه الظاهرة من أوجب الواجبات[6].

ب. أن من حق هذه التكوينات الإسلامية أن تتمسك برؤيتها ومشروعها الإسلامي ومرجعيتها الإسلامية مثلها مثل أي ممارس سياسي من حقه أيضا أن يتمسك بمرجعيته وأيديولوجيته.

ج. أن تشريح التكوينات الإسلامية في ميدان الممارسة السياسية والشأن العام يتطلب ألا ننظر لهذه الظاهرة ككتلة واحدة مصمتة، ولكن علينا أن نمارس تشريحا وترشيحا لتلك الظاهرة في التعامل معها.

د. أن النظر لهذه الظاهرة لا يمكن أن يكون مستقلاً عن النظر إلى السياقات والاتجاهات الأخرى في إطار عملية التنافس السياسي، ومن الأهمية بمكان بحث كيفية التعامل، خصوصاً في ظل الاتهامات للظاهرة الإسلامية، فلم يصبح تعامل هؤلاء الخصوم في إطار التنافس السياسي فقط، بل استدعي حزمة من الاتهامات الأيديولوجية التي تحكمها النظرة المسبقة لدخول التيار الإسلامي إلى قلب الظاهرة السياسية والممارسة السياسية.

ه. أن الظاهرة الإسلامية حين اجتمعت مع التوجهات الأخرى في معارضة الأنظمة السياسية لم تقم العلاقة بينها على قاعدة رصينة من التوافق السياسي أو على قاعدة عقد

---

[5]. سيف الدين عبد الفتاح. تأميم الدولة للدين: الزحف غير المقدس. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ط1. بيروت. 2016.

[6]. انظر وقارن: مصطفى الحباب، الحركة الإسلامية: رؤية نقدية، مرجع سابق، ص9 -20.

اجتماعي وسياسي جديد، ولكن ظلت مشحونة بالاختلافات، مسكونة بالصراعات، الأمر الذي مهّد لبيئة الاستقطاب أكثر من تأسيس بنية تحتية لعمليات التوافق والاتفاق.

و. الأخطر والأشد أن تتطور تلك الممارسات الاستقطابية خاصة من جانب النظم غير الديمقراطية الحاكمة لتقوم على صناعتين: صناعة الفرقة وصناعة الفوضى، والتلويح بهما، مما أدى إلى بروز ما يمكن تسميته بسياسات واستراتيجيات صناعة الكراهية[7]، إذ قامت تلك السلطات ضمن استغلالها لهذه البيئة في تقسيم الشعب الواحد إلى شعوب متعددة، وهيأ هذا التقسيم إلى ممارسة حالة من الحروب الأهلية والداخلية سواء في ميدان الخطاب والكلمات أو في التقاتل الفعلي كما في بعض بلاد الربيع العربي، ما سمح بإضعاف المجتمع في مواجهة السلطة، وأدى إلى تغوّل السلطة على كامل مساحات المجتمع.

ز. أن شأن هذه القوة خاصة في باب التحالفات ومن خلال المدخل الجامع بين هذه القوى السياسية المختلفة، ولكن بدا لمثل هذه القوى أن تقوم بإجراء توافقات مع السلطة وأصحاب القوة وفق رؤيتها للمصلحة العامة ما أدى ذلك إلى التلاعب بالطرفين أو إذكاء نار الفتنة واستدعاء عوامل الفرقة في حال التعامل السياسي على أقل تقدير، حيث نستطيع أن نشير إلى المجلس العسكري الحاكم نموذجا في حالة الثورة المصرية[8].

كل تلك الأمور أسهمت بشكل خطير في تشويه "**الظاهرة الإسلامية**" وتجربتها السياسية، وذلك على النحو التالي:

1- شيطنة (الإسلام السياسي) والإخوان المسلمين على وجه الخصوص ضمن عمليتين متوازيتين وهما صناعة الصورة على مستوى الخارج، وشيطنة الإسلاميين على مستوى الداخل في التعامل السياسي والممارسة السياسية.

2- أن الإسلام-فوبيا لم تصبح مع هذه الشيطنة مجرد حالة تتعلق بنظرة الحضارة الغربية لعالم الإسلام والمسلمين، ولكنها في حقيقة الأمر ارتبطت أيضا بالداخلي والإقليمي في

---

7. سيف الدين عبد الفتاح، لا تلوموا الثورة، صحيفة الشروق المصرية، 26 يناير 2013، الرابط: https://bit.ly/3fBwhMt

8. سيف الدين عبد الفتاح، الثورة والتوازن المفقود.. النقد الذاتي 18، عربي 21، 2018/6/19، الرابط: https://bit.ly/3dmkZZz

سياق يتعلق بشيطنة الإخوان المسلمين على هذين المستويين، خاصة مع وجودهم في المشهد المتعلق بالربيع العربي[9].

3- اللغة الاتهامية المتواصلة لهذا الفصيل الإسلامي ابتداء بأن هؤلاء لا يصلحون للعمل الثوري بما ينتهجونه من طرق إصلاحية، وأنهم لم يبدأوا بالربيع العربي ولكن لحقوا به وهيمنوا عليه "ركبوه"، أو أن اشتراكهم في الربيع العربي لم يكن هو العامل المؤثر أو الحاسم ورغم ذلك هم الذين جنوا ثماره، وقد وقف خلف هذه الاتهامات تيار الموالاة للسلطات الحاكمة، وهو ما أثر على رسم صورة للمجال السياسي أراد هؤلاء بشكل مبكر أن يعودوا مرة أخرى إلى السيرة الأولى في العمل السياسي من استبعاد الإخوان ومطالبتهم بالتنحي عن العمل في المجال السياسي، كما روّجوا اتهامات التحكم بالدولة والسيطرة على مفاصلها، بالإضافة للاتهام بارتباط الإخوان بمشروعات خارجية غير معتبرة للدولة، وصولاً للاتهام بالعمالة والخيانة للخارج.

4- بدا هؤلاء أبناء الدولة يمارسون تحريضاً مع السلطة الحاكمة تحت دعوى أن الإسلاميين ليسوا ديمقراطيين، ما أدى بهم إلى الالتقاء مع قيادات النظم الحاكمة للوقوف معاً في وجه الإسلاميين، وقد كانت تلك المفارقة أهم مسار مارسته تلك النخب، حيث بدا لها أن تتحدث عن إطار متوهم لبناء دولة دينية، ولكنها أغفلت أن الدولة المدنية أيضاً لا بد وأن تكون في مواجهة عسكرة المجتمع[10].

5- أن المضادين للثورة قاموا بكل ما من شأنه إيقاف حركة التغيير والربيع العربي، وهو أمر أدى في النهاية إلى تحويل فعل الربيع العربي إلى حالة تأزيم خطيرة ودول فاشلة وتدويل لحالة هذه الدول لمعالجة أزماتها المستفحلة ضمن ما سمي بالمبعوثين الدوليين، والذي شهدت فيه كثير من دول الربيع العربي حروبا داخلية بعضها بالسلاح وبعضها

---

[9]. غالب دالاي ومحمد عفان، تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير: ديناميكيات جديدة، سياسات جديدة؟ في محمد عفان (تحرير) تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، إسطنبول: منتدى الشرق، يناير 2019، ص173 وما بعدها.

[10]. عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

بالخطابات ودعم خيار السلطات العسكري، ليعود الحال إلى ما قبل المربع الأول وينتج نظاماً عسكرياً، وربما بهذه الأوضاع أحدثوا حالة يصفونها بالنجاح في وقف هذا المدّ التغييري في هذه المحاولة- الربيع العربي[11].

ثانيا: الواقع وعناصره: محاولة للتحديد والفهم وتفكيك ظاهرة العنف

رغم أن مفهوم الواقع من المفاهيم شديدة الغموض، إلا أن ربطه بالعديد من القضايا يساهم في تجلية هذا الواقع وفهمه، فهذا المفهوم بما يعبر عنه من تشابكات وامتدادات يتعلق بالقضايا الأخرى لزوماً، من الظاهرة والذاكرة والمفهوم، ومن الدور المنوط بتلك الحركات في واقع الحياة وسياقات التفاعلات والعلاقات، وكذلك قضية الخطاب الذي يعتمل في هذا الواقع بما تمثله تلك الحركات من خطاب إسلامي تحاول أن تعرض من خلاله خريطة مفاهيمها الأساسية وخرائط العلاقات والمواقف والسياسات التي تتبناها، وفي النهاية فإن الواقع وفهمه بالدقة الواجبة والتعرف على السنن القاضية الحاكمة له يعد مقدمة أساسية في التعرف على مآلاته المحتملة، وكذلك التدبر والاستشراف المستقبلي للظاهرة الإسلامية[12] وما يرتبط بها من مشروع إسلامي، كما يحدد موضع تلك الحركات الإسلامية من استراتيجيات التغيير الكبير القادم والمنتظر، ومن هنا فإن خرائط الواقع والتعرف عليها ضمن هذه الارتباطات والعلاقات إنما يؤكد على ضرورة رصد مفاصل هذا الواقع، وهو أمر يتعلق بموضوعات عدة وجب علينا أن نتوقف عندها.

واقع ظاهرة الربيع العربي وخيارات الحركات الإسلامية

ثمة عوامل كثيرة متقاطعة ومتداخلة ما بين مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى ثورة اتصالية تكنولوجية و"لوجستية" عبأت ونظمت وسهلت انتشار الحالة الثورية وهيمنة المزاج الثوري على الشعوب العربية وانتقاله من دولة لأخرى عام 2011، ولعل عدم معرفة هوية الطرف المحرك لهذه الحالة الثورية، والتي تختلف من بلد لآخر، هو سبب نجاحها وديمومتها[13].

---

[11]. سيف الدين عبد الفتاح، مشهد الربيع العربي والمضادين للثورة، العربي الجديد، 2019/4/12، الرابط: https://bit.ly/39yGXYl

[12]. شفيق شقير، الأيديولوجيا الناعمة لـــ"الإسلام السياسي" ومستقبله بعد الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/6/17، الرابط: https://bit.ly/3rz5WAQ

[13]. سيف الدين عبد الفتاح، الإسلاميون في الحكم: ما المستقبل؟! سيمنار الجامعة الأمريكية ضمن مساق طلبتها في العلاقات الدولية للدكتور بهجت قرني، القاهرة، 2011.

وربما كانت الحركة الإسلامية المصرية، في نظر كثيرين، صاحبة الحظ الأوفر من مكاسب ما بعد الثورة المصرية؛ إذ أتاحت لها الثورة، ولأول مرة، الخروج من العمل السري والحذر التنظيمي إلى فضاءات العمل العام في ظل الركون على مناخ ديمقراطي آمن يختلف اختلافاً جذرياً عن مناخ القلق والخوف الذي عاشت فيه الحركة الإسلامية لعقود طويلة، والذي أثر في بنيتها الفكرية والحركية والتنظيمية؛ حيث لعبت عقود المواجهات السابقة دوراً غير مقصود في إخفاء معالم بعض الضعف الفكري والتشوهات الحركية والتنظيمية التي تسربت للكيان السياسي، مما أوقعها في العديد من الإشكاليات الكبرى وحرمتها من استدراك ما فاتها في بعض المواقف والسياسات، وهو ما ظهر جلياً عقب الانقلاب عليها، وعدم نجاحها في إدارة عملية مواجهة الانقلاب على الثورة، بغض النظر عن امتلاك القوى القائدة لهذا الانقلاب لمصادر دعم متعددة داخلية وخارجية.

كما مثّلت محاولة شيطنة تيار الإسلام السياسي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، بصناعة كراهية متعمدة لكل ما هو إسلامي تحت دعوات شتى[14]، مما شكل حالة لا إنسانية "خطيرة"، وبدت بعض تبعات هذا الأداء الرسمي تمتد إلى القوى المختلفة مدنية كانت أو إسلامية، هذان الأمران وباعتبار التوابع التي أعقبت هذا التحول قدّما حالة من حالات التخويف، وخطاباً مسكوناً بعمليات التحريض لمواجهة معارضيه، ومن جهة أخرى انزلق بعض هؤلاء "المظلومين" إلى مواجهة عنف النظام بمحاولات عنف من جانبهم.

الربيع العربي بين القوي السياسية المختلفة والحركات الإسلامية

من الجدير بالذكر أن تلك القضايا المتعلقة بواقع الظاهرة الإسلامية والحركات الإسلامية إنما تؤشر على مجموعة من القضايا والتحديات الكبرى أمام الحركات الإسلامية[15]، ومن ثم فإن لبعض هذه القضايا ذاكرة من الزمن لا بأس بها قبل عام 2010، ثم جاءت حالة الربيع العربي لتضيف أبعاداً جديدة لها من حيث مناهج النظر وزوايا التناول ومناهج التعامل، ولذلك فإن طبيعة النظر

---

[14]. باربرا زولنر، البقاء رغم القمع: كيف استطاعت جماعة الإخوان المسلمين الصمود والاستمرار؟ كارنيجي، 2019/3/18، الرابط: https://bit.ly/3ftGXfZ

[15]. نادية مصطفى، إشكاليات فهم أنماط التحالفات والتحالفات المضادة منذ اندلاع الربيع العربي 2011، 2018/7/7، الرابط: https://bit.ly/3uhgOVX

لتلك القضايا ومحاولة ربطها بالربيع العربي من جانب، ومن واقع الحركات الإسلامية من جانب آخر، أمر مهم من الواجب التعرف عليه والتوقف على متغيراته وتحولاته[16].

أ. ذاكرة الواقع ما قبل الربيع العربي فيما يشير إلى الخبرات المختلفة والخرائط المتنوعة في الفكر والتنظيم والحركة.

ب. واقع الحركات الإسلامية والرؤية للدولة والحكم وممارسته، وكل ما يتعلق بعلاقة الديني والسياسي والمدني، فضلاً عن قضايا مهمة تتعلق بذلك الأمر من قضايا تتعلق بالتحول الديمقراطي من جهة، وتصورات الدولة من جهة أخرى، وتصور العلاقة ما بين السياسي والدعوي من جهة ثالثة، فضلاً عما مثلته المسألة الدستورية مختبراً مهماً بالنسبة لممارسات الحركات الإسلامية في هذا المقام، وما أثير حول القضية المتعلقة بهوية الدولة كذلك المسألة التي تتعلق بتطبيق الشريعة[17].

ج. واقع الحركات الإسلامية والمضادون للربيع العربي، وهو أمر يتطلب رصد كل هؤلاء الذين تربّوا بالثورة وبالحركات الإسلامية على وجه الخصوص في ظل انحيازها لعملية التغيير ضمن هذا الربيع العربي بما تمثله تلك الحركات من ثقل اجتماعي وسياسي وثقافي في واقع الحياة والمجال العام، وكل ما يتعلق بالشأن السياسي.

د. واقع الحركات الإسلامية وعمليات التشويه، بل والتجريم ضمن رؤية مستحكمة في إطار النقد العارم لها واستهداف الظاهرة الإسلامية ومن يمثلها، سواء بالانقلابات العسكرية، أو الحروب الداخلية، وهو أمر يرتبط أيضا بسياق الظاهرة الأوسع ورؤية النظم السياسية لمثل تلك الظاهرة وفي سياقات التوظيف أو التسييس أو الاتهام والتجريم[18].

---

[16]. لوتشيا أردوفيني، حركات الإسلام السياسي في مصر ما بعد عام 2011: فاعلون قدماء ديناميكيات جديدة، في محمد عفان (تحرير) تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، إسطنبول: منتدى الشرق ، يناير 2019، ص37 وما بعدها.

[17]. سلمان بونعمان، أسئلة دولة: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2016.

[18]. روبرت سبرينغبورغ، الجيوش العربية، في مارك لينش (تحرير) شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، ترجمة هالة سنو ومحمد عثمان، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016، ص221 وما بعدها.

ه. تأثرت الحركة الإسلامية بتراجع الربيع العربي مما أدى إلى وجود كثير من المعارضين في المنافي وعلى رأس هؤلاء وبعدد أكبر من الحركة الإسلامية ومن يمثلها وهو ما يثير الأوضاع فيما بعد حصار الربيع العربي في الداخل والخارج.

و. الحركة الإسلامية بين الدولة العميقة والمجتمع العميق، وهو أمر من الواجب رصده رصداً دقيقاً في هذا المقام لدور الدولة العميقة، ليس فقط في تعويق الربيع العربي ولكن كذلك في القيام بالدور الأكبر في تشويه الحركة الإسلامية وما ارتبط بها من تكوينات مؤثرة[19].

ز. الحركة الإسلامية والقوى السياسية الأخرى والعلاقات فيما بينها، خاصة بعد قيام الربيع العربي وتطور هذه العلاقات وتناقضها ضمن بيئة الاستقطاب وسياقات الفرقة.

ح. الحركات الإسلامية والإطار الاقليمي والدولي الذي أسهم بدور كبير في حصار ظاهرة الربيع العربي والالتفاف عليه، وهو ما مكّن للمضادين للتغيير أن ينجحوا في بعض معاركهم في هذا المقام وتحويل حالة الربيع العربي إلى حالة من الحروب الداخلية أو الانقلابات العسكرية.

ط. الحركات الإسلامية وعمليات الإحياء الثوري والتصور لعملية التغيير والمستقبل ضمن عملها وسياساتها في ظل استهداف للحركة الإسلامية واستمرارية عملية التشويه، سواء في بلاد الغرب (الإسلام–فوبيا) أو داخل النظم غير الديمقراطية في سياق رفضها كعدو يمكن أن تجعله مشجبا تعلق عليه أسباب ممارساتها حيال تلك الحركات والتكوينات وتبرير ما يسمى بالحرب على الإرهاب.

ي. الأزمات وتصدعات الحركة الإسلامية واضطراد مساراتها، ومن المهم في هذا المقام رصد تلك الأزمات الأساسية التي تتعلق بالهوية والشرعية بالإضافة لأزمة المواطنة، وكذلك الأزمات التي تتعلق بالجماعة الوطنية، وأزمات الفاعلية، كما تجدر الإشارة إلى التصدعات داخل الحركات الإسلامية خاصة مع بعض الإخفاقات التي طالت ظاهرة الربيع العربي والفجوات بين الاجيال التي كشف عنها الربيع العربي من جراء اختلافات وإدراكات حول ضرورات الربيع العربي ومتطلباتها.

---

[19]. انظر وقارن يحيي اليحياوي: منظومة الدولة العميقة في ظل الربيع العربي، 2014/11/18، الرابط: https://bit.ly/3cCi1RC

ك. النقد الذاتي والمراجعات في الحركة الإسلامية، خاصة لسياساتها إبان الربيع العربي بعد مرور عقد من الزمان، وهو يعد من الشروط الأساسية للتفكير لعمليات تقييم الدور وشروط الفاعلية والاخفاقات ضمن الخبرات المتنوعة، وكذلك التصور الاستراتيجي لمستقبل عمليات التغيير.

الفرص والأزمات والفجوات أمام الحركة الإسلامية

شهد هذا العقد العديد من التحديات المرتبطة بالربيع العربي وما قبله وما بعده، وبرز الدور الذي يمكن للإجماع الوطني أن يقوم به في اطار مطلب التغيير، إلا أن مجمل القوى السياسية لم تكن على مستوى الحدث، والتي أسهم بعضها في إذكاء الأزمات رغم أنها كان بوسعها وضع خريطة للأولويات في المواقف والممارسات وفي اطار استلهام روح الثمانية عشر يوما في ثورة يناير2011، إلا أنها استدرجت وعلى نحو خطير إلى مزيد من التأزيم، مما أورث فجوات متعددة فيما يتعلق بأزمات الثقة وتوطين حالة الاستقطاب، بينما لم تقم باستثمار الفرص المختلفة التي لاحت إبان الربيع العربي ضمن عمليات تمكينه وحمايته واستمراره واستقراره.

إن فقه الفرصة لم يكن متبلوراً في ذهن كثير من القيادات في هذا السياق، وإن فرصة الثورة وفرصة الإسلاميين في الحكم بعد الربيع العربي أو المشاركة فيه، وكذلك الفرصة التي تتعلق بصناعة الاصطفاف السياسي، تلك الفرص التي لاحت ضاعت جراء أخطاء ارتكبتها القوى السياسية[20].

1. **الاستقطاب مقبرة الربيع العربي:** يحتاج المشروع السياسي إلى الحد الأدنى من التوافق، ولكن في ظل بيئة الاستقطاب تشكل سياق كان أخطر ما يكون على الربيع العربي وفي الحالة المصرية على وجه الخصوص، وكان يمكن للتيارات الإسلامية أن تقوم بدور فعال ونشط، بل ورائد وقائد في تبديد حالة الاستقطاب، من خلال قيادتها لعملية التوافق السياسي على قاعدة تعاقد اجتماعي وسياسي جديد، وذلك لاعتبار أهم الدواعي التي تتعلق بوسط الربيع العربي الذي شكل فرصة كبيرة للتيارات الإسلامية

[20]. هشام جعفر، الإسلاميون والموجة الثانية من الربيع العربي ... نهاية الاستثنائية، منتدى الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 2020/8/13، الرابط: https://bit.ly/3rA4w9n

للوجود والنشاط والفاعلية، ومن ثم كان يمكن لها أن تتمسك بتلك الفرص وأن تمارس مواقف وسياسات تفوت كل ما من شأنه أن يشكل خطرا على الثورة ومستقبلها.

2. **علم إدارة المراحل الانتقالية، إدارة الاستثناء،** غالبا ما يلف تصور هذه المراحل الانتقالية الغموض الكبير، بحيث لا يوجد تصور متكامل لإدارة هذه المراحل بشروطها وفق دراسة الخبرات السابقة والمشاكل المتعلقة والعالقة بمثل هذه المراحل الانتقالية، وقد شكلت تلك المراحل الانتقالية بالنسبة للقوى السياسية المختلفة والحركات الإسلامية على وجه الخصوص مختبراً واسعاً لكيفية إدارة العلاقات فيما بينها، وذلك ضمن أصول إدارة الانتقال، إلا أن رؤية الاختزال والانفعال والإغفال قد أسهمت في توطين بيئة الاستقطاب لا التوافق، كما حصل في الانتخابات والاستفتاءات التي تحولت من مجرد تنافس سياسي إلى صراعات أثرت بالسلب على طبيعة هذه العلاقات، وتحولت الأمور لتكون ضمن هذه النخبة وضمن عمل لا يكافئ الحالة الثورية ومتطلباتها حماية واستمراراً واستقراراً.

3. **النظرة الرومانسية من أهل الثورة للربيع العربي،** وهي نظرة تنبع من تصورات عاطفية، ومع أن الحركات الإسلامية لم تكن وحدها أسيرة لتلك النظرة التي تتعلق بالربيع العربي وتحولاته، إلا أنها تصوّرت حالة الربيع بأنها تدور، ولعل ذلك من الأمور التي ترجمت الحالة الإدراكية إلى حالة من الاستعجال في جني الثمار مما أحدث فجوة بين الفعل ومتطلباته، وأثر على مسار الربيع العربي في إطار تربص المضادين داخلياً وإقليمياً ودولياً[21].

4. **تقاطعات الربيع العربي الثلاث،** الثورة الأساسية وحمايتها، المضادون للثورة وتربصهم، ثورة التوقعات، هذه الحالات الثلاث تقاطعت وتطلبت إدراكاً من نوع خاص والعمل له ضمن استراتيجيات كبرى تسير فيه الحركة وميزانها وتوازنها ضمن عملية التقاطع التي تشكل إدراكاً معقداً لفعل الربيع العربي ومراعاة تقاطعاته وتفاعلاته.

---

[21]. ستيفن هيدمان ورينولد ليندرز، المنحى التعلمي السلطوي والثورة المضادة ، في مارك لينش (تحرير) شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، ترجمة هالة سنو ومحمد عثمان، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2016، ص123.

فالحالة الإدراكية لتزامن الحالات الثلاث لم تراع بشكل كاف من تلك الحركات الاجتماعية الكبرى الهادفة للتغيير والإصلاح والتي تتمثل في الحركة الإسلامية وتياراتها المختلفة، وقد عبّر غياب هذه الحالة عن نوع من الانفعال والإغفال مارسته القوى السياسية، خاصة أنه كان عليها أن تجتهد في تمكين ظهيرها الشعبي خارج إطار الانضواء تحتها والمنضمين لتنظيماتها، وأدى ذلك في النهاية إلى تكوين بيئة خصبة لما قامت به بعض النظم من دعايات مغرضة وشيطنة لمثل هؤلاء[22].

5. **الثورة والملف المضغوط، البرامج الأساسية في التعامل مع ملف الثورة المضغوط،** الثورة ليست ثمانية عشر يوما، ولماذا لم تتمكن من النجاح بالمستوى نفسه بعد ذلك؟ لأن الملف المضغوط المكثف له شروط وبرامج لفكه والاستفادة من معلوماته، وكان من الأهمية بالنسبة للحركات الإسلامية، وقد اشتهر عنها ضمن مساراتها في العمل الدعوي أنها تسعى لتقديم خدمات للناس في عمومهم ضمن مؤسسات استطاعت أن تنشئها وتنخرط في واقع المجتمع، إلا أنه في حقيقة الأمر بعد الربيع العربي فإن كثيراً من التيارات الإسلامية استغرقت في الجوانب السياسية بالمعنى الذي يتعلق بالصدفة والانتخابات والاستفتاءات والتحالفات السياسية على حساب أهم المسالك التي تتعلق بالاحتفاظ بالعلاقة مع عموم الناس وجماهيرهم، وربما لم تنظر النظرة الواجبة إلى أهمية الشعوب في معادلة التغيير، وإلى ضرورة المطالب المعاشية التي تعبر عن أن السياسة في جوهرها هي معاش الناس[23].

6. **تطوير استراتيجية للخطاب السياسي،** لم يكن للربيع العربي خطاب استراتيجي، وظلت الخطابات تتنازع في الخفاء أو في العلن، مما أحدث خطاباً مصاحباً أغفل الحالة الجديدة ففرّق أكثر مما جمع، فافتقاد استراتيجية الخطاب أدى إلى ألا يكون مكافئاً للحالة الثورية، وتحركت عملية التغيير ضمن مسارات مختلفة بعضها ضل الطريق،

---

[22]. سيف الدين عبد الفتاح، على هامش الانتخابات التونسية، العربي الجديد، 2014/12/26، الرابط: https://bit.ly/3fvTbVu

[23]. سيف الدين عبد الفتاح، الشباب والملف المضغوط (النقد الذاتي 9) عربي 21، 2018/4/17، الرابط: https://bit.ly/3weqiD5

وكثير منها زيف أو زور، و لم تتمكن التيارات الإسلامية مثل القوى الأخرى من بناء استراتيجية خطاب واعية واعدة قادرة على تحقيق الاتصال الجماهيري تعبر فيه عن الوحدة والتماسك ضمن الحفاظ على لحمة الجماعة الوطنية لا الفرقة والتنازع، وأدخلت الأمر في هذا المقام ضمن مسالك ربما تكون أقرب إلى حالة الشجار من حالة الحوار، وهو ما أثر على ما يتعلق بالممارسات السياسية المتعلقة بالتوافق المجتمعي والتعاقد الجديد الذي يعتبر كل الخطوط الأساسية للتحقيق الحد الأدنى[24].

7. **عملية التغيير هي عملية النفس الطويل،** في إطار سياسات الاستعجال في جني الثمار ظن البعض أن الربيع العربي فترة منتهية وليست عملاً مستمراً ومتواصلاً يحقق شروط الفاعلية في بناء الدولة والمجتمع، وأن ذلك في حقيقة الأمر ضمن معركة التغيير يشكل سلسلة من الاستراتيجيات تتوافق مع اعتبار عملية التغيير عملية النفس الطويل من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعاشية، وقبل كل ذلك من عمليات بناء الوعي الممتد والآني للجماهير، وضرورة الحفاظ على الحاضنة الشعبية في كل الأحوال لحماية الربيع العربي وضمان استمراريتها.

العلاقة بين الإسلام السياسي والعنف

من ضمن الأمور التي تجعل للإسلام السياسي صوراً سلبية هي ربط الظاهرة الإسلامية بالعنف، مع الإقرار بأن هناك بعض الشواهد والمؤشرات التي تتعلق بارتكاب بعض التنظيمات المتطرفة التي لا تخضع لما يعرف بالإسلام السياسي أعمال العنف، وهذا ما يفسر لماذا تقفز القاعدة وداعش إلى صدارة المشهد ولا تظهر النماذج التي تتعلق بالتعارف الحضاري كعناصر من تلك الصورة في دراسة الظاهرة الإسلامية وخاصة لدى الباحثين الغربيين ومن يتبع منهجهم من أبناء أمتنا.

نظن أن محاولة الأفكار والمؤسسات الآتية من الغرب لتكريس المشاهد المتعلقة بظاهرة الإسلام–فوبيا يظل أمراً خطيراً ضمن التحيزات في معالجة هذه الظاهرة، كذلك فإن الموضوع المتعلق بالعنف يحتاج لمداخل لتفكيك هذه الظاهرة والتعرف على سياقاتها ومداخلها المختلفة

[24]. سيف الدين عبد الفتاح، المشروع الإسلامي غير قابل للاستئصال، مصر العربية، 2016/1/24، الرابط: https://bit.ly/3sHbeeP

التي يمكن أن تقوم بدور في تشكيل هذه الظاهرة وتراكمها بل وتطورها[25]، ومن هنا نشير إلى ظواهر تتعلق بالعنف الهيكلي، أي العنف الكامن في السياقات المجتمعية والثقافية والعنف المتعلق بالدولة والسلطة حينما تمارس عنفاً غير مسبوق في تعاملها مع المعارضين ضمن أساليبيها الأمنية والبوليسية، وهي غالباً ما تصنع ظواهر مستقبلية للعنف رغم أنها فيما يبدو تنظر إلى ذلك باعتباره مداخل للهيمنة والسيطرة وأن الأمور تحت تصرفها وتحت يديها، وفي حقيقة الأمر أن هذا التصور العليل بالنسبة لمثل تلك الظواهر التي تتولد عن هذه التصورات والادراكات إنما يشكل مداخل لعنف مستقبلي محتمل، وتكون هذه الظواهر ضمن أشكال مستجدة لا تقوم السلطة بأي دور في فهم هذه الظواهر ومتغيراتها من منظور السياقات الاجتماعية والثقافية.

كما تمارس الدولة عنفها من خلال تكميم الأفواه ما قد تؤدي في النهاية إلى نشأة ظواهر مستجدة كامنة لا يعرف مداها، وضمن سياقات معينة ينظر كذلك إلى أنماط من السلوك ضمن معادلات إقليمية ودولية لا تأبه بأي حال من الأحوال بمصالح المواطنين وهو أمر أدى إلى صناعة ساحات محتملة للقيام بعنف أو على الأقل الانحياز لجماعات تمارس العنف[26].

وفي إطار عسكرة الربيع العربي اتخذت ظاهرة العسكرة شكلين خطرين، وغالباً ما أثرت على مسيرة صيرورة ديناميكية الربيع العربي، **الأول:** تحول الربيع العربي الى مواجهة مع العسكر في ظل انعدام أي قواعد أو محاولات لما يسمى بالانتقال العسكري، وضبط العلاقات المدنية-العسكرية، **والثاني:** يتعلق بمواجهة النظم الحاكمة في بعض دول الربيع العربي من قبل الشعوب وبعض الذين انشقوا من المؤسسات الأمنية للنظام بما فيها الجيش، إضافة إلى ما اصطنعته بعض التكوينات التي نشأت في سياق الربيع العربي من ملحقات ذات طابع عسكري اتخذ مسار تسليح الربيع العربي، خصوصاً في سوريا وليبيا، وأدى ذلك إلى بروز لغة السلاح في معادلة التغيير، وهو أمر استُغلّ من قبل النظم الحاكمة للاستعانة بدول خارجية واستخدام السلاح الذي تملكه تلك السلطات بلا حد أو قيد، واستدرجت الربيع العربي إلى حالة من الحروب الداخلية، وفرضت على الربيع العربي شكلاً معيناً من التعامل المعسكر كما في الحالات السورية

---

[25]. رحمة بن سليمان وآخرون، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017.

[26]. https://bit.ly/2O8D5FO

واليمنية والليبية على اختلاف ما بين هذه الخبرات في مسألة العسكرة ومآلاتها وآثارها في تحول شكل هذا الربيع العربي من عمليات تغيير وطنية للإصلاح والديمقراطية إلى حروب داخلية استغلها المستبدون[27].

وقد بدت الحركات الإسلامية في الشكلين وكأنها ترتكب جملة من الأخطاء التي مثّلت أثراً سلبياً على مسيرة الربيع العربي في معظمها، من مقايضات ومساومات وتدخلات خارجية خضعت لتقديرات سياسية في ذلك الوقت، وشكلت منفذاً لتدخلات خارجية واستخدام القوة المفرطة والتسبب بعملية تهجير واسعة، فضلا عن خيارات الانقلابات العسكرية على الربيع وثماره الأولية التي أسهمت في إجهاض الربيع العربي كما في الحالات: اليمنية والليبية والمصرية[28].

ثالثا: الدور بين التحجيم والتفعيل

يأتي مدخل الدور في ارتباط نظرية الدور بالسياقات السياسية والأدوار الاجتماعية على حد سواء، خاصة حينما نعتبر هذه الدائرة التي تمثلها الحركة الإسلامية حركات اجتماعية لها أدوار ووظائف ضمن محددات تتعلق بجوهر الدور وموجهات الدور وأداء الدور، فضلاً عن الفاعلية التي تتعلق بهذا الأداء على المستويين الاجتماعي والسياسي آخذاً بالاعتبار السياقات الداخلية والإقليمية والدولية، والتعرف على ما يتعلق بالدور والمؤثرات عليه، وبالطبع بعد حدث كبير مثل الربيع العربي ومشاركة هذه الحركات الاجتماعية فيه فقد شكّل مختبراً مهماً لمقولة الدور والتحولات التي طرأت، وتفعيل كل ما يتعلق بالأدوار الاجتماعية والثقافية والحضارية، وكذلك الأدوار السياسية، فضلاً عن الأدوار الدعوية والدينية، وهو أمر أدى في النهاية إلى ما يمكن تسميته بتنازعات الأدوار ضمن سياقات مواتية وأخرى غير مواتية، وسياقات تتعلق بالعلاقات مع القوى السياسية الأخرى وميراث الذاكرة في التعامل بينها، رغم أن حالة الربيع العربي في بداية أمرها شكّلت من خلال توافقات معينة مسار تشكل لعملية التوافق السياسي ارتبط بأدوار تشكل جوهر الدور في الانتصار على فيروس الاستقطاب وتأسيس بيئة تحتية للتوافق السياسي والاجتماعي ضمن رؤية لتعاقد سياسي واجتماعي جديد.

---

[27]. إبراهيم الحسون، أسباب النزاع الفصائلي في سوريا وآليات علاجه، مركز الحوار السوري. 2016.

[28]. المرجع السابق.

أدوار الحركات الإسلامية: التشريح والتقويم

تحاول نظرية الدور التعرف على ما يقوم به كل فرد أو تكوين أو جماعة من وظائف ومهام إذا كان عضواً في تنظيم، سواء كان عمله إداريا أو اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا، وفي هذا المقام فإننا نركز على التكوينات والحركات الاجتماعية فضلا عن تنظيمات من تيارات مختلفة، حيث تكون لتلك التكوينات أدوار محددة تقوم بها، وفي حقيقة الأمر فإن الدور هو نمط أو نسق من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه فيمن يشغل وظيفة ما أو يحتل وضعاً أو مركزاً اجتماعياً معيناً[29]، والدور هو وصف للسلوك المتوقع لمثل هذه التكوينات أو الجماعات في موقف ما، وواقع الأمر أن الدور هو مجموعة من الأنشطة المرتبطة والأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع منها في مواقف معينة، ومن ثم فإنه يرتبط في النهاية بمجموعة من الممارسات والتوقعات بمثل هذه الأدوار مع تداخلها وتشابكها[30].

ومن الجدير بالذكر أن توقعات الدور إنما تكون جزءاً من الوسط أو البيئة المحيطة، ويمكن أن تحدد مجموعة من المداخل التي تتعلق بالدور تشريحاً وتحديداً وممارسة وتقويماً، أولها: إدراك الدور الذي يظهر في كيفية رؤية تلك الجماعات لأدوارها في مواقف خاصة، أما سلوك الدور فهو الذي يتمثل في الأداء الفعلي أثناء قيام هذه الجماعة بدور معين، وكذلك توقعات الدور لما يتوقع من سلوك في وقت معين؛ إذ مع تحديد الأدوار المتفق عليها يقوم على تنفيذها كل حسب المكانة والوظيفة والتوقعات، وضمن هذا السياق فإن الدور يمكن أن يشكل إطاراً وتصوراً نظرياً، كما يعبر عن أدوار فعلية تتعلق بمقتضيات الممارسة والحركة، وهو أمر ربما يربط بين الدور الفعلي في مقابل الدور المتوقع، وفي هذا المقام قد يحدث ما يمكن تسميته بفجوة الدور.

كذلك من المهم أن نميّز في العناصر التي تتعلق بالأدوار وممارستها بين عناصره من توقعات الدور وهي القواعد التي تنظم الأفعال السياسية، أي تلك الأفعال التي تتضمن مداخل التأثير وصنع القرار وتوزيع الموارد السياسية والقيم، وما يتعلق بتوجهات الدور، وهي الأفكار الخاصة

---

[29]. حبيبة لازقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع17، جانفي 2018، ص 771 وما بعدها.

[30]. المرجع السابق.

بالقائم بالدور أو الشاغل له، وهي من أهم محددات السلوك التي يقوم بها هؤلاء في وضع معين، وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع وسياقات البيئة المحيطة والإدراك العام لمطالب الدور وتوقعاته، كما يرتبط مفهوم الدور بعدد من المفاهيم المتميزة والتي تشكل علاقات داعمة له من مثل مفاهيم المركز ومفاهيم المكانة ومفاهيم النشاط ومفاهيم الوظيفة، إلا أن الدور في حقيقة الأمر يتأثر بكل تلك المفاهيم ويشكل بعضها جزءاً منه ومن العمليات المرتبطة به.

وفي حقيقة الأمر فإن محاولة تصور تلك الأدوار التي تحددها الحركات الإسلامية وتحاول بشكل أو بآخر أن تحددها تظهر مجموعة من الأدوار قد تحدث ما بينها صلات وعلاقات وتؤثر في بعضها بالسلب أو الايجاب، مثل تلك الأدوار المجتمعية (المدنية والأهلية)، والأدوار الدعوية التي تشكل مدخلها وعناصر مكانتها المجتمعية ومحاولة التحامها مع عموم الناس، وكذلك الدور السياسي، وهي أدوار يقوم عليها هؤلاء عند اتخاذهم قرار بالانخراط في الشأن العام والحياة السياسية، وكذلك الدور الحضاري والتربوي والقيمي، ومع وصف هذه الأدوار وجب الوقوف على تصنيفاتها وآلياتها والممارسات المتعلقة بها ومآلاتها[31].

ومن الأهمية بمكان أن نحيل إلى الدور عبر القومي لمثل تلك الحركات من مثل التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ذلك أن الأدوار عبر القومية كانت محلاً للتخوف، كما كانت محلاً للدخول في مساحات ربما تصنع حالة من الحشد والخوف من أطراف متعددة في الداخل والخارج، ولعله عُبِّر عن هذا الإشكال بصورة أو بأخرى في إطار مفاهيم الدولة القومية والمفاهيم التي تتعلق بالسيادة، وبعض الأمور التي تتعلق بالاستقواء بالخارج وغير ذلك، وأي كانت هذه الأدوار فإنها تظل محل انتقاد من السلطات[32]، ومحل اهتمام من الأجهزة الأمنية، ضمن عمليات المواجهة لمثل تلك الحركات بما تمثله من سلوكيات وأداءات تعتبرها الدولة القومية وأجهزتها، فضلاً عن النظم الحاكمة، عنصر انتقاص من سلطانها، وهو ما أدى إلى وقوع سلسلة من المواجهات تداعت في الذاكرة التاريخية وأثرت على أدوار هذه الحركات تأثيراً سلبياً وعلى

---

[31]. أميمة عبد اللطيف، الإسلاميون والثورة، في آية نصار وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص217 وما بعدها.

[32]. أشرف الشريف، أي مسار ستختار جماعة الإخوان المسلمين في مصر، 2013/9/23، الرابط: https://bit.ly/3m7eXzS

أدائها، خاصة في ظل الانفتاح الذي بدأ مع قيام الربيع العربي وإفساح المجال لتلك الحركات في الساحة السياسية، وليس فقط للمشاركة في المؤسسات البرلمانية أو بإعلان أحزاب لها، بل بوصول بعضها إلى السلطة والحكم أو المشاركة فيه.

كل تلك الأمور أثرت على تصور الأدوار وعلى أخطاء في الأداء والسلوك وعلى الفجوات المختلفة في القيام بالدور ضمن مقتضيات تتعلق بالجماعة السياسية وضرورات التعاقد السياسي والاجتماعي بين القوى السياسية المختلفة بما فيها القوى الإسلامية، وبرز ذلك واضحاً ضمن قضايا متعددة أثرت تأثيراً مباشراً، وغير مباشر على علاقات القوى الإسلامية بغيرها من القوى السياسية، وعلى أدوارها المتوقعة وعلى ممارستها وأدائها على نحو ربما كان محل اعتراض من قبل بعض القوى الشريكة في الربيع، وبذلك استطاعت سلطات الدولة العميقة في هذه الدول أن تقوم بصناعة الفرقة التي تحوّلت إلى صناعة الكراهية وصناعة الاتهام والتجريم، وهو أمر أثر بشكل حقيقي وكبير على أدوار تلك الحركات الإسلامية ومستقبل هذه الأدوار خاصة بأدوارها السياسية والمجتمعية، فضلاً عن التلويح بتجريمها لدرجة الاتهام بالإرهاب جزافاً من قبل عدد محدود من الدول العربية.

إن تطور الربيع العربي الى هذه الأحوال والظرف والبيئة المحيطة وتراجع ديناميكياته ونجاح المضادين للثورات في إجهادها والإجهاز عليها أدى في النهاية إلى جولة خطيرة من الصراع بين تلك الحركات والنظم السياسية، بل وبتحريض السياق الدولي الذي قامت كثير من تلك النظم به[33].

لكن تعاملات السلطة والنظم السياسية في الدول القومية وفي الدول العربية والإسلامية لم تكن واحدة ضمن هذا السياق في مواجهة تلك الحركات، بل قامت بعض الأنظمة بدعم أشكال محددة موجودة على هامش الظاهرة الإسلامية لتكون بديلاً للحركة الإسلامية بفكرها وبعدها السياسي[34].

وقد أشارت نظرية الدور إلى ما يمكن تسميته بالفجوات الحادثة التي نتجت عن أحداث

---

[33]. حسن أبو هنية، هل جماعة الإخوان جماعة إرهابية؟، عربي 21، 2018/4/8.

[34]. ناثان براون، الإسلام الرسمي في العالم العربي: التنافس على المجال الديني، 2017/5/11، الرابط: https://bit.ly/2QPQJyx

مفصلية كبرى في تصور الأدوار، وكذلك في الضرورات الدافعة لتحول هذه الأدوار ضمن بيئة وسياقات للأدوار السابقة، والتي ربما كانت تسمح بهامش حركة يمكن أن تمارس فيه الحركات الإسلامية تصوراتها وفاعلياتها، غير أن الأمر مختلف في ظروف ما آل إليه حال الربيع العربي وصعود حلف المضادين للثورة وتبنيه استراتيجية بالهجوم على (الإسلامي السياسي)، وهو ما يعني أن تلك الحركات واجهت صعوبات تتعلق بتشويه الصورة وصناعة الكراهية والشيطنة المتعمدة والمقصودة، ومحاولات بعض المعادين للظاهرة الإسلامية أيضا الهجوم على جوهر الدين ذاته، كل هذه الأمور تتطلب تصورات بصيرة وواعية لتحولات الدور في هذه البيئة غير المواتية، وأهمية وضع خطط استراتيجية لاستعادة الأدوار الفاعلة.

وجرت محاولات الحديث عمّا بعد اختفاء حركات الإسلام السياسي، والإخوان المسلمين، ما أوجب التأكيد على ثلاث نقاط محورية، **الأولى**: أن الحركات الاجتماعية لا تختفي بجرة قلم أو قرار من سلطة أو مطالبات من خصوم، ولكنها في واقع الأمر تتطلب أبعاداً داخلية وشعوراً أساسياً بالفجوات في الأدوار حتى يشكل هذا الإدراك داعياً لتصورات جديدة لأدوار مختلفة جديدة، والأمر **الثاني** أن تحولات الأدوار هي جزء لا يتجزأ من عمليات المراجعة والنقد الذاتي التي يجب أن تمارس على أوسع نطاق وضمن حوارات متعددة داخل تلك التيارات الإسلامية وكذلك خارجها مع القوى السياسية المختلفة من جانب، وأيضاً مع إدراكٍ بصير للمتغيرات الإقليمية والدولية، والأمر **الثالث** أن عملية بناء الدور الجديد والمستجد هي عملية استراتيجية ترتبط بمستلزمات تتعلق بضرورة بناء الخطاب الجديد[35]، وهو ما يتوافق مع تلك الأحوال التي وصلت إليها حالة الربيع العربي، وعلى الإمكانات الأساسية والمتطلبات الضرورية لمسالك الإحياء الثوري الجديد[36].

إن عملية التغيير والإصلاح والتحول الديمقراطي لا يمكنها بأي حال أن تستثني الإسلاميين ولا يمكن أن تتم بمعزل عنهم أو عزلهم، كما أنها لا يمكن أن تتم بهم وحدهم وبدون قيادة

---

[35]. عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

[36]. سيف الدين عبد الفتاح، الإحياء الثوري ومستقبل ثورات، نون بوست، 2015/12/29، الرابط: https://bit.ly/3sFgCix

تشاركية مع الآخرين، فإذا وضحت هذه المعادلة للجميع ربما يكون لها أثرٌ في تصور مستقبل هذه الحركات بعد سبع سنوات أعقبت الربيع العربي.

رابعا: الخطاب بين التوظيف السياسي والتجديد الحقيقي

شكّلت بيئة الخطاب المتعلق بالحركات الإسلامية بعد الربيع العربي مجالاً خصباً لنقد هذا الخطاب أو محاولات تطويره وتجديده، إلا أن بعض النظم الحاكمة دخلت على الخط لتروج لطبعاتها المتصورة للدين، فضلاً عن أنها حاولت إيجاد وصنع ظهيرٍ ديني لسلطانها وطغيانها، وفي إطار هذه الأوضاع المتشابكة ظل في هذا المقام اختفاء ما يمكن تسميته باستراتيجية الخطاب، وبدت المسألة التي تتعلق بتجديد الخطاب الديني محل تنازع، وقفز إلى السطح إشكال يتعلق بالتوظيف السياسي للخطاب الديني وتأميم الدولة للدين[37]، وكشف كل ذلك عن وجود خطابات متعددة مارست استقطاباً وصراعاً فرضته البيئة الواقعية لقيام الربيع العربي وعمل المضادين للثورة من جانب آخر، ويمكن رصد ظاهرة توظيف الخطاب[38]، خصوصاً أن هذه المسألة اتخذت عدة أشكال خطيرة أثرت على مسار الظاهرة الدينية والتعامل معها، وذلك على التحو التالي:

أ. تعامل السلطة المعتاد مع الظاهرة الدينية في نطاق تأميم الدولة للدين.

ب. إنشاء ظهير ديني للنظم التسلطية سواء من جهات ومؤسسات دينية رسمية وشبه رسمية.

ج. توجيه وتوظيف اتجاهات دينية تلعب أدواراً في دعم السلطة وسياساتها ومواقفها وتبريرها.

د. ممارسة اللغة الاتهامية وصناعة الكراهية للتكوينات الإسلامية المعارضة للنظام السياسي الحاكم، ومحاولة تسويغ سياسات النظام في التعامل مع هذه التكوينات بالوسائل الخشنة.

إن التعامل مع الخطاب ومحاولات الوقوف بمحطات عند نقده وتقديم نماذج من هذه الخطابات التي أدت بشكل أو بآخر إلى عناصر ومواقف ومترتبات كانت أقرب ما يكون إلى السلبية، ما أدى إلى ما يمكن تسميته بالتشوهات البنيوية في حالة الخطاب، والتي اتسمت

---

[37]. سيف الدين عبد الفتاح، تأميم الدولة للدين.. ، مرجع سابق.

[38]. عصام البشير، الحركة الإسلامية وسمات الخطاب الناجح، في مصطفى الحباب، الحركة الإسلامية: رؤية نقدية، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط4، 2015، ص79 وما بعدها.

بأشكال من القصور لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكارها أو التغاضي عنها، وهو ما أدى في النهاية إلى جملة من النتائج كانت بالخصم من الحالة الشعبية الداعمة للتغيير.

خامسا: الظاهرة الإسلامية، المستقبل والاستشراف

لقد جرت عمليات متراكمة منظمة وممنهجة في محاولة لتهميش وتشويه الظاهرة الإسلامية، بل والانتقال إلى حالة من التجريم، وهو ما أدى إلى المستقبل الذي استطاع فيه المضادون للثورة من أن ينسقوا جهودهم ضمن فعل يحاصر الربيع العربي ويلتف عليه، ويعمل على إجهاضه.

إن شروط التغيير وتهيئة السياقات المواتية للتحول الديمقراطي والإصلاح والتغيير يلزمها البناء على الدروس المستفادة من التجربة، وأن نقيم لها الاعتبار ضمن رؤية المستقبل خروجاً عن الإطار الرغبوي والطلب بالأماني إلى سياقات تتعلق بالإعداد الفعلي لعملية إصلاح وتغيير وتحول ديمقراطي وطني شاملة ضمن قواعد إنسانية معترف بها في علوم الاجتماع والتجربة التاريخية العربية الإسلامية، والتي تحكم وتتحكم في عمليات التغيير ومداخل الفاعلية والتأثير.

قائمة المراجع

1. مصطفى الحباب، الحركة الإسلامية: رؤية نقدية، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط4، 2015.
2. سيف الدين عبد الفتاح، كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية: رؤية تأصيلية (من انقلاب العسكر إلى حصار المعسكر)، ورقة مقدمة ضمن ورشة عمل: صعود التيارات الإسلامية في برلمانات الوطن العربي: استجابة مؤقتة أم طموح قد بدأ؟ القاهرة: مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني، 2006.
3. سيف الدين عبد الفتاح. تأميم الدولة للدين: الزحف غير المقدس. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ط1. بيروت. 2016.
4. غالب دالاي ومحمد عفان، تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير: ديناميكيات جديدة، سياسات جديدة؟ في محمد عفان (تحرير) تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، إسطنبول: منتدى الشرق، يناير 2019.
5. عزمي بشارة، ثورة مصر: ج2 من الثورة إلى الانقلاب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.
6. شفيق شقير، الأيديولوجيا الناعمة لـــ"الإسلام السياسي" ومستقبله بعد الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/6/17، الرابط: https://bit.ly/3rz5WAQ
7. سيف الدين عبد الفتاح، الإسلاميون في الحكم: ما المستقبل؟! سيمنار الجامعة الأمريكية ضمن مساق طلبتها في العلاقات الدولية للدكتور بهجت قرني، القاهرة، 2011.

8. باربرا زولنر، البقاء رغم القمع: كيف استطاعت جماعة الإخوان المسلمين الصمود والاستمرار؟ كارنيجي، 2019/3/18، الرابط: https://bit.ly/3ftGXfZ

9. نادية مصطفى، إشكاليات فهم أنماط التحالفات والتحالفات المضادة منذ اندلاع الربيع العربي 2011، 2018/7/7، الرابط: https://bit.ly/3uhgOVX

10. لوتشيا أردوفيني، حركات الإسلام السياسي في مصر ما بعد عام 2011: فاعلون قدماء ديناميكيات جديدة، في محمد عفان (تحرير) تحولات الإسلام السياسي في نظام إقليمي متغير، إسطنبول: منتدى الشرق ، يناير 2019.

11. سلمان بونعمان، أسئلة دولة: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2016.

12. روبرت سبرينغبورغ، الجيوش العربية، في في مارك لينش (تحرير) شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، ترجمة هالة سنو ومحمد عثمان، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016.

13. يحيي اليحياوي: منظومة الدولة العميقة في ظل الربيع العربي، 2014/11/18، الرابط: https://bit.ly/3cCi1RC

14. هشام جعفر، الإسلاميون والموجة الثانية من الربيع العربي ... نهاية الاستثنائية، منتدى الشرق للأبحاث الاستراتيجية، 2020/8/13، الرابط: https://bit.ly/3rA4w9n

15. ستيفن هيدمان ورينولد ليندرز، المنحى التعلمي السلطوي والثورة المضادة ، في مارك لينش (تحرير) شرح أسباب الانتفاضات العربية: منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، ترجمة هالة سنو ومحمد عثمان، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2016.

16. رحمة بن سليمان وآخرون، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017.

17. إبراهيم الحسون، أسباب النزاع الفصائلي في سوريا وآليات علاجه، مركز الحوار السوري. 2016.

18. حبيبة لازقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع17، جانفي 2018.

19. أميمة عبد اللطيف، الإسلاميون والثورة، في آية نصار وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

20. أشرف الشريف، أي مسار ستختار جماعة الإخوان المسلمين في مصر، 2013/9/23، الرابط: https://bit.ly/3m7eXzS

21. حسن أبو هنية، هل جماعة الإخوان جماعة إرهابية؟، عربي 21، 2018/4/8.

22. ناثان براون، الإسلام الرسمي في العالم العربي: التنافس على المجال الديني، 2017/5/11، الرابط: https://bit.ly/2QPQJyx

23. عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

24. عصام البشير، الحركة الإسلامية وسمات الخطاب الناجح، في مصطفى الحباب، الحركة الإسلامية: رؤية نقدية، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط4، 2015.

تحليل استراتيجي

فرص عودة القضية الفلسطينية
إلى واجهة الاهتمام السياسي خلال 2021

د. رائد نعيرات*

الملخص

يستشرف هذا التحليل آفاق وفرص عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي خلال العام 2021، وذلك من خلال الإجابة على سؤال رئيس هو: ما الفرص المتاحة والإمكانيات المتوفّرة لعودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام السياسي عربياً ودولياً خلال العام 2021؟ وقد تتبع التحليل العوامل والظروف التي أسهمت في إضعاف حضور القضية الفلسطينية في المشهد السياسي العام، سواء كانت عوامل ذاتية فلسطينية، أو عربية وإقليمية، أو دولية.

وللإجابة على السؤال سعى التحليل للوقوف على حجم التغيير الذي طرأ على هذه العوامل واتجاهاتها، وكذلك على المحددات التي يمكن استثمارها لمضاعفة الاستفادة من التغيير في خدمة القضية الفلسطينية وفي استعادة مكانتها وحضورها.

وخلُص التحليل إلى أن عودة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام السياسي متوقفة، بدرجة كبيرة، على مدى قدرة الفلسطينيين على استثمار المتغيرات بطريقة سليمة، وليس مجرد الاستجابة التقليدية للمتغيرات وفق سياسة ردود الأفعال، وهو ما يتطلّب توحيد الموقف الفلسطيني، والتوافق على مشروع وطني، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية على أُسس التمثيل الحقيقي والشراكة الوطنية والفاعلية المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية، الحضور الدولي والإقليمي، المشروع الوطني الفلسطيني، الشراكة الوطنية، الوحدة الفلسطينية.

Prospects for the Return of the Palestinian Cause to Political Attention in 2021

Dr. Raed Naeirat

Summary

This analysis reflects the prospects and opportunities for the Palestinian cause to return to regional and international attention during the year 2021 by answering a fundamental question: What are the opportunities and possibilities for the Palestinian cause to return to the Arab and international political attention during the year 2021? The analysis follows the factors and circumstances that contributed to the weakening of the Palestinian cause's presence in the overall political landscape, whether subjective Palestinian

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية، ورئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات– فلسطين.

factors, or Arab and regional, or international factors.

To answer the question, the analysis sought to determine the magnitude and trends of the change in these factors and the determinants that could be invested to maximize the use of change in the service of the Palestinian cause and in regaining its prestige and presence.

The analysis concluded that the return of the cause of Palestine to the forefront of political attention depends mainly on the extent to which Palestinians can properly invest variables and not merely respond to the traditional variables in accordance with the reaction policy. This requires the unifying Palestinian position, consensus on a national project, and the rebuilding of Palestinian institutions based on genuine representation, national partnership, and institutional effectiveness.

Keywords: Palestinian Cause, International and Regional Presence, Palestinian National Project, National Partnership, Palestinian Unity.

مقدمة

تاريخياً، كانت القضية الفلسطينية محور اهتمام الفاعلين السياسيين في منطقة الشرق الأوسط، وبوصلة توجهات شعوب المنطقة وأحرار العالم، فمنذ ظهور الصهيونية كفكرة في القرنين الفائتين، انشغلت الأوساط الفكرية العربية والإسلامية بالدفاع عن القضية الفلسطينية وتبيان أن الخطر الصهيوني يشمل العالم العربي ولا يقتصر على فلسطين وحدها.

ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين تم اعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية، ونشطت الحركات والقوى السياسية الفلسطينية بمختلف توجهاتها في تشكيل تكتلات من القوى التحررية العالمية لدعم الشعب الفلسطيني في مقاومته للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وتأييد حقوقه الثابتة كشعب اقتلع من أرضه ويرزح تحت الاحتلال.

وقد حظيت القضية الفلسطينية على مدار عقود الاحتلال الإسرائيلي بالتأييد العربي والعالمي، وكانت في مركز الاهتمام الإقليمي والدولي، وربما لم تحظ قضية أخرى بحجم التأييد والقرارات الداعمة والمناصرة كما حظيت به القضية الفلسطينية في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا ما استثنينا قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947.

كما أن القضية الفلسطينية اعتبرت القضية المركزية للعالم العربي منذ وقت مبكر، ولم يخل اجتماع لجامعة الدول العربية من التأكيد على دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الشعبي والحزبي أجمعت التيارات الفكرية والأحزاب السياسية في العالم العربي، العروبية منها والقومية والإسلامية، على اعتبار القضية الفلسطينية قضيتها المركزية، وحتى الأنظمة الرسمية العربية كانت تجعل من القضية الفلسطينية ورفض الوجود الإسرائيلي أو تطبيع العلاقات معه برنامجاً وطنياً لها ومحوراً لسياساتها العامة.

ورغم تنوّع علاقات دول الإقليم مع القضية الفلسطينية، إلا أن مختلف أشكال التعامل جاءت في إطار دعم القضية الفلسطينية، فدول الطوق خاضت ثلاث حروب مركزية مع الاحتلال الإسرائيلي، ودول الخليج العربي قدّمت الدعم المالي واللوجستي للشعب الفلسطيني وللمقاومة الفلسطينية على مدار الفترة السابقة.

ومع أن الدعم العربي الجمعي تعرّض لهزة كبيرة عام 1978 بتوقيع أول اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل، إلا أن بقية الدول العربية عبّرت عن رفضها لهذه الخطوة المنفردة وزادت من دعمها للقضية الفلسطينية وللمقاومة الفلسطينية، غير أن الدعم على مستوى الأنظمة أخذ بالتراجع بعد ذلك، خاصّة مع تبنّي جامعة الدول العربية مشروع السلام عام 1982 في قمة فاس.

وقد مثّلت اتفاقية أوسلو عام 1993 نقطة تحوّل مهمة في مسار الدعم العربي والدولي للقضية الفلسطينية، حيث تراجع بشكل كبير نتيجة العديد من الأسباب، الأوّل: تحوّل القضية الفلسطينية في نظر الكثيرين من قضية تحررٍ وطني إلى عملية سلام وانشغال بتفاصيل المفاوضات وإدارة العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. والثاني: تولّد شعورٍ لدى كثيرين، خصوصاً على صعيد الدعم الشعبي الدولي، بأن القضية الفلسطينية انتهت، وأن الصراع توقّف، وأن هناك سلطة فلسطينية تدير شؤون الفلسطينيين تحت الاحتلال. أما الثالث فيتعلق بانقسام الموقف الفلسطيني، والذي استغلته الكثير من الأطراف العربية والدولية لتبرير تغيير مواقفها السياسية تجاه القضية الفلسطينية. والرابع: غياب البرنامج الوطني المتوافق عليه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ورفض سياساته[1].

بالتأكيد لم تكن كل حقبة أوسلو شاهداً على تراجع القضية الفلسطينية، حيث شهدنا في

[1] للمزيد انظر: أسامة يوسف، اتفاق أوسلو التداعيات الكارثية على القضية الفلسطينية، العربي الجديد، 30 أيلول/ سبتمبر 2017: https://bit.ly/3sGmCYy

محطتين مهمتين تأييداً عربياً ودولياً للقضية الفلسطينية، لا سيما على المستوى الشعبي، تمثّلت المحطة الأولى بالانتفاضة الفلسطينية الثانية- انتفاضة الأقصى؛ حيث حظيت القضية بتأييد شعبي عربي غير مسبوق وبتعاطف واسع على المستوى الدولي. أما المحطة الثانية فتمثّلت في إخفاق اتفاقية أوسلو في التوصّل إلى حلّ سياسي نهائي، وهو ما دفع السلطة للذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على قرار دولي بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية، وقد حظيت هذه الخطوة بتأييدٍ شعبي دولي، وخاصة على صعيد البرلمانات الأوروبية، حيث اعترفت برلمانات 11 دولة أوروبية بالدولة الفلسطينية[2].

أما المحطة الأكثر بروزاً في انحسار الدعم للقضية الفلسطينية وتراجع مكانتها إقليمياً ودولياً، فقد برزت بعد المرحلة الارتدادية للربيع العربي، والتي ترافقت مع مجيء إدارة أمريكية جديدة بقيادة دونالد ترامب، والتي اتخذت مواقف أكثر تطرفاً من سياسات اليمين المتطرف في إسرائيل، في محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، وحتى الالتفاف على عملية السلام نفسها وقلب مسارها، لذا شهدت الأعوام الأربعة الماضية تراجعاً غير مسبوق في دعم القضية الفلسطينية عربياً وإقليمياً ودولياً، إذا ما استثنينا الدعم المقدّم من تركيا وإيران.

ويستشرف هذا التحليل آفاق وفرص عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي خلال العام 2021 من خلال الوقوف على معيارين رئيسيين: الأول يتعلّق بالعوامل والمتغيرات التي أضعفت الدعم للقضية الفلسطينية، والثاني يتعلّق بمحددات التغيير وحجمها.

عوامل الضعف بين الاستمرارية والتغيير

خيّمت على المشهد الفلسطيني مجموعة من العوامل التي أضعفت حضور القضية الفلسطينية ومكانتها المتقدّمة في السياسات الإقليمية والعالمية، ومن أبرز هذه العوامل الوضع الفلسطيني الذاتي، والوضع العربي والإقليمي، والوضع الدولي، وخصوصاً سياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

فعلى صعيد العامل الذاتي الفلسطيني تراكمت مجموعة عوامل قادت إلى إضعاف حضور القضية الفلسطينية، من أهمها:

---

[2] محمود جرابعة، التوجهات الأوروبية نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، 22 شباط/ فبراير، 2016.

أولاً: استمرار الانقسام الفلسطيني، والانشغال الدائم للفاعلين السياسيين بإيجاد حلّ لهذا الانقسام، مما قاد إلى استنزاف الجهود الفلسطينية وأضعف القدرة على مواجهة الاحتلال، خاصة إذا ما أضيف للانقسام مجموعة من السياسات التي ضغطت على المجتمع الفلسطيني وقواه الحيّة فاستنفذت طاقتها، كالتضييق على الحريات، وقطع الرواتب، وغياب برامج العمل، وارتفاع نسب البطالة.

ثانياً: غياب المشروع المقاوم للاحتلال؛ فمشروع المقاومة في قطاع غزة بات غير قادر على الاحتكاك اليومي مع الاحتلال، لأن أي احتكاك قد يقود إلى حرب واسعة، حتى إن مسيرات العودة تآكلت مع مرور الوقت وتحوّلت إلى حالة لا تشكل معوّقاً كبيراً أو تحدّياً واستنزافاً للاحتلال[3].

أما في الضفة الغربية فوضع المقاومة لم يكن أقلّ صعوبة وإن اختلفت الأسباب، فالمقاومة الشعبية ظلت موسمية وشعبية ومتآكلة ومحصورة جغرافياً في مناطق معينة رغم صدور البيان الموحّد للمقاومة الشعبية[4]، ولم تتحول مقاومة الأفراد كذلك إلى حالة مجتمعية، مما مكّن الاحتلال من التعاطي معها واحتوائها.

أما على المستوى السياسي فقد اتخذت السلطة السياسية عدة قرارات بشان مقاومة الاحتلال سياسياً، ومنها وقف التنسيق الأمني معه، وكذلك الانفكاك عنه اقتصادياً، وكلا السياستين لم تتحوّل إلى برنامج عمل واقعي وميداني، وتم التراجع عنهما لاحقاً[5].

ثالثاً: غياب الحراك الديمقراطي الفلسطيني بمختلف أشكاله، فقد شهد العام 2020 العديد من حالات تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة القضائية في الضفة الغربية[6]، وكذلك غياب الدور النقابي ودور الاتحادات، وبقيت المؤسسات دون انتخابات، وتم التجديد لقياداتها بالتعيين.

---

[3] خالد مشعل، حوار مع مجموعة من النخبة والمثقفين بتاريخ 9 تشرين ثاني/ نوفمبر 2020، مركز مسارات.

[4] صقر سليمان، المقاومة الشعبية الفلسطينية: الإشكاليات والمعيقات، وكالة معاً الإخبارية، 2021/2/12: https://bit.ly/3fvvQ61

[5] الجزيرة نت، بعد ستة أشهر من توقيفها السلطة الفلسطينية تعلن استئناف الاتصالات مع إسرائيل والتنسيق الأمني، 2020/11/17.

[6] العربي الجديد، منظمات فلسطينية تدعو لمواجهة "تغول" السلطة التنفيذية على القضاء، 2021/1/24: https://bit.ly/3rG8eOs

وعلى الصعيد الدولي شهدت السنوات الأربع الأخيرة غياباً شبه تامٍ للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وتغولاً كاملاً من إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على القضية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً وقانونياً، حيث تجاوزت الاحتلال في سياساته المتطرفة تجاه القضية الفلسطينية، سواء في المحافل الدولية عبر تهديد المؤسسات الدولية بقطع المساعدات عنها إن هي قبلت عضوية فلسطين، أو باستهداف الفلسطينيين من خلال قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني والسماح لإسرائيل باحتجاز أموال المقاصّة الفلسطينية، الأمر الذي أعاق قدرة السلطة على دفع رواتب الموظفين.

وعلاوة على ذلك لجأت إدارة ترامب إلى الاستهداف السياسي للفلسطينيين، حيث دعمت سياسة الاستيطان، وأيّدت إسرائيل في خطة ضم مستوطنات الضفة وغور الأردن، واعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقطعت المساعدات عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بهدف شطب حق العودة[7].

كما أن هناك متغيّراً مهمّاً يصعب تجاوزه أدى إلى إضعاف حضور القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، ويتمثّل في تناقض السياسة الأمريكية مع منطق السياسات الدولية في الإقليم، حيث اعتُبرت القضية الفلسطينية على الدوام مفتاح السلام والحرب في المنطقة، إلا أن الإدارة الأمريكية في عهد ترامب التفّت على ذلك وتجاهلت القضية وعملت على تجاوزها والقفز عنها وإيجاد تحالفات جديدة في المنطقة تضم إسرائيل وبعض الدول العربية.

وكذلك لعب العامل العربي دوراً حاسماً في ضعف حضور القضية الفلسطينية على مدار السنوات الأربع الأخيرة، ويعود ذلك لانشغال الدول العربية بقضايا أخرى حرفت بوصلة الاهتمام عن القضية الفلسطينية؛ فقد انشغلت بعض دول الخليج كالسعودية والإمارات بالمواجهة في اليمن وبالحرب الباردة مع إيران، كما أن الوضع الداخلي في مصر واجه لسنوات حالة من غياب الاستقرار، واستمرّ الصراع في سوريا، وقد أدّت هذه القضايا إلى حرف بوصلة سياسات الدول العربية، وقادت إلى تغيير أولوياتها وتوجهاتها من القضية الفلسطينية، فتحوّلت

[7] الخليج أون لاين، بـــ 10 قرارات جددت النكبة هكذا حارب ترامب القضية الفلسطينية، 2020/1/28: https://bit.ly/31OPSkd

إسرائيل إلى حليف لبعض الدول العربية بعد أن كانت العدو الأول للأمة، وانقسم الموقف العربي تجاه "صفقة القرن" التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب[8].

إن دراسة مجمل العوامل السابقة تشير إلى أن هناك محددات تقود إلى استمرارية الحالة في بعض عواملها وتغيير في بعض العوامل الأخرى، فعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي هناك تغيير باتجاه إنهاء الانقسام واستعادة المسار الديمقراطي في الواقع الفلسطيني، كما أن مجيء إدارة جديدة برئاسة الديمقراطي جو بايدن شكّل حالة من التغيير في العامل الدولي ونشّط الحراك تجاه القضية الفلسطينية. كذلك بتنا نشهد حالة من عودة الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية من خلال البوابة المصرية والقطرية في جهود دعم المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس.

محددات التغيير.. الاتجاهات والأوزان

بنظرة تحليلية على العوامل الذاتية والعربية والدولية، نجد أن هناك مجموعة من التغيرات التي طرأت عليها، والتي ربما تقود إلى تغيير في السياسات تجاه القضية الفلسطينية يؤدي إلى عودة القضية الفلسطينية لواجهة الاهتمام السياسي، وهنا، ليس المهم رصد التغيرات التي حدثت فحسب، بل الوقوف أيضاً على حجم تلك التغيرات ووزنها وتأثيرها، ومعرفة محددات الاستفادة من التغيير في تلك العوامل لإعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام.

فعلى صعيد العامل الذاتي الفلسطيني هناك مجموعة من التغيرات التي حدثت، ومن أهمها مسار المصالحة وجهود إنهاء الانقسام والاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، ويضاف إلى ذلك السياسات الإسرائيلية الهادفة بوضوح لإنهاء مشروع حل الدولتين، والإشكاليات المؤسسية المتعلّقة بعمل السلطة وعجزها عن الحفاظ على وضعها الراهن، عدا عن العديد من المؤشرات الحالية التي تشير إلى مستقبل قاتم للسلطة الفلسطينية ولمشروعها السياسي، مضافاً إلى ذلك متغير مأسسة عمل فلسطينيي الخارج وجهود تفعيل دورهم في النضال الوطني.

ولدى تفحص حجم التغيير ووزنه نجد أن الاتفاق على إجراء الانتخابات الفلسطينية يعدّ

[8] محمد عبد العزيز، ردود الفعل العربية إزاء خطة ترامب للسلام: تحليل وتوصيات، معهد واشنطن، 2020/1/31: https://bit.ly/3wr8aGe

خطوة مهمة ومتغيّراً مركزياً ينبغي أن ينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية وعلى مسار الحريات العامة، لكن من الناحية العملية ما زال يعتري هذا المحدّد خلل كبير، فحتى يتم استثماره لا بد من الاتفاق أولاً على الأسس التي تُجرى وفقها الانتخابات، سواء الأسس السياسية أو الإجرائية، فهل ستُجرى على أساس اتفاق أوسلو ووجود السلطة الحالية، وهل ستُجرى بهدف إعادة الحياة الديمقراطية للمجتمع الفلسطيني وتوظيف مختلف الطاقات في المشروع الوطني، أم أنها تهدف لتثبيت شرعية الأجسام السياسية الحالية[9]!

ما هو واضح حتى الآن أن هناك تجاوزاً للأسئلة المركزية المتعلقّة بالانتخابات، لذا ورغم أهمية هذا العامل، نجد أنه إذا لم يؤخذ به كخطوة تؤسّس لعملية تحوّل ديمقراطي شامل، وبحيث تكون الأسس السياسية والإجرائية التي تجري وفقها الانتخابات واضحة ومتفقاً عليها، فإنه قد لا يسهم بإعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام، بل على العكس من ذلك، قد يفاقم حالة الاغتراب واللامبالاة التي تعيشها كثير من القطاعات المجتمعية اليوم، وبالذات فئة الشباب، نتيجة إحباطها من إمكانية تطوير الوضع القائم.

أمّا على صعيد غياب المشروع السياسي وتآكل مكوناته، فنجد أن السياسة الإسرائيلية تسير بخطى ثابته نحو تطبيق خطة الضم، بصرف النظر عما إذا تم الإعلان عن ذلك كخطة عمل أم لا، وفي الوقت ذاته تتآكل الشرعية المدنية للسلطة الفلسطينية بسبب عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المدنية والخدمية، يضاف إلى ذلك حالة الفراغ التي باتت تعيشها مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير نتيجة غياب بعض الرموز والشخصيات المؤثرة، وبسبب عزوف البعض ورفضه للسياسات المتبعة في إدارة المؤسسات الوطنية.

وبات هذا العامل يدفع بقوة باتجاه دمقرطة المؤسسات وإعادة الحيوية لها، ما يقود إلى إحياء الدور الوطني للمؤسسات لتعزيز فاعليتها وكفاءتها، ورغم أن حجم التغيير المتوقّع ليس واضحاً بعد، لكن هذا الأمر بات مهماً وضاغطاً، نظراً للتداعيات الخطيرة للفراغ المؤسسي؛ فقد أصبح صاحب القرار بحاجة إلى حلّ هذه المشكلة، و لم يعد بمقدوره القيام بذلك وفقاً للآليات القديمة.

---

[9] هاني المصري، أسئلة مهمة على هامش الانتخابات، مركز مسارات، 2021/1/21: https://bit.ly/3rCpd4l

أما العامل الآخر والمهمّ كذلك فهو مأسسة العمل الوطني لفلسطينيي الخارج، وبالذات تشكيل المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، فهذا العامل يعدّ هو الآخر مهمّاً في إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة من خلال إحياء الدور السياسي والمؤسسي الجامع لفلسطينيي الخارج، ورغم أنه عامل ما زال يواجه العديد من التحديات لإثبات فاعليته في الحياة الفلسطينية والتأثير في مكوناتها، إلا أنه يعتبر مهمّاً في المنظور القريب[10].

أما على الصعيد الدولي، فقد برز متغيّر جوهري وأساسي يُتوقع أن يكون له دوره المؤثر خلال الفترة القادمة، ويتمثل في وصول إدارة بايدن الديمقراطية إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا المتغير يُتوقع أن يؤثر في فرص عودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة من خلال ثلاثة اتجاهات: **الأول** هو السياسات الجديدة للإدارة الأمريكية نحو القضية الفلسطينية، ومدى تواؤمها أو تناقضها مع سياسات الرئيس السابق دونالد ترامب. **والثاني** النشاط الدولي المرتقب تجاه القضية الفلسطينية، وبالذات على صعيد دول الاتحاد الأوروبي. **والثالث** مواقف المؤسسات الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

فعلى صعيد السياسات الأمريكية، من المتوقع ألا تختلف سياسات إدارة الرئيس بايدن عن إدارة سلفه ترامب بشكل جوهريّ، فمع أن بايدن أعلن عدم رضاه عن صفقة القرن التي طرحها سلفه ترامب، نجد في الوقت نفسه أن إدارته الجديدة بمجمل طواقمها تشير إلى أن سلوكها السياسي تجاه القضية الفلسطينية لن يختلف كثيراً في جوهر القضايا، ويشير إلى ذلك ما صدر من تصريحات عن وزير الخارجية الأمريكي الجديد أنتوني بلينكن.

على المستوى الرسمي، يُتوقّع أن لا توافق إدارة بايدن على صفقة القرن وخطة الضم، وسيكون موقفها هو الموقف الأمريكي التقليدي عند الديمقراطيين تجاه المستوطنات، بمعنى عدم الاعتراف بشرعية كل المستوطنات، وستعيد المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، وترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الجولان، وستبقى ملتزمة بحلّ الدولتين[11]، لكن في الوقت نفسه، لن

---

[10] محسن صالح، 7 تحديات تواجه فلسطينيي الخارج في تمثيلهم في المجلس الوطني، المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/2/11: https://bit.ly/3sHEq5p

[11] الشرق الأوسط: بايدن يتمسك "بحل الدولتين" ويعارض ضم إسرائيل لمستوطنات في الضفة، 2020/4/30.

تعيد الإدارة الجديدة السفارة الأمريكية إلى تل أبيب وستبقي عليها في القدس، وكذلك ستبقى ملتزمة باتفاقيات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، بل وستعمل على تشجيعها[12].

لا يمكن تجاهل أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستضع ملف الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي والدولي ضمن أجندتها، وليس كما فعل ترامب الذي لم تكن سياساته متجاهلة أو غير مهتمة بملف الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان فحسب، بل إنه اتّبع سياسة إبرام الصفقات، وكان في الغالب بحاجة إلى نظم دكتاتورية أكثر مما هو بحاجة إلى نظم ديمقراطية.

إن محاولة تفحّص حجم التغيير المتوّقع في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، والوقوف على مدى تأثيره المحتمل على فرص عودة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمامات السياسية في المنطقة، يقودنا إلى استنتاج أن التغيير المرتقب في السياسة الأمريكية لن يختلف كثيراً مقارنة بما عهدناه من سياسات أمريكية تقليدية، ولن يبرز اختلاف مهمّ إلا إذا قورن بمرحلة الرئيس الأمريكي ترامب، كون الأخير عمل بجدٍّ على محاولة إنهاء القضية الفلسطينية وحسم ملفاتها النهائية وفق الرؤية الإسرائيلية المتشددة.

وبالتالي فإن الرهان على فرص التغيير الأمريكي سيكون بلا معنى إذا لم تتوفر مجموعة من المحددات التي من شأنها أن تستغل طبيعة الإدارة الجديدة ومنهجية عملها، ومن أبرزها:

أولاً: امتلاك الفلسطينيين لبرنامج وطني متفق عليه بين مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية.

ثانياً: إعادة بناء أجسام النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته القاعديّة على أسس التمثيل[13] والشرعية والفاعلية.

ثالثاً: رسم السياسات العامة بشكل يمكّن المجتمع الفلسطيني من الصمود ورفض سياسات الاحتلال.

رابعاً: انتهاء سياسات الإلهاء السياسي المتّبعة من قبل القيادة الفلسطينية على مدار السنوات

---

[12] الجزيرة، بلينكن يمتنع عن تأييد قرار ترامب بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، 2021/2/9: https://bit.ly/39xEgWL

[13] وكالة الأناضول، الاتحاد الأوروبي يرحب بقرار إجراء انتخابات فلسطينية، 2021/1/16: https://bit.ly/3sHIxOS

السابقة، والولوج في سياسات عملية وفاعلة تشعر المواطن الفلسطيني بجدواها وبأنها ستحدث تغييراً إيجابياً ملموساً في واقع حياته.

أما المتغير الدولي الثاني، والذي بُني إلى حدٍّ ما على التغيير في الإدارة الأمريكية، فيتمثّل في المواقف والسياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية التي شهدت غياباً شبه تام للتأثير في وضع القضية الفلسطينية خلال مرحلة دونالد ترامب؛ فمع أن التوجهات والمواقف الأوروبية كانت رافضة بشكل واضح لسياسات إدارة ترامب بخصوص القضية، إلا أنها لم تستطع أن تصنع فارقاً مهماً، واكتفت بالرفض أو عدم التأييد، وقد شاب العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية نوع من الفتور أو عدم الاتفاق طوال حقبة الرئيس ترامب، نتيجة لمواقف متعددة للاتحاد الأوروبي[14].

إلا أننا بتنا نشهد، بعد انتخاب بايدن، حراكاً أوروبياً جدّياً يهدف إلى إعادة الحياة إلى العملية السلمية وخيار حلّ الدولتين والاهتمام بالملفات الداخلية الفلسطينية كالمصالحة والانتخابات؛ فقد رحّب الاتحاد الأوروبي بإصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً بإجراء الانتخابات، وأعرب عن "استعداده للعمل مع الجهات المعنية لدعم الاستحقاق الانتخابي"، كما تحاول مجموعة مؤلفة من أربع دول، هي فرنسا وألمانيا ومصر والأردن، إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين[15].

إن قياس حجم التغيير في المتغيّر الأوروبي لا يوحي بأن هناك فارقاً كبيراً يمكن تلمّسه كعامل مستقلّ في حدّ ذاته، ولكن هذا العامل سيكون له دورٌ مهمّ نتيجة متغيّر السياسات الأمريكية، خاصة إذا ترافق ذلك مع متغيرات فلسطينية قادرة على استثماره بشكل مناسب، فإن من شأن ذلك أن يقود إلى الاستفادة من العامل الأوروبي في إعادة بناء ودمقرطة المؤسسات الفلسطينية.

المتغير الثالث الذي لا يقلّ أهمية، بل يتقدّم أحياناً على كل المتغيرات الدولية، هو موقف المؤسسات الدولية، حيث إن هذا الموقف تم تغييبه في الفترات السابقة، وهو ذو أهمية كبيرة، لأنه يستند إلى عدالة القضية الفلسطينية.

---

[14] جرايس ورنبول، الاتحاد الأوروبي وعملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية في مرحلة ما بعد موغريني، معهد كارنيجي، 2019/10/13: https://bit.ly/2PmaQnC

[15] عرب 48، إسرائيل رفضتها.. مبادرة أوروبية-عربية لإحياء عملية السلام، 2021/2/11: https://bit.ly/3sAApzP

فقد عملت إدارة ترامب على تعطيل دور المؤسسات الدولية الفاعل في القضية الفلسطينية، إلا أنه منذ مجيء إدارة بايدن بدأنا نشهد دوراً جديداً نشطاً للمؤسسات الدولية تجاه القضية الفلسطينية، وكان من أبرز المؤشرات إلى ذلك قرار محكمة الجنايات الدولية بولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية، والذي لاقى ترحيباً فلسطينياً عاماً، وإدانه إسرائيلية[16].

ولا يعني ذلك بالتأكيد أن سبب القرار هو وصول بايدن إلى الحكم في الولايات المتحدة فقط، لكن لا يمكن تجاهل حجم الضغط الذي كانت تمارسه إدارة ترامب على المؤسسات الدولية للحدّ من فاعليتها تجاه القضية الفلسطينية.

أما على مستوى العامل العربي والإقليمي، فنجد أن هذا العامل يحمل في طيّاته بعض بذور التغيير باتجاهين: الأول هو تخفيف حدّة التوتر في الإقليم وحلحلة بعض الملفات المتوتّرة، مما يقلل الخلافات البينية بين دول الإقليم ويحدّ من تنافر الأقطاب الإقليمية، وهذا يخدم القضية الفلسطينية في نهاية المطاف، والثاني أن حلحلة بعض الملفات العالقة في الإقليم كالخلافات الخليجية والملف النووي الإيراني وحرب اليمن، سيخفّف حدّة التوتر في الإقليم وسيمنح دوله الفرصة لامتلاك زمام المبادرة في دعم القضية الفلسطينية، وهو ما بتنا نشهده في الآونة الأخيرة من احتضان مصر للمصالحة الفلسطينية ودعمها لإجراء الانتخابات، وكذلك الحديث عن دور قطري لحل الخلافات بين السعودية وحماس.

صحيح أننا قد لا نشهد آثار التغيير سريعة ومباشرة في العالم العربي، حيث إن اتجاهات التغيير المتوقعة تشير إلى أن العالم العربي سيبقى منشغلاً بالعديد من الملفات الداخلية، ولكن عوضاً عن التوتر يُرجح أن يتم التركيز على المصالحات، وهو ما يتيح استثمار هذا المناخ لإجراء تفاهمات عربية فلسطينية سواء مع حماس أو السلطة الفلسطينية، وهنا قد نشهد عودة التركيز على القضية الفلسطينية ودفعها إلى واجهة الاهتمام العربي مجدداً.

---

16 الجزيرة نت، قرار محكمة الجنائية الدولية بداية إنصاف محتمل للفلسطينيين، 2021/2/6: https://bit.ly/3u66JL6

المقالات والتقارير

المصالحة..
ضرورة وطنية لمواجهة التحديات وبلورة المشروع الوطني الفلسطيني

أ. عاطف الجولاني*

الملخص

شكّل الانقسام الفلسطيني منعطفاً خطيراً كانت له تداعياته المؤثرة على مسار القضية الفلسطينية طوال 14 عاماً، ورغم المحاولات المتكررة، فشلت مختلف جولات الحوار السابقة بين حركتي فتح وحماس في إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام الذي أخذ أبعاداً سياسية وجغرافية واجتماعية ونفسية.

وفي ضوء التحديات التي واجهت القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة وشكّلت تهديداً خطيراً ومباشراً على مستقبل القضية الفلسطينية، خصوصاً ما يتعلق بمشروع "صفقة القرن" وخطة ضم الضفة وغور الأردن وموجة التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، تزايدت القناعة لدى أطراف العمل الفلسطيني بضرورة الخروج من حالة الانقسام وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة تحديات المرحلة.

وجاء هذا التقرير التحليلي للإجابة على الأسئلة التالية: إلى أي مدى يمكن أن تسهم المتغيرات الراهنة، فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، في إنجاح جهود المصالحة الحالية بحيث تكون نتائجها مغايرة لسابقاتها، وما أبرز المعوقات التي ما زالت تعترض طريقها، وما المطلوب لاغتنام الفرصة وعدم تفويتها؟

وخلص التقرير إلى أن الرهان بالأساس هو على الجانب الفلسطيني، المستفيد الأول من إنجاز المصالحة، والمتضرر الأكبر من استمرار حالة الانقسام والصراع والاستنزاف الداخلي؛ فبالرغم من أهمية الدور العربي وتأثير العامل الدولي، فإن توفّر الرغبة والإرادة الجادّة لدى الأطراف الفلسطينية لتحقيق الوحدة وحشد الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف القضية الفلسطينية، كفيل بأن يذلل العقبات ويفتح آفاقاً رحبة أمام ولوج مرحلة جديدة من التعاون والتعاضد وتكامل الأدوار.

إضافة إلى أن نسبة التسجيل العالية للمشاركة في الانتخابات المرتقبة والتي تجاوزت الـ 93%، تعبر عن توق شديد لدى الشعب الفلسطيني لتكريس النهج الديمقراطي وإعادة بناء المؤسسات وتحقيق الوحدة الفلسطينية والخروج من حالة الانقسام، والقوى الفلسطينية مطالبة اليوم باحترام إرادة شعبها والانصياع لرغباته وتطلعاته وطي صفحة الانقسام إلى غير رجعة.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية الفلسطينية، الانقسام الفلسطيني، القضية الفلسطينية، الانتخابات الفلسطينية، القوى الفلسطينية.

---

* **رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية، وعضو فريق الأزمات العربي–ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردنّ.**

Reconciliation: National Necessity to Meet the Challenges and Shape the Palestinian Project

Mr. Atef Al-Julani

Summary

The Palestinian divide constituted a dangerous juncture that has had repercussions on the Palestinian cause for 14 years. Despite repeated attempts, the various previous rounds of dialogue between the Fatah and Hamas have failed to bring about reconciliation and end the divide, taken on political, geographical, social, and psychological dimensions.

In light of the recent challenges to the cause of Palestine, which have posed a serious and immediate threat to the future of the Palestinian cause, in particular, the "Deal of the Century" project, the plan to annex the Bank and the Jordan Valley and the wave of Arab normalization with the Israeli occupation, the parties to the Palestinian action have become increasingly convinced of the need to break out of division and to strengthen the capacity of the Palestinian people to meet the challenges of the phase.

This analytical report answers the following questions: To what extent the current changes can contribute, Palestinian, regional, and international, to the success of the current reconciliation efforts so that their results are different from the previous one, what are the major constraints that still in their way, and what is needed to seize the opportunity and not miss it?

The report concluded that the wager is mainly on the Palestinian side, the primary beneficiary of reconciliation, and the most affected by the continuing situation of division, conflict, and internal attrition. Despite the importance of the Arab role and the impact of the international factor, the willingness and the serious will of the Palestinian parties to achieve unity and mobilize efforts and energies to confront the threats that target the Palestinian cause can remove the obstacles and open up great prospects of entering a new phase of cooperation, collaboration, and complementary roles.

In addition, the high rate of registration for the upcoming elections, which exceeded 93%, reflects the strong yearning of the Palestinian people to consecration a democratic approach, rebuild institutions, achieve Palestinian unity, and out of divide.

Keywords: Palestinian National Reconciliation, Palestinian division, Palestinian issue, Palestinian elections, Palestinian forces.

مقدمة

شكّل الانقسام الفلسطيني منعطفاً خطيراً كانت له تداعياته المؤثرة على مسار القضية الفلسطينية طوال 14 عاماً، ورغم المحاولات المتكررة، فشلت مختلف جولات الحوار السابقة بين حركتي فتح وحماس في إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام الذي أخذ أبعاداً سياسية وجغرافية واجتماعية ونفسية.

وفي ضوء التحديات التي واجهت القضية الفلسطينية في الآونة الأخيرة وشكّلت تهديداً خطيراً ومباشراً على مستقبل القضية الفلسطينية، خصوصاً ما يتعلق بمشروع صفقة القرن وخطة ضم الضفة وغور الأردن وموجة التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، تزايدت القناعة لدى أطراف العمل الفلسطيني بضرورة الخروج من حالة الانقسام وتعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهة تحديات المرحلة.

المصالحة ضرورة وطنية

ثمة إدراك متزايد بأن حالة الانقسام أضعفت الموقف الفلسطيني وفتحت المجال واسعاً أمام تمرير المشاريع الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية وشطب حقوق الشعب الفلسطيني، وتسهم التداعيات القاسية والخطيرة للانقسام في خلق وعي سياسي ومجتمعي بأهمية تحقيق التوافق الوطني والخروج من الحالة القائمة، برغم التباين في الرؤى والاجتهادات والمواقف السياسية إزاء وسائل إدارة المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي.

لقد استنزفت إدارة الانقسام والصراع الداخلي جهود الشعب الفلسطيني وشغلته عن مواجهة الاحتلال والتصدي لخططه وسياساته التوسّعية، الأمر الذي أعفاه من أعباء كثيرة، ووفّر له احتلالاً سهلاً ورخيصاً، وأتاح له اللعب على تناقضات الأطراف المنقسمة والمتصارعة للمضي في تنفيذ مشاريعه السياسية وفي خلق وقائع جديدة على الأرض.

وتسبب الانقسام بتعطيل المشاريع السياسية لمختلف أطراف العمل الوطني في الساحة الفلسطينية، حيث واجه المشروع السياسي الذي تتبناه السلطة وحركة فتح حالة انسداد شبه كاملة وفشل في الإقلاع والتقدّم، بفعل التشدد الإسرائيلي والعجز الدولي وحالة الضعف والانقسام العربي، كما أسهم الانقسام في إضعاف الموقف السياسي لقيادة السلطة وحركة فتح وشكك في شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني وأهليتها للمضي قدماً في المسار السياسي.

وفي الوقت ذاته ألحق الانقسام ضرراً بالغاً بمشروع المقاومة بأدواته المختلفة، المسلحة والشعبية، ووضع أمامه الكثير من العراقيل التي حالت دون تقدّمه وتحقيقه إنجازات مهمة على صعيد إنجاز حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمة تلك العراقيل، اتهام المقاومة الفلسطينية بالإرهاب عند أطراف متعددة، ما أفقدها جزءاً مهماً من التأييد الدولي.

وفضلاً عما تسبب به الانقسام من إحباط نفسي للشعب الفلسطيني الذي تابع فصوله المريرة وعاش تداعياته المؤلمة على واقع حياته وعلى مستقبل قضيته، أسهم كذلك في تشديد الحصار على قطاع غزة وفي زيادة الأعباء المعيشية على الفلسطينيين الذين كانوا المتضرر الأكبر من استمرار حالة الفرقة والخلاف الداخلي.

وعلى صعيد مكانة القضية الفلسطينية فقد تضررت بشكل كبير جراء الانقسام، وتراجع حضورها والتفاعل معها عربياً وإقليمياً ودولياً، وبات الانقسام مبرراً لكثير من الأطراف العربية تتكئ عليه للتنصل من مسؤولياتها وواجبها في دعم القضية الفلسطينية، وباتت المقولة المتكررة التي تروّجها تلك الأطراف أنه لا يمكن فعل شيء للقضية الفلسطينية في ظل انقسام الفلسطينيين وصراعهم المتواصل.

ولم يتوقف الأمر عند تراجع القضية على سلم الاهتمامات عربياً ودولياً، بل تعداه لتوفير بيئة مواتية لزيادة التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الفلسطيني، حيث لم تعد أطراف المعادلة الفلسطينية، في ظل انقسامها، قادرة على إدارة علاقاتها وتجاوز خلافاتها بصورة مباشرة، الأمر الذي عرّض القضية لضغوط وتأثيرات الأطراف الخارجية الساعية لتحقيق مصالحها، حتى لو كان ذلك على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية العليا[1].

هل ثمة جديد على صعيد البيئة السياسية؟

بالفعل ثمة ما هو جديد في البيئة السياسية بمستوياتها المختلفة، الفلسطينية والإقليمية والدولية، حيث شهدت مجموعة متغيرات مهمة من شأنها أن تؤثر في فرص إنجاز المصالحة هذه المرة.

[1] إبراهيم إبراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، على الرابط:
https://bit.ly/31F2JFa

- فعلى صعيد الوضع الفلسطيني ثمة وعي متزايد بأهمية تحقيق الوحدة والتوافق الوطني ومغادرة حالة الانقسام، وتتشكل قناعة لدى الطرفين القويين في المعادلة الفلسطينية، حماس وفتح، بصعوبة إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني دون شراكة بين الأطراف الفلسطينية الفاعلة؛ فقد ثبت لهما بصورة عملية أن الرهان على إلغاء الآخر رهان خاطئ، وأن التفرد بالقرار وبقيادة المشروع الفلسطيني وهمٌ غير قابل التحقق، فلا حركة فتح والسلطة قادرة على إلغاء حماس وقيادة المشروع الوطني بمفردها، ولا حركة حماس قادرة هي الأخرى على المضي وحدها في إنجاز مشروع دحر الاحتلال.
- كما أن قلق مختلف الأطراف الفلسطينية وإحساسها بالخطر الذي يتهدد قضيتها ما يزال قائماً رغم خسارة دونالد ترمب وتأجيل تنفيذ خطة الضم وبعض مضامين صفقة القرن، حيث ما يزال اليمين الإسرائيلي يسيطر على المشهد السياسي في إسرائيل، والتنافس في انتخابات الكنيست يجري داخل البيت اليميني، كما أن العديد من الأطراف العربية التي طبّعت علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي تبدو مصرّة على مواصلة هذا المسار، مع ما يترتب عليه من أخطار على القضية الفلسطينية.
- وعربياً، طرأ تحسّن ملحوظ على الأجواء العربية، ويتبلور توجّه نحو المصالحات العربية والإقليمية والخروج تدريجياً من حالة الانقسام والتشاحن والعلاقات المتوترة، وقد عبّرت المصالحة الخليجية التي أنهت القطيعة بين دولة قطر من جهة والسعودية والإمارات ومصر والبحرين من جهة أخرى، عن تغير مهم في واقع العلاقات العربية، يمكن أن ينعكس إيجابياً على فرص إنهاء الانقسام الفلسطيني، ويسهم في زيادة فاعلية دور جامعة الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية ومختلف القضايا العربية[2].

كما أن مصر تبدو معنية، في الآونة الأخيرة، بتفعيل حضورها وتأثيرها في القضية الفلسطينية، حيث تدرك أن تنشيط دورها في مسار المصالحة الفلسطينية يشكل مدخلاً ومتطلباً مهمّا للحفاظ على حيوية دورها في القضية، في وقت ترغب فيه

[2] يوسف حمود، كيف تصب المصالحة الخليجية في صالح القضية الفلسطينية؟. انظر موقع الخليج أون لاين: http://bitly.ws/cgkS

بامتلاك أوراقٍ مؤثرة تتيح لها إدارة علاقاتها بصورة أفضل مع الرئيس الأمريكي الجديد والديمقراطيين الذين ينظرون بسلبية لملف مصر في الحريات وحقوق الإنسان، ففي ظل التوجّه الأمريكي لإحياء المسار التفاوضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تبدو مصر الطرف الأقدر على لعب دور إيجابي في تنشيط هذا المسار بسبب علاقاتها الجيدة مع الطرفين.

وهنا يمكن الإشارة كذلك للأردن كطرف فاعل آخر يمكن أن يساهم بقوة في لعب دور مهمّ في جمع الفرقاء الفلسطينيين ويقدّم دعماً سياسياً للمصالحة الفلسطينية وللعملية الانتخابية ونتائجهما.

- وإسرائيلياً، يغيب الاستقرار السياسي الداخلي على صعيد الحكومة وعلاقات الأحزاب الإسرائيلية، نتيجة تشبث بنيامين نتنياهو بالسلطة وبتأثير التنافس المحموم داخل المعسكر اليميني الذي أسفر عن انقسامات وانشقاقات جديدة تسبق الانتخابات الرابعة المبكرة التي تجريها دولة الاحتلال خلال فترة قصيرة، ويرجح أن تؤثر حالة التجاذب والاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي بصورة نسبية في قدرة إسرائيل على مواصلة ضغوطها لإدامة حالة الانقسام والحيلولة دون إنجاز المصالحة، كما أن المواقف المتشددة لحكومة اليمين الإسرائيلي وإمعانها في استهداف الفلسطينيين واستفزازهم تشكّل دافعاً مهماً للفلسطينيين لإنهاء الانقسام.
- ودولياً، ثمة إدارة أمريكية جديدة تتبنّى مواقف أقل تشدداً تجاه الفلسطينيين وأقلّ انحيازاً لحكومات اليمين الإسرائيلي من إدارة ترمب التي انحازت بقوة لمواقف اليمين الإسرائيلي وتساوقت مع مواقفه المتطرفة تجاه الحقوق الفلسطينية، ويبدي بايدن وإدارته اهتماماً بتهدئة بؤر التوتر في المنطقة، ويسعى لإعادة إطلاق المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، الأمر الذي قد يتطلب تذليل العقبات التي تعترض طريقها، سواء من حيث تجديد شرعية القيادة الفلسطينية لتكون قادرة على التقدّم بهذا المسار، أو من حيث التأثير في مواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة في الساحة الفلسطينية عبر استيعابها في المعادلة السياسية.

وأوروبياً، يجري الحديث عن دور ضاغط على السلطة الفلسطينية مؤخراً لتجديد

شرعية مؤسسات القرار الفلسطيني، بل إن العديد من المؤشرات ترجّح أن الموقف الأوروبي كان من أبرز العوامل المؤثرة في سرعة تحديد مواعيد لإجراء الانتخابات الفلسطينية، حيث تم الربط بين مواصلة تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية وبين تجديد شرعية هيئاتها القيادية منتهية الولاية منذ عشر سنوات.

وبموازاة هذه المتغيرات الإيجابية على صعيد البيئة السياسية الفلسطينية والإقليمية والدولية، عبّرت اللقاءات التي عقدت بين حركتي فتح وحماس في إستانبول والقاهرة خلال الشهور الأخيرة عن أجواء إيجابية مشجعة تبعث على التفاؤل بإمكانية تحقيق المصالحة ووضع حدّ لحالة الانقسام في الفترة المقبلة.

وقد أشار البيان الختامي الصادر عن لقاء القاهرة يوم 2021/2/9 إلى أن الطرفين اتفقا على "معالجة إفرازات الانقسام بكل جوانبها الإنسانية والوظيفية والقانونية على أسس وطنية شاملة وعادلة وخالية من كل مظاهر التمييز الجغرافي والسياسي من خلال لجنة يتم تشكيلها بالتوافق وتقدّم تقريرها للرئيس الذي يحيلها لحكومة ما بعد انتخابات المجلس التشريعي للتنفيذ".

كما اتفق الطرفان على تفاصيل عدة متعلقة بإجراء الانتخابات وفق المراسيم الرئاسية، وأكدا على ضرورة إجرائها بالتزامن في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس دون استثناء، وعلى التعهد باحترام وقبول نتائجها، وعلى تشكيل محكمة تختص بالفصل في كل القضايا المتعلقة بالانتخابات، وعلى ضمان حيادية الأجهزة الأمنية وعدم تدخلها في الانتخابات، وعلى ضمان توفير الحرية الكاملة للدعاية السياسية والتعهد بتوفير فرص متكافئة للقوائم الانتخابية في أجهزة الإعلام الرسمية[3].

تحديات تعيق إنجاز المصالحة

من جانب آخر، تواجه جهود إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام مجموعة تحديات داخلية وخارجية، من أبرزها:

1. غياب الثقة بين أطراف العمل الفلسطيني، وضعف الجدية الكافية والرغبة القوية

[3] الفصائل الفلسطينية تتفق على آليات إجراء الانتخابات في محادثات القاهرة، انظر موقع القدس العربي: http://bitly.ws/cgkU

للخروج من واقع الانقسام الذي تتطلب مغادرته تقديم تنازلات من القوى الفلسطينية المؤثرة بهدف التوصل إلى توافقات تحقّق المصالحة وتعيد ترتيب الأوضاع الداخلية.

2. تشكّل واقع سياسي وإداري جديد في المجتمع الفلسطيني بتأثير الانقسام، وبروز شبكات مصالح مستفيدة من استمرار الوضع القائم وحالة الفرقة والتناحر السياسي.
3. تباين المشاريع السياسية للأطراف الرئيسية في الساحة الفلسطينية وصعوبة التوافق على برنامج سياسي مشترك، في ظل تبني حركة فتح وفصائل مساندة لها خيار المفاوضات والحل السياسي والتزامها باستحقاقات اتفاقية أوسلو، وبشكل خاص ما يتعلق بالتنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، وفي الوقت ذاته تمّسك حركة حماس وفصائل أخرى بخيار المقاومة ورفضها لاتفاقية أوسلو وللتنسيق الأمني.
4. غياب الدور العربي الإيجابي الدافع والمساند لجهود المصالحة، وتبنّي أطراف عربية مواقف سلبية تسهم في إدامة الانقسام، حيث ما تزال بعض الأطراف العربية تضغط على قيادة حركة فتح لإجراء مصالحة مع تيار محمد دحلان القيادي المفصول من الحركة، عوضاً عن المصالحة مع حماس.

وقد غاب دور جامعة الدول العربية تماماً عن متابعة جهود المصالحة ولم تقم بأدوار فاعلة لجمع الأطراف الفلسطينية المختلفة للتوافق على رؤية للخروج من حالة الانقسام. كما أن الانقسامات العربية والانشغال بمعالجة بؤر التوتر المتفجرة في أكثر من ساحة عربية أسهمت هي الأخرى في إضعاف الموقف العربي وصرفت اهتمامه بعيداً عن رعاية جهود المصالحة الفلسطينية.

5. الجهود الإسرائيلية الحثيثة لإجهاض جهود المصالحة وإدامة حالة الانقسام التي نجح الاحتلال بالاستثمار في تداعياتها بصورة خدمت مصالحه، وكان هو المستفيد الأول من استمرارها وتفاقمها.
6. الموقف الأمريكي المتردد والمتماهي في كثير من الأحيان مع الموقف الإسرائيلي في عرقلة جهود المصالحة، والذي خيّر قيادة فتح والسلطة في العديد من المرات بين خيار الاستمرار شريكاً سياسياً أو الذهاب للتفاهم مع حماس.

عقبات تعترض طريق إجراء الانتخابات

في ضوء التحديات السابقة التي أسهمت في إفشال جهود جولات المصالحة السابقة، ورغم اتفاق حركتي فتح وحماس في القاهرة على كثير من التفاصيل المتعلقة بإجراء الانتخابات بمراحلها الثلاث: التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، إلا أن المضي في هذا المسار الانتخابي لتجديد شرعية المؤسسات الفلسطينية قد تعترض طريقه بعض العقبات المحتملة، ومن أبرزها:

1. محاولة الجانب الإسرائيلي إفشال الانتخابات عبر تعطيل إجرائها في مدينة القدس، الأمر الذي يفرض صعوبات عملية نظراً لتمسك الأطراف الفلسطينية بضرورة شمول الانتخابات مدينة القدس وعدم استثنائها، وهو ما أكده بيان القاهرة الأخير[4].
2. تحفّظ الجانب الأمريكي، حتى في ظل إدارة بايدن الديمقراطية، على مشاركة حركة حماس في الانتخابات، حيث ما زالت تصنف جناحها العسكري منظمة محظورة، ولا تتعامل مع الحركة، ويجري الحديث في هذا السياق عن رسالة أمريكية تم توجيهها مؤخرا لقيادة السلطة الفلسطينية تبلغها بأنها ليس مضطرة للتعجل في إجراء الانتخابات، لكن المعلومات بخصوص هذه الرسالة لم تؤكَّد صحتها.
3. ممارسة بعض الأطراف الإقليمية المناوئة لحركات الإسلام السياسي ضغوطاً على السلطة الفلسطينية لتعطيل الانتخابات بهدف حرمان حركة حماس ذات التوجهات الإسلامية من تحقيق مزيد من الشرعية السياسية والقانونية عبر المشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية.
4. الخلافات والانقسامات داخل حركة فتح بخصوص تشكيل القوائم الانتخابية، حيث تشهد الحركة تنافساً داخلياً بين عدة قوائم، القائمة الرسمية، وقائمة مروان البرغوثي، وقائمة محمد دحلان، وقائمة أخرى يعمل القيادي في الحركة نبيل عمرو على تشكيلها .. كما أن اسم البرغوثي يطرح بقوة لخوض انتخابات الرئاسة في مواجهة محمود عباس، ورغم ترجيح أن تتمكن حركة فتح من تجاوز خلافاتها وتشكيل قائمة موحدة،

[4] وكالة قدس برس، الموقف الإسرائيلي من الاتتخابات للفلسطينية.. قبول أو تعطيل، انظر: https://bit.ly/3sJEWQv

ربما باستثناء قائمة دحلان، إلا أن الفشل في تحقيق ذلك قد يكون دافعاً لتعطيل المسار الانتخابي تحاشياً لانقسامات عميقة في صفوف الحركة[5].

نتائج متوقعة لإنجاز المصالحة

لا شك أن من شأن إنجاز المصالحة والخروج من حالة الانقسام أن يعود بالعديد من النتائج الإيجابية على القضية الفلسطينية وعلى الواقع العربي، وهو ما يبّرر بذل الجهود الكثيفة لتعزيز فرص نجاحها وتجاوز التحديات التي تعترض طريقها، ومن أهم النتائج الإيجابية المتوقعة:

1. تعزيز مكانة القضية الفلسطينية واستعادة أولويتها كقضية مركزية للأمة، وزيادة حضورها في المحافل الإقليمية والدولية، ونفي المبررات والذرائع التي تسوّق لتجاهلها والانصراف عنها لملفات أخرى؛ حيث إن تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام يتيح للأطراف الفلسطينية التوافق على رؤية مشتركة، ومخاطبة الدول العربية والإسلامية بموقف وخطاب موحّد.
2. وقف الاستنزاف والخلاف الداخلي، وتوفير فرصة جيدة لتوحيد الجهود في مواجهة الاحتلال ومخططاته وسياساته التوسعية وفي التصدي للأخطار التي تستهدف القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، فكما أن الفرقة والانقسام أتاحت للأعداء والخصوم فرصة استغلال حالة الضعف الفلسطيني واللعب على التناقضات بين قوى الشعب الفلسطيني، فإن من شأن تحقيق التوافق وتجاوز حالة الانقسام أن يزيد من عوامل القوة والمنعة في الموقف الفلسطيني.
3. التخفيف من المعاناة المعيشية والنفسية، ووضع حدّ للحصار المفروض على قطاع غزة، ومعالجة الشروخات الاجتماعية التي تسببت بها إفرازات الانقسام، حيث سيتيح إنجاز المصالحة والتوافق على الإجراءات الإدارية والأمنية على معابر القطاع مع مصر فتحها بشكل كامل، وبما يضمن تدفّق الأشخاص والبضائع ويوفّر احتياجات القطاع في المجالات المختلفة، كما أن إنجاز المصالحة السياسية بين الفصائل الفلسطينية يساعد على تحقيق المصالحة الاجتماعية وتخفيف التوترات التي تسببت بها حالة التنازع والانقسام.

---

[5] نادية سعد الدين، تعدد القوائم الانتخابية يهدد فرص "فتح" أمام منافسيها في الاستحقاق الانتخابي. انظر موقع صحيفة الغد الأردنية: https://bit.ly/3vTQjrd

4. تجديد شرعية المؤسسات الفلسطينية التشريعية والتنفيذية، وتوفير فرصة مهمة لتمثيل جميع قوى الشعب الفلسطيني الفاعلة في منظمة التحرير الفلسطينية التي تعبّر عن الشعب الفلسطيني في مختلف مواقع وجوده، الأمر الذي يعزز دور فلسطينيي الشتات في مسيرة النضال الفلسطيني للتحرير والعودة وإنهاء الاحتلال.
5. تقليص حجم التدخلات والتأثيرات الخارجية في الشان الفلسطيني، وتعزيز استقلالية القرار والموقف الفلسطيني المنطلق من الثوابت والمصالح الوطنية العليا؛ فقد وفّرت الخلافات الفلسطينية وحالة الاستقطاب المرتفعة بين الفرقاء الفلسطينيين فرصة مهمة لبعض القوى الإقليمية للتدخّل بصورة أكبر في الشأن الفلسطيني عبر الانحياز لأحد طرفي الانقسام، ولا شك أن توحيد الموقف الفلسطيني والتوافق على برنامج سياسي لإدارة المرحلة الراهنة، تعزز قوة الموقف الفلسطيني وتقطع الطريق على كثير من التدخلات والتأثيرات الخارجية.
6. الإسهام في تنقية الأجواء وتعزيز مسار المصالحات العربية، وتوفير فرصة جيدة لتعزيز دور مؤسسات العمل العربي المشترك، نظراً لما تتمتع به القضية الفلسطينية من أهمية في التقريب بين المواقف العربية المتباينة في ملفات أخرى.

المطلوب لإنجاح المصالحة وإنهاء الانقسام

من أبرز المقترحات التي يمكن تقديمها لتعزيز فرص نجاح المصالحة وإنهاء الانقسام:

أولاً: على المستوى الفلسطيني

1. اعتماد خيار المصالحة والتوافق والوحدة الوطنية خياراً استراتيجيا من قبل كل القوى والفصائل الفلسطينية، لا خياراً تكتيكياً مرحلياً تفرضه متغيرات وحاجات آنية.
2. التوافق على أن يكون عنوان المرحلة القادمة "تحقيق الشراكة الوطنية" وتعزيز ثقافة الشراكة في المجتمع الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص داخل الأطر التنظيمية لمختلف القوى والفصائل الفلسطينية، وإشاعة مبدأ قبول الآخر الوطني، والاحتكام إلى الحوار مدخلاً لحل الخلافات، والتخلي عن نزعات الاستحواذ والاستئثار وإلغاء الآخر وشطبه من المعادلة الوطنية، والتخلي عن وهم قيادة المشروع الوطني الفلسطيني بانفراد وبتجاوز بقية الشركاء في الحالة الوطنية.

3. التوافق على برنامج وطني مرحلي لإدارة المرحلة الراهنة، بحيث يكون منطلقاً لبلورة مشروع وطني توافقي لإنهاء الاحتلال، وتشكّل وثيقة الإجماع الوطني التي تم التوصل إليها بين أطراف العمل الوطني الفلسطيني عام 2006 أرضية مناسبة لصياغة البرنامج السياسي المرحلي.
4. اعتبار الانتخابات التشريعية نقطة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية والتوافق الوطني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، والحيلولة دون أن تتحول إلى سبب جديد من أسباب المواجهة والصراع.

ونظراً لخصوصية المرحلة ودقة معطياتها فقد رأى بعض المراقبين أن خيار تشكيل قائمة وطنية توافقية تتمثل فيها كل الفصائل الفلسطينية بصورة عادلة يعدّ خياراً مناسباً يعزز وحدة الموقف الفلسطيني ويحول دون أن يكون التنافس في اللحظة الراهنة سبباً جديداً للانقسام، ولا يتنافى ذلك مع مبدأ الاحتكام إلى صناديق الاقتراع الذي ينبغي أن يظل الآلية الديمقراطية المعتمدة لاختيار القيادات وإفراز ممثلي القطاعات المختلفة، غير أن فرص خيار القائمة الموحدة تراجعت في ظل المعوقات العملية وتحفّظ العديد من القيادات الفلسطينية عليه.

5. استكمال المسار الانتخابي حتى نهاية حلقاته الثلاث المتفق عليها والتي تنتهي بإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، وبحيث ينضوي في إطارها جميع قوى الشعب الفلسطيني.
6. إبداء المرونة والواقعية السياسية المطلوبة من قبل مختلف أطراف العمل الوطني بهدف إنجاز الوحدة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتغليب المصالح الوطنية على المصالح الفئوية والفصائلية.

ثانياً: على المستوى العربي

1. تفعيل دور الجامعة العربية في رعاية جهود المصالحة الفلسطينية، كجزء من جهد مستدام لإنجاز المزيد من المصالحات العربية، بما ينهي حالة الانقسام والاستقطاب ويعزز آليات العمل العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية بكل محاورها.

2. وقف التدخلات السلبية في الشأن الفلسطيني، والتوقف عن ممارسة الضغوط على الأطراف الفلسطينية والتي من شأنها إعاقة جهود المصالحة وإدامة حالة الخلاف والانقسام.
3. تسهيل إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في الدول العربية التي يقيم فيها الفلسطينيون، وتجنّب وضع العراقيل أمام اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني.
4. ممارسة الضغوط على الجانب الإسرائيلي للحيلولة دون اتخاذه مواقف سلبية تجهض إجراء الانتخابات في مدينة القدس.

ثالثاً: على المستوى الدولي

1. تشجيع جهود المصالحة الفلسطينية وإسناد جهود استئناف المسار الديمقراطي وتجديد شرعية المؤسسات التشريعية والتنفيذية الفلسطينية، وتجنّب سياسة وضع الشروط فيما يتعلق بمشاركة جميع القوى السياسية الفلسطينية في العملية الانتخابية.
2. الضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف تدخلاته السلبية ومحاولاته وضع عراقيل أمام إجراء الانتخابات الفلسطينية.
3. المشاركة الفاعلة في الإشراف على سير انتخابات المجلس التشريعي والانتخابات الرئاسية، بما يضمن نزاهتها وشفافيتها، ويحول دون تزوير إرادة الناخبين.
4. قبول نتائج الانتخابات واحترام إرادة الشعب الفلسطيني، وتجنّب التعامل بازدواجية مع إرادة الناخبين ونتائج العملية الديمقراطية.

الخاتمة

إن الرهان بالأساس هو على الجانب الفلسطيني، المستفيد الأول من إنجاز المصالحة، والمتضرر الأكبر من استمرار حالة الانقسام والصراع والاستنزاف الداخلي.

ورغم أهمية الدور العربي وتأثير العامل الدولي، إلا أنّ توفّر الرغبة والإرادة الجادّة لدى الأطراف الفلسطينية لتحقيق الوحدة وحشد الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف القضية الفلسطينية، كفيل بأن يذلل العقبات ويفتح آفاقاً رحبة أمام ولوج مرحلة جديدة من التعاون والتعاضد وتكامل الأدوار.

ولقد عبّرت نسبة التسجيل العالية للمشاركة في الانتخابات المرتقبة والتي تجاوزت الـ 93%، عن توق شديد لدى الشعب الفلسطيني لتكريس النهج الديمقراطي وإعادة بناء المؤسسات وتحقيق الوحدة الفلسطينية والخروج من حالة الانقسام، والقوى الفلسطينية مطالبة باحترام إرادة شعبها والانصياع لرغباته وتطلعاته وطيّ صفحة الانقسام إلى غير رجعة.

الاتفاق السياسي الجديد 2021

هل سيقود ليبيا نحو الاستقرار؟

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ*

الملخص

دخلت الدولة الليبية في أزمة شديدة التعقيد والتشابك بعد الثورة التي أطاحت بنظام القذافي، نتيجة عدم النضج الوطني والمؤسسي الكافي لدى النخب السياسية الحاكمة لاستحقاقات المرحلة، وهو ما أسهم في تشجيع دخول قوى دولية وإقليمية اتخذت من الساحة الليبية مسرحاً ملائماً لتصفية حساباتها الاستراتيجية المتعلقة بالتدافع، وتغذية الفرقة بما يكفي لإبقاء الصراع مشتعلاً بين الفرقاء، وبرغم الجهود الأممية في مسار حل الأزمة الليبية، إلا أنها لم تحقق نتائج في جمع الفرقاء الليبيين ووقف التصعيد العسكري.

والسؤال الذي قام عليه هذا التحليل: هل تنجح الحكومة الليبية الجديدة في مواجهة التحديات الماثلة بحيث تفضي إلى تسوية حقيقية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها؟

وقد أكد التحليل على أن انتخابات رئاسة الحكومة والمجلس الرئاسي في ليبيا التي جرت في جنيف في 5 شباط/ فبراير 2021، تعدّ اختراقاً مهماً للواقع الليبي المرير، بعد الدور الكبير الذي اضطلعت به المبعوثة الأممية بالإنابة "ستيفاني وليامز"، والتي يقف خلفها الدور الأمريكي، وهو بمثابة انفراجةٍ فارقة في خط المقاربة، وخطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو إنهاء حالة الانسداد السياسي واستعادة روح الشراكة الوطنية بين فرقاء العمل السياسي الليبي.

كما خلُص التحليل إلى أن نجاح الحكومة الليبية في أداء مهامها سيبقى مرهوناً بدعم الأمم المتحدة وبعثتها للدعم، وهو ما يتطلّب اتخاذ خطوات جادة بفرض عقوبات صارمة على الأطراف المحلية المُعرقلة للحوار، وكذا الأطراف الخارجية التي تنتهك قرار حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا.

أما في حال تماونت الأمم المتحدة والقوى الدولية في احتواء الأزمة الليبية، ولم تتوافق القوى الإقليمية على خط الانتقال للوصول إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في نهاية كانون أول/ ديسمبر 2021، فإن ذلك قد يفتح الباب أمام تمديد جديد للمرحلة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، الانتخابات الليبية، المرحلة الانتقالية، الشراكة الوطنية، المصالحة الوطنية الليبية، جهود الأمم المتحدة في ليبيا.

Would the New Political Agreement 2021 Stabilize Libya?

Dr. Mohammed Al-Sheikh

Summary

After the revolution that overthrows the Gaddafi regime, The Libyan

* عميد كلية القانون، جامعة الجفرة– ليبيا.

State entered into a highly complex and interlinked crisis, As a result of the immaturity of national and institutional sufficiency of the ruling political elites as required by the phase, which has encouraged the international and regional forces to enter the Libyan territory, as an appropriate stage for settling their strategic scores concerning to pursue their interests, and increase the division to keep the conflict between the factions. Despite the United Nations efforts to resolve the Libyan crisis, it had not succeeded in gathering the Libyan protagonists, and de-escalating the military.

The question behind this analysis is: Is the new Libyan Government successful in meeting the challenges that lie ahead and leading to a genuine settlement that will ensure the return of security and stability and a unified State in its institutions?

The analysis confirmed that the elections for the Presidency of the Government and the Presidential Council of Libya, held in Geneva on 5 February 2021, are a significant change of the Libyan dystopia, following the great role undertaken by the Acting United Nations Envoy, Stephanie Williams, which the United States was behind it. It is a watershed breakthrough rapprochement of protagonists and an important step in the right direction towards ending the political impasse and restoring the spirit of national partnership among Libyan political parties.

The analysis also concluded that the success of the Libyan Government in carrying out its tasks would continue to depend on the support of the United Nations and its support mission, which would require serious steps to impose severe sanctions on domestic parties obstructing the dialogue, as well as external parties that violate arms embargo to Libya.

If the United Nations and international forces fail in containing the Libyan crisis, and regional forces do not agree on the transition plan to reach the elections scheduled for the end of December 2021, this could open the door to a further extension of the transitional phase.

Keywords: Libyan Crisis, Libyan Elections, Transitional Phase, National Partnership, Libyan National Reconciliation, United Nations Efforts in Libya.

المقدمة

في ضوء المشهد السياسي والأمني ما بعد الثورة التي أطاحت بنظام القذافي، دخلت الدولة الليبية في أزمة شديدة التعقيد والتشابك، نتيجة الارتباك في البلاد، وكيفية التعامل مع الثورة ومآلاتها، تلا ذلك أن النخب السياسية التي تولّت إدارة الشأن العام ورسم خطط سيره ما بعد

سقوط النظام، لم تكن بالنضج الوطني والمؤسسي الكافي لفهم واستيعاب استحقاقات المرحلة، وهو ما أسهم في تشجيع قوى دولية وإقليمية لاتخاذ الساحة الليبية مسرحاً ملائماً لتصفية حساباتها الاستراتيجية المتعلقة بالتدافع، وإبراز هيبة الحضور، والنفوذ والتأثير، بطرائق لا تراعي المصالح الحيوية لليبيا، بل الاستثمار في تغذية الفرقة بما يكفي لإبقاء الصراع مشتعلاً بين الفرقاء، وهو ما وصل بليبيا إلى هذا المآل الصعب.

وبرغم أهمية الجهود الأممية واستمرارها في مسار حل الأزمة الليبية، إلا أنها لم تحقق اختراقاً يذكر لجمع الفرقاء الليبيين ووقف التصعيد العسكري، بل تراجعت في اتجاهٍ أثّر على نحو رئيس في مقاربتها للأزمة الليبية، بحيث أسهمت سلبياً في تشظي الواقع الداخلي، وعززت من انقسامات الرأي السياسي بين الفرقاء، وتوسيع شرخ القوى الاجتماعية المتباينة، بما يحول دون تقاربها، لتذهب ليبيا بعدها منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، ممّا جعل خيار التسوية بين الفرقاء الليبيين مشكلة يصعب تفكيك تعقيداتها.

ولم يكتب للتهدئة ووقف إطلاق النار بين طرفي النزاع الليبي حياة إلا مع الجهود الأممية الأخيرة، ولاحت في الأفق مؤشرات إيجابية توحي بقرب انفراج الأزمة التي طال أمدها، خصوصاً بعد نجاح ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد في جنيف في انتخاب سلطة تنفيذية جديدة في 5 شباط/ فبراير2021، غير أن ذلك لا يخفي تحديات جمة تواجه حكومة عبد الحميد الدبيبة لإعادة ترتيب المشهدين السياسي والأمني، والسؤال الذي أسس له هذا التحليل: هل تنجح الحكومة الليبية الجديدة في مواجهة التحديات الماثلة بحيث تفضي إلى تسوية حقيقية تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها؟

أولاً: آلية تشكيل الحكومة والمجلس الرئاسي

بدأت مباحثات ملتقى الحوار السياسي الليبي، وانطلقت الجولة الأولى منه في تونس، بإشراف البعثة الأممية للدعم في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، بمشاركة 75 شخصية، بينهم 13 من أعضاء مجلس النواب، يقابلهم العدد نفسه من أعضاء المجلس الأعلى للدولة، بينما توزعت بقية الشخصيات على أطياف سياسية وقبلية مختلفة، وقد تم الاتفاق على خارطة طريق لمرحلة انتقالية، تضمنت توحيد السلطة التنفيذية المنقسمة منذ عام 2014، والشروع في تطبيق

حزمة من الإجراءات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، وتنتهي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 كانون الثاني/ ديسمبر 2021، بحيث تفضي إلى إرساء مؤسسات حكم دائمة[1].

بعد ذلك عقدت اجتماعات اللجنة الاستشارية لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، من 13 إلى 16 كانون الثاني/ يناير 2021، بغرض تحديد آلية اختيار سلطة تنفيذية موحدة، وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد أقرّت آلية، معقدة نسبياً، للترشح والتصويت تفادياً للفشل في انتخاب قيادة للمرحلة الانتقالية، أو فوز فريق لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة التي توافَقَ عليها أعضاء الملتقى المجتمعين في جولة تونس والمتمثلة في اختيار رئيس للمجلس الرئاسي من الشرق ونائبين له من كل من الغرب والجنوب، ورئيس وزراء من الغرب.

جرت الجولة الأخيرة من الانتخابات في 5 شباط/ فبراير2021، وتنافست خلالها، بحسب البعثة الأممية للدعم في ليبيا، قائمتان: الأولى من الأسماء المعروفة، وتضم كلاً من رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ووزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني فتحي باشاغا، وآمر المنطقة العسكرية الغربية أسامة الجويلي، والسياسي عن الجنوب وسفير ليبيا في المغرب عبد المجيد سيف النصر، وتضمّ القائمة الثانية كلاً من محمد يونس المنفي، عضو المؤتمر الوطني العام عن مدينة طبرق، وهو من مناصري ثورة فبراير، ولم يكن من الداعمين لعملية "الكرامة" التي أطلقها حفتر، وقد انضوى تحت سلطة حكومة الوفاق باعتباره سفيراً في دولة اليونان، أما نائباه، موسى الكوني فهو من الجنوب، ونائب سابق لرئيس المجلس الرئاسي، وعبد الله اللافي عضو مجلس النواب من الغرب، وهما شخصيات معتدلة، ولهما مواقف معارضة للاقتتال الداخلي بين الأطراف الليبية.

أما رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة، فهو رجل أعمال ينحدر من مدينة مصراتة، تولى عدة مهام في مؤسسات اقتصادية في فترة حكم القذافي، ولم يعرف عنه انخراطه في الشأن السياسي، وليست له مواقف سياسية تذكر من الأحداث الجارية في البلاد.

[1] انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا: حيثياته وآفاقه، العربي الجديد، 8 شباط/ فبراير 2021: https://bit.ly/3ucSXaK

وبعد فرز الأصوات أعلنت مندوبة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، عن فوز القائمة الثانية، بأغلبية أصوات أعضاء الملتقى، بـــ 39 صوتاً من أصل 74، ليكون محمد يونس المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي، وعبد الله حسين اللافي وموسى الكوني نائبين له، وعبد الحميد الدبيبة رئيساً للوزراء، وقد مثّل فشل القائمة التي يرأسها عقيلة صالح وفوز القائمة التي يرأسها محمد المنفي مفاجأة للكثيرين.

جاءت هذه النتائج بمثابة خلط جديد للخريطة السياسية الليبية، فقد اختفت أسماء كان يعتقد بأنها كبيرة ومؤثرة انتخابياً، مثل القائمة التي ضمت صالح وباشاغا وجويلي والنصر، ومقابل اختفاء هذه الأسماء، ظهرت أسماء جديدة، لعل أبرزها المنفي واللافي والدبيبة[2].

ويسود اعتقاد بأن انتخابات الحكومة والمجلس الرئاسي الجديد قد تضع حداً للمرحلة الانتقالية المستمرة منذ عام 2011، برغم أن المدة الزمنية المتبقية تعدّ فترة غير كافية نسبياً للشروع في تحقيق رؤية الحكومة وأهدافها، إذ ستواجه عراقيل سياسية وأمنية ومجتمعية واقتصادية معقدة، ربما تكون عصية على الحل في الوقت الراهن، لكنها ليست مسألة مستحيلة المعالجة.

ثانياً: عقبات تواجه الحكومة الليبية

لقد حققت ليبيا تقدماً ملحوظاً في مسار حل الأزمة وإنهاء الصراع، وبرغم المواقف المحلية والدولية والإقليمية المُرحبة باتفاق التسوية، إلا أن هناك تحديات ماثلة تواجه الحكومة الليبية الجديدة في المراحل الآتية على المستويات عدة، ولذلك يتوقع أن تواجه التشكيلة الجديدة، غير المدعومة مباشرة من قوى وازنة على الأرض، صعوبات كبيرة في المرحلة المقبلة.

إن التحدّي الأكبر سياسياً هو التحدّي الذي يشمل جميع المستويات السياسية من خلال قدرتها على تنظيم الانتخابات على أسس ديمقراطية وفي موعدها المقرر في أواخر كانون الثاني/ ديسمبر من هذا العام، وهو ما يتطلب: إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات، وكتابة دستور موحد للبلاد يرسم ملامح وشكل النظام السياسي المستقبلي في ليبيا؛ فالحيز الزمني الضيق،

[2] السنوسي بسيكري، المجلس الرئاسي الجديد في ليبيا.. فرص وتحديات، عربي21، 6شباط/فبراير 2021: https://bit.ly/3g1RnFf

والذي لا يزيد على 9 أشهر، في حال مرّت مرحلة التشكيل ومنح الثقة بسلاسة من البرلمان، من شأنه إرباك خريطة الطريق، والحيلولة دون الوصول إلى الانتخابات العامة في موعدها[3].

إن تحقيق انفراج سياسي على أرض الواقع سيظل على المحك، وسيظل التحدي كبيراً لتطبيق ما جرى الاتفاق عليه في ملتقى الحوار السياسي، خصوصاً وأن ليبيا تشهد وضعاً أمنياً غير مستقر يتسم بالهشاشة، مما أفرز جملة من التهديدات والأخطار الأمنية أمام المرحلة الانتقالية، بعضها مرتبط بالدولة ككيان وبالحالة الهشة التي تمر بها، في ظل غياب المؤسسات الأمنية والعسكرية القادرة على القيام بمهماتها، فضلاً عن حدّة الصراعات السياسية والحزبية والأيديولوجية داخلها، وانتشار عصابات وميليشيات مسلحة بموازاتها، وازدياد نفوذها وبسط سيطرتها على مناطق متفرقة من البلاد، مستغلة تآكل سيطرة الدولة، إضافة إلى بقايا تنظيم "داعش" الإرهابي.

وبرغم الدعم الكبير المتوقع من طرف البعثة الأممية، إلا أن التهديدات والأخطار المذكورة آنفاً قد تسهم بقصد أو غير قصد في عرقلة عمل الحكومة الليبية الجديدة، خصوصاً بعدما فرضت البعثة الأممية قاعدة تقسيم المناصب السياسية على الأقاليم الليبية الثلاثة، وهو ما قد يصعّب من مهمة الحكومة في سياقٍ تعدّ فيه المحاصصة والترضيات السياسية والقبلية والجهوية عامل الفرز الأهم، برغم إعلان رئيس الحكومة- الدبيبة أن خياره سيكون الاعتماد على التكنوقراط.

أما في الشأن الاقتصادي، فتبرز جملة من التحديات أمام الحكومة الجديدة، نظراً لتدهور الأوضاع نتيجة للحرب والصراع وتوقف صادرات النفط الذي يعدّ مصدر الدخل الرئيس للبلاد، والانهيار الحاصل في العملة المحلية التي تراجعت بشكل غير مسبوق، وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع المعيشية التي يكابدها الليبيون من غياب الخدمات الأساسية مثل انقطاع الكهرباء ونقص السيولة، فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة، وهو ما يتطلب المساهمة في خلق وظائف جديدة للحد من البطالة المتزايدة بين الشباب، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون التقليل من

[3] يوسف الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص211.

الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل، وتنويع هيكل الإنتاج والتصدير، وتحسين البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الخارجية عن طريق سيادة القانون.

ثمة قضية أخرى يتعين على الحكومة الجديدة معالجتها، حيث تتعمق وتتفاقم المشكلات التي يعانيها قطاع الصحة بسبب النقص الحاد في الأجهزة والمعدات وغياب الكوادر الطبية المتخصصة من ذوي الخبرة والكفاءة، وهي أحد المشاكل الرئيسة التي تواجه حكومة الدبيبة، كما يأتي وباء فيروس كورونا المستجد في مقدمة أهم القضايا التي يجب على الحكومة معالجتها على وجه السرعة.

واجتماعياً، ثمّة تحديات مرتبطة بما ترتب على حكم القذافي، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به، وما ولدّته من استقطاب حاد وشرخ اجتماعي واضح، إذ لا يمكن الحديث عن مصالحة وطنية بوجود تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم التي تنخر في المجتمع الليبي وفي وحدة صفه وثوابته الوطنية، فمن دون توافق يردم فجوة المظالم ويحقق الإنصاف بين المكونات المجتمعية الليبية لن يكون للتسوية فاعلية في تحقيق بنية مجتمعية، تساعد في نجاح المؤسسات وإعمال القانون، وتحقيق الأمن والاستقرار، إذ لا شك في أن أي مصالحة وطنية حقيقية شاملة من شأنها أن تُحدث انفراجة تسوية بين الفرقاء، وصولاً إلى رؤية شاملة للتسوية، تتجاوز هذه الأزمة التي إن طالت ستؤدي إلى مخاطر وتداعيات سلبية على ليبيا والمنطقة برمتها[4].

وعلى الصعيد الخارجي، تواجه الحكومة الليبية الجديدة تحديات عدة، في مقدمتها انعتاق الفرقاء الليبيين من ضغوط التدخلات الخارجية السلبية وإملاءاتها، وتجاوز واقع الخوف والخطوط التي ترسمها القوى الخارجية، بل الأهم من ذلك التحرر من إملاءاتها تماماً، والحذر مرة أخرى من الوقوع تحت تأثير القوى الخارجية العبثية.

فمعظم دواعي التدخل تغذي حالة الخلاف وبث الكراهية أو الصورة الذهنية لكلا الطرفين عن الآخر، وبالتالي يصعب التغلب عليها من دون توافر إرادة وطنية صادقة تتجاوز عقبة المصالح

[4] محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد21، 2018، ص42.

الضيقة الفئوية والمناطقية، ومنطق عدم الثقة، وإيمان كل طرف من الأطراف بأنه لا يمكنه تجاوز الطرف الآخر وإلغاؤه، مع إيجاد صيغ مقبولة تحمي مصالح الفرقاء جميعاً وفق منطق الشراكة الوطنية، ومن دون ذلك يصعب للحكومة الجديدة أن تتقدم باتجاه تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

وتأتي مسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي وخروج المقاتلين والمرتزقة البالغ عددهم 20 ألف عنصر مسلح، من أهم التحديات التي سوف تواجه الحكومة الجديدة، خصوصاً وأن مهلة إخراج المرتزقة من ليبيا قد انتهت، دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، الناتجة عن اتفاق 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، من إجبار المرتزقة والمقاتلين الأجانب على مغادرة الأراضي الليبية، وهو ما يوفر فرصة لعودة الصراع المسلح[5].

لكن قاعدة التسوية التي تدعمها السياسة الأمريكية مؤخراً هي الطريقة الممكنة والمثلى لتحجيم الحضور والنفوذ الروسي المتزايد، والحيلولة دون استحواذ روسيا على السوق النفطي الليبي، وهو ما بات يؤرق واشنطن ويثير مخاوفها، وربما هذا ما دفعها لغض الطرف عن حضور تركيا وتمتعها بهامش كبير لوقف التمدد الروسي وحلفائه من المعسكر العربي، وتنتظر الفرصة المناسبة لدخولها على خط الأزمة بعد أن تكون رحى الصراع قد أنهكت أطرافه، وعدم قدرة أي طرف على حسم الصراع لصالحه.

وفي ضوء الكوابح التي تواجه التسوية السياسية خارجياً، يجب على الفرقاء الليبيين الحيطة، فأي قوة دولية أو إقليمية منخرطة في الصراع العسكري الدائر، لا يرتجى منها أن تجلب حلولاً واقعية ومقبولة، فضلاً عن أن تمارس دور الوسيط والمقبول لطرفي الصراع الليبي؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن فرنسا ورغم ادّعائها السعي للمصالحة بين طرفي النزاع الليبي، وتبنيها للاتفاقيات التي عالجت هذا الملف، وآخرها اتفاق "الصخيرات" المغربية في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015، كما حاولت جمع الفرقاء الليبيين في مؤتمر باريس في 2017، ودعمت نتائج مؤتمر "برلين" في ألمانيا في 19 كانون الثاني/ يناير 2020، لكنها في الوقت نفسه، كانت تدعم طرفاً على حساب آخر، وقد تداعى الموقف الفرنسي الواضح لا سيما بعد مقتل 3 جنود

[5] منى سلمان، مجلس رئاسي جديد.. قراءة في المواقف والتحديات، مرجع سابق.

فرنسيين إثر تحطم مروحيتهم في مدينة بنغازي في 2015[6]، وهو ما خلّف إرباكاً للموقف الفرنسي، دفعها للإقرار بتدخلها إلى جانب الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، لوجستيا وعسكرياً واستخباراتياً، ناهيك عن تجهيزها لمحطة عسكرية للتحكم بالطائرات المسيرة إلى تنفيذ أهداف عسكرية ضد حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولياً، وصرّحت دبلوماسية فرنسية بالقول: "نعم، نحن ندعم حفتر، ولكن ليس إلى درجة التمكن من الوصول إلى سدة الحكم"[7].

ولذلك، يبقى الأمر مرهوناً بالإرادة السياسية للفرقاء الليبيين، ومدى جديتهم في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وإبداء المرونة الكافية في التعامل مع الملفات الشائكة وتجاوز العقبات التي قد تعرقل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة، والأمر كذلك متعلق بجدية المجتمع الدولي خصوصاً الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي لتعزيز الدور الأممي الذي تقوده الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتصويبه نحو التخلص من نفوذ وتدخلات القوى الإقليمية والدولية العبثية، بحيث يذهب الليبيون إلى تسوية شاملة تُنهي حالة الفوضى وعدم الاستقرار الذي تعاني منه البلاد منذ عام 2011.

ثالثاً: رؤية الحكومة الليبية الجديدة وآلياتها لإنجاز الانتخابات في 24 كانون أول/ ديسمبر 2021

دعا رئيس الحكومة الليبية الجديدة- عبد الحميد الدبيبة في كلمة ألقاها عبر الفيديو أمام ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد في جنيف في 5 شباط/ فبراير 2021، دعا كل القوى السياسية والاجتماعية الليبية للالتفاف حول السلطة التنفيذية الجديدة، لإعادة بناء البلاد، وأعرب عن استعداده للعمل مع الجميع باختلاف أفكارهم ومكوناتهم وأطيافهم ومناطقهم.

وعلى هذا، يمكن القول أن ثمة مجموعة من الاستحقاقات الداخلية تبقى ماثلة أمام الحكومة الليبية الجديدة، أما بشأن عقد الانتخابات العامة في 24 كانون أول/ ديسمبر من العام الحالي،

---

[6] إيمان مهذب، وغازي كشميم، الحرب في ليبيا: اصطفافات ومواقف إقليمية ودولية تفرقها المصالح ويحكمها التاريخ، الجزيرة نت، 2020/7/23: https://bit.ly/2OAyVq6

[7] سلام الكواكبي، أوروبا وأزمات الشرق الأوسط: غياب بنيوي أم تعارض مصالح؟ ضوابط التحرك الأوروبي في أزمتي (ليبيا وشرق المتوسط)، مجلة شؤون عربية، 12 أيلول/ سبتمبر 2020: https://bit.ly/38kN5Td

فقد أكد أنه سيعمل على الالتزام بإجرائها في موعدها المقرر لها وعلى أسس ديمقراطية، وسوف توفر لها وزارة الداخلية التأمين والحماية، مع اللجوء وطلب المساعدة من المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة لدعم الانتخابات لوجستياً، وأيضاً في مراقبة الانتخابات.

وذكر الدبيبة بأن ليبيا تعاني من شرخ اجتماعي كبير، وبالتالي فإن المهمة الخاصة بهذه الحكومة هي صيانة الوحدة الوطنية الليبية من أجل لمّ شمل حقيقي للصف الوطني في الداخل والخارج، كما قال بأن ليبيا "تعاني من سوء خدمات وإدارة محلية فاشلة"، وفي هذا الإطار، ركّز برنامجه على تفعيل الإدارة اللامركزية، وهو ما يأتي منسجماً مع أحد الأهداف التي يبدو أن البرنامج وضعها لمعالجة الشكوى من التسلط المركزي الذي عانى منه المواطن لعقود، وذلك بإبعاد المؤسسات التنفيذية عن التأثير السياسي لتحقيق مكاسب سياسية أو ذاتية.

وأضاف الدبيبة: "سنتخذ من التعليم والتدريب طريقاً للاستقرار"، وقد تعهد بإنهاء النزاع بين الليبيين، وحصر السلاح في يد الدولة، وتطوير العلاقات مع دول الجوار.

وحول وضع الشباب المنخرطين في المجال العسكري، تضمّن خطاب حكومته برنامجاً مفصلاً ومدروساً لاستيعابهم، وخلق فرص عمل لهم، ليس في الجيش والشرطة فقط، بل في المؤسسات المدنية أيضاً.

وبخصوص تضخم عدد الوظائف في القطاع العام، قال إن "دورة الاقتصاد هي من تحل المشكلة، من خلال فتح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة"، خصوصاً وأن 70% من ميزانية الدولة الليبية تذهب إلى الرواتب، حيث ارتفع بند الرواتب في الميزانية من 5 مليارات دولار في عام 2010، إلى 25 مليار دولار عام 2013، وعليه لا بد من ضخ الأموال للتنمية، وتفريغ القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص، والدفع به نحو الصناعات التي نحتاجها داخلياً، ولن يتأتى ذلك دون وضع دراسة حقيقية لمن يضع السياسات النقدية والمالية[8].

وبشأن مشكلة انقطاع الكهرباء اعتبر أن الأزمة استُغِلت للحصول على مكاسب سياسية، ووعد بالتركيز على حلها خلال مدة لا تتجاوز 6 أشهر، من خلال الاستفادة من تجارب دول الجوار التي واجهت المشكلة ذاتها، وبشكل أكبر أيضاً.

---

[8] مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية**، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط1، 2014، ص65.

كما وعد بحلحلة أزمة المهجرّين والنازحين في الداخل والخارج، وستكون ضمن برنامجه الخاص، وعلى قائمة أولوياته، خصوصاً من لم يثبت تورطهم في جرائم قتل أو نهب للمال العام.

ولعل المراقب لبرنامج حكومة الدبيبة يجد أنه لم يشمل حلولاً لكل الأزمات المعقدة والشائكة التي تربك المشهد السياسي والأمني والاجتماعي الليبي، كما أنه برنامج يتجاوز في جانب كبير منه السقف الزمني الممنوح لحكومته والذي لا يتجاوز 9 أشهر، هذا في حال مرت مرحلة التشكيل ومنح الثقة من البرلمان دون عراقيل، ولا يبقى في ظل الظروف الحالية أمام الحكومة الجديدة سوى التركيز على هدف واحد وهو الأكثر واقعية، إنه تحقيق سير العملية السياسية والمؤسسات الحكومية حتى الانتخابات والحفاظ على الاستقرار وصولاً إليها.

وفي ظل الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيش على وقعها الدولة الليبية منذ 10 سنوات تقريباً، يبقى هناك أمل وتفاؤل من أجل مستقبل ليبيا؛ فبالنظر إلى تركيبة الحكومة الجديدة نجدها تتميز بشخصياتها "غير الجدلية"، على اعتبار أن أعضاءها لم يكونوا منغمسين في الصراع الدائر في البلاد منذ عام 2014، ولم تكن لهم مواقف منحازة لأي من طرفي الصراع خلال الحرب الأخيرة حول العاصمة طرابلس.

إنّ التحدي الأكبر الذي سيواجه الحكومة لإعادة ترتيب البيت الليبي يتعلق بإعادة توحيد المؤسسة العسكرية وموقع خليفة حفتر في الترتيبات الجديدة، خصوصاً أن ملف قيادة الجيش يعدّ الأهم أمام إنجاز المصالحة أو عرقلتها، ويمكن للحكومة الجديدة اتخاذ خطوات نحو حل المشكلات إذا أظهرت إرادة متوازنة وقوية، وإلا فإنها ستفقد شرعيتها لدى المجتمع الليبي في وقت قصير.

خاتمة

بعد 10 سنوات مضت على نشوب الأزمة الليبية، واحتدام الصراع بين فرقاء العمل السياسي، ظلت الحلول السياسية مادة على طاولة الحوار والمفاوضات، بينما ظلت الأوضاع الميدانية عصية على الحسم العسكري لأي طرف، ولم يُكتب نَفَس التهدئة ووقف إطلاق النار إلا مع الجهود الأممية الأخيرة، التي انبثقت عن مؤتمر برلين وجنيف تسوية سياسية أثمرت عن وقف شامل ودائم لإطلاق النار، لمنح جولات الاتفاق السياسي فرصة النجاح، ثم إيجاد مخرج للتسوية ووضع مقاربات مرضية للفرقاء الليبيين.

لا شك أن هشاشة التوازنات القبلية والجهوية، وضيق المدى الزمني الممنوح للحكومة، وحدّة التدخلات الخارجية السلبية، كلها عوامل من شأنها تعقيد المشهد الليبي، وتحول دون الوصول إلى الانتخابات العامة في موعدها، فالمعطيات على الأرض تظهر بأن الكوابح أكثر من المحفزات لنجاح الحكومة في تنفيذ برنامجها المحدد لها، إذ لا تزال دعائم الفوضى والانفلات الأمني والقوى المتنفذة موجودة على الساحة، وهو ما قد يشجع عودة الصراع وعدم استقرار الأوضاع في ليبيا.

والواقع أن ما أبدته الأطراف الليبية من مرونة في الحوار وتذليل العقبات في المفاوضات الأخيرة التي عقدت في جنيف تعكس بالفعل مدى جدية الفرقاء الليبيين للتوصل إلى حل سياسي وإنهاء الأزمة القائمة، إلا أنه من الأهمية بمكان أن تضطلع منظمة الأمم المتحدة بدور أكثر حضوراً وأكثر فاعلية في تعاملها مع الأزمة الليبية، من خلال المساعي لنزع أي سلاح خارج مؤسسات الدولة خلال إطار زمني محدد، وبفرض عقوبات صارمة على الأطراف المحلية المُعرقلة للحوار، وكذا الأطراف الخارجية التي تنتهك قرار حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا خارج إطار الحكومة الشرعية، أما في حال تهاونت الأمم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة في احتواء الأزمة الليبية، ولم تتوافق القوى الإقليمية الفاعلة في المشهد الليبي على خط الانتقال للوصول إلى الاستقرار فإن التوتر سيكون سيد الموقف، وسيكون لها تأثير قوي على مآل الأوضاع السياسية مستقبلاً في ليبيا، ليتكرر سيناريو ربما أشبه بسيناريو الصخيرات والمجلس الرئاسي المنبثق عنه، ما قد يفتح الباب أمام تمديد جديد للمرحلة الانتقالية.

التطبيع المغربي - الإسرائيلي 2020

حسابات التوقيت ومآلات الصفقة

أ. عمر الجبالي*

الملخص

يسلط التقرير الضوء على التطبيع المغربي بوصفه نقطةً هامةً في تاريخ العلاقات العربية- الإسرائيلية حيث يرصد تاريخ العلاقة بين الطرفين وجوانب الخصوصية فيها، وإلى أي حد ساهمت الدوافع التي ساقها المغرب انطلاقاً من تلك الخصوصية في تبرير اتفاقه، وإلى أي مدى يمكن لهذا الاتفاق أن يؤسس لتطبيعٍ واسع بين البلدين استناداً لرؤاهما وواقعهما.

ورأى التقرير أن المغرب، بحكم علاقاته التاريخية بالشعب الفلسطيني، وما تمليه عليه مواقعه الإسلامية والعربية التي يتمسك بها، يجد نفسه مطالباً بإثبات نجاعة التطبيع مع إسرائيل فيما يخدم مصلحة الفلسطينيين وحقوقهم، وأن ما حققه من إنجاز في سبيل الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء غير كافٍ له، ويحتاج لحملات دبلوماسية دولية وإقليمية لتثبيته أمام المجتمع الدولي والأطراف المؤثرة في قضية الصحرا، خصوصاً إن أراد تقوية هذا الاعتراف وتعزيزه على المدى البعيد.

وخلُص التقرير إلى أنّ رهان الدول العربية لحل أزماتها الوطنية على حساب التطبيع مع إسرائيل عبر البوابة الأمريكية كما في النموذج المغربي، يعمق الشرخ العربي- العربي ويفوّت فرصة أي تعاونٍ عربي مشترك لحل القضية الفلسطينية ويكون للطرف العربي فيه دور الداعم المرجح للموقف الفلسطيني لا المعطل أو المثبط بتقوية موقف الاحتلال الإسرائيلي، كما أن تطبيع العلاقات المغربية مع إسرائيل كسائر التطبيع العربي من حيث إنه لا يحتوي إسرائيل، بل يقف عاجزاً أمام سياساتها الآخذة بالتسارع نحو أقصى اليمين ويطيل من عمرها ويزيد الضغط على أهل فلسطين، فضلاً عن انعكاساته على الصف العربي وتفويته لأي فرصة أمام تنسيق عربي موحد سواء في سبيل استرجاع الحقوق الفلسطينية، أو تخفيف الوطأة الإسرائيلية على الفلسطينيين بشكل خاص وعلى استقرار المنطقة العربية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: المغرب، إسرائيل، التطبيع، القضية الفلسطينية، يهود المغرب، الصحراء الغربية، حزب العدالة والتنمية المغربي.

Moroccan-Israeli Normalization 2020:

Its Time and What the deal comes to

Mr. Omar Al-Jabali

Summary

On the evening of 10 December 2020, former United States President Donald Trump announced, on his Twitter page, a "great historic

---

* **مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردنّ، يحمل درجة الماجستير في العلاقات الدولية/ جامعة كوفنتري- لندن.**

achievement" through the agreement of the Israeli and Moroccan sides to establish full diplomatic relations, which coincided with his announcement by another tweet of his country's recognition of Moroccan sovereignty over Western Sahara. It appeared to be a tripartite agreement through which Morocco's sovereign position on the territory of the Sahara was strengthened in exchange for its resumption of normalization of relations with the Israeli side.

This report highlights Moroccan normalization as an important point in the history of Arab-Israeli relations. The report monitors the history of the relationship between the two parties and the privacy aspects of Moroccan normalization, and to the extent that Morocco's motives based on that and to what specificity have contributed to the justification of its agreement extent can such an agreement be based on broad normalization between the two countries based on the political visions and internal and international realities of the parties.

The report concludes that the Arab States' concern to resolve their national crises, at the expense of normalization with Israel through the United States, as in the Moroccan model, deepens the Arab-Arab divide and misses the opportunity for joint Arab cooperation to resolve the cause of Palestine. The normalization of Moroccan relations with Israel, like other Arab normalization, encourages the policies of the occupying Power, which are accelerating to the far right, prolonging its lifespan and increasing the pressure on the landowners, as well as its implications for the Arab party and its loss of any opportunity for unified Arab coordination, both for the restoration of Palestinian rights and for the alleviation of the brunt of Israeli on the Palestinians in particular and the stability of the Arab region in general.

Keywords: Morocco, Israel, Normalization, The Palestinian cause, Jews of Morocco, Western Sahara, Donald Trump, Justice, and Development.

المقدمة

مساء العاشر من كانون أول/ ديسمبر 2020، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عبر صفحته على موقع تويتر، عن تحقيق "إنجاز تاريخي عظيم" عبر اتفاق الجانبين الإسرائيلي والمغربي على تأسيس علاقات دبلوماسية كاملة، الأمر الذي تزامن مع إعلانه عبر

تغريدة أخرى اعتراف بلاده بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية[1]، فيما بدا كونه اتفاقاً ثلاثياً تم من خلاله تعزيز الموقف المغربي السيادي على أراضي الصحراء مقابل استئناف تطبيعه للعلاقات مع الجانب الإسرائيلي، فيما أكدت مصادر أن الاتفاق قد اشتمل أيضاً على صفقة سلاح أمريكية للمغرب بأكثر من مليار دولار، فضلاً عن تعهدات أمريكية بتنفيذ استثمارات في المغرب بنحو 3 مليارات دولار على مدى 3 سنوات قد تذهب لبناء ميناء في مدينة الداخلة الصحراوية على الأطلسي[2].

وتبع إعلان الإدارة الأمريكية بيان للديوان الملكي المغربي الذي أكد تمسّك المغرب بأدواره للدفاع عن القضية الفلسطينية، وتأكيده على دعم إقرار سلام شامل ودائم على أساس حل الدولتين، ومبيناً ما اشتمل عليه اتفاق التطبيع الذي جاء حسب الإعلان الملكي رعايةً لمصالح اليهود المغاربة في إسرائيل[3]، والذي سيكون حسب الإعلان عبر ما يلي:

1- تسهيل الرحلات الجوية المباشرة لليهود من أصل مغربي وللسياح الإسرائيليين من وإلى المغرب.
2- استئناف الاتصالات الرسمية الثنائية والعلاقات الدبلوماسية في أقرب الآجال.
3- تطوير علاقات مبتكرة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، ولهذه الغاية، العمل على إعادة فتح مكاتب للاتصال في البلدين، كما كان سابقاً ولسنوات عديدة، وحتى عام 2002.

تبع ذلك الإعلان اتصالٌ بين العاهل المغربي محمد السادس ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وتوقيع اتفاقيات تعاون في العاصمة الرباط حضره العاهل المغربي ووقعه رئيس

---

[1] Financial Times. 2020. "Israel And Morocco Agree To 'Full Diplomatic Relations', Says Trump". *Financial Times*, at: https://bit.ly/39zwJXs

[2] مركز الزيتونة للدراسات، "المسارات المحتملة للتطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية" (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر)، ص 3-4.

[3] وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. 2020. "بلاغ للديوان الملكي حول تطبيع العلاقات مع إسرائيل واعتراف أمريكا بمغربية الصحراء ."*موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج*، في: https://tinyurl.com/35d67jd2

حكومة العدالة والتنمية سعد الدين العثماني وبعض من وزراء الحكومة، إضافة لمستشار الأمن القومي الإسرائيلي مائير بن شبات ذي الأصول المغربية وجاريد كوشنر صهر ومستشار الرئيس الأمريكي[4].

وحيث تباينت ردود الفعل الدولية والإقليمية والشعبية بين مرحب ومبارك للإنجاز المغربي، خاصةً على صعيد الاعتراف بالصحراء، وآخر مندّد بالقرار معتبراً إياه ارتداداً على مواقف المغرب التاريخية الداعمة للقضية الفلسطينية، وتبنياً للمغرب لحلول الطرف الواحد فيما يخص قضية الصحراء بعيداً عن الأطراف الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية.

ويتناول هذا التقرير التطبيع المغربي بوصفه نقطةً هامةً في تاريخ العلاقات العربية-الإسرائيلية، بحكم أهمية المغرب السياسية والاستراتيجية، والعلاقات التي تحكمه تاريخياً بالنضال الفلسطيني من جهة، والإسرائيليين اليهود من أصل مغربي من جهة أخرى، إضافة لطبيعة الصفقة التي تم التطبيع من خلالها وانعكاساتها على واقع المغرب السياسي وعلاقاته الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث يرصد التقرير جوانب الخصوصية في التطبيع المغربي، وإلى أي حدّ ساهمت الدوافع التي ساقها المغرب انطلاقاً من تلك الخصوصية في تبرير اتفاقه، وإلى أي مدى يمكن لهذا الاتفاق أن يؤسس لتطبيعٍ واسع بين البلدين استناداً لرؤى الطرفين السياسية وواقعهما الداخلي والدولي.

حساسية التوقيت وخصوصية المغرب

يمكن للمطّلع على حيثيات التطبيع المغربي- الإسرائيلي أن يلمح خصوصيةً معينة يتميز بها البلد المغاربي على بلدان التطبيع العربية الأخرى بشكل خاص، والبلدان العربية والإسلامية بشكل عام، فالمغرب أول دولة مغاربية تقيم علاقات مع إسرائيل، حتى قبل إعلان ترامب، وهي أيضاً الدولة العربية الثانية، بعد مصر، من حيث عدد السكان تطبع العلاقات، وهي الدولة ذات الموقع الاستراتيجي، جغرافياً وسياسياً، التي تدمج بين أفريقيا والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وهي الدولة العربية التي ترأس لجنة القدس في منظمة التعاون الإسلامي، وتعدّ الجالية اليهودية ذات الأصول المغربية أكبر جالية فاعلة من أصول عربية داخل المجتمع الإسرائيلي، كما أن في

[4] Eljechtimi, Ahmed. 2020. "Morocco Hosts Israeli Envoys, Kushner To Flesh Out New Relations". *Reuters*. At: https://bit.ly/3whg0lK

المغرب مواطنين يهوداً، بالإضافة لكون العلاقات المغربية- الإسرائيلية ليست وليدة اللحظة، بل كانت قد بدأت إرهاصاتها مع مراحل مبكرة من التطبيع العربي- الإسرائيلي.

أما على الصعيد المغربي الداخلي فقد تبنّى المغرب إصلاحات دستورية واسعة إبان احتجاجات الربيع العربي سهّلت من عبوره عنق الزجاجة، حيث لا زالت تلك الإصلاحات تضع المغرب تحت مراقبة الأنظمة العربية، خاصة الملكية منها، كونها أكثر ملكية تبنياً للديمقراطية[5] بعد 10 أعوام من إعلانها تلك الإصلاحات في آذار/ مارس 2011، وهي الإصلاحات التي أوصلت حزباً ذا مرجعيةٍ إسلامية إلى سدة الحكم حتى الآن.

أما عن حساسية التوقيت فإن توقيع الاتفاق جاء بُعيد حسم الانتخابات الأمريكية، بعيداً عن التجديد للإدارة الجمهورية بانتظار إدارة ديمقراطية جديدة، وعلى أعتاب انتخابات إسرائيلية رابعةٍ خلال عامين، بعد أن فشل بنيامين نتنياهو في نيل ثقة الأغلبية السياسية، وبات باحثاً عن كل ما يعزز أرصدته الانتخابية، وينأى به بعيداً عن احتمالات خسارة الحصانة، وربما الزج بالسجن، حال تنحيه عن كرسي رئاسة الحكومة، هذا فضلاً عن حساسية التوقيت بالنسبة للمملكة المغربية التي يرقب الحزب الحاكم فيها التجديد لنفسه في انتخابات قادمة تبدو صعبة في ظل ظروف داخلية يشهدها الحزب منذ إعفاء أمينه العام السابق عبد الإله بن كيران عام 2017، إضافةً للتطورات العسكرية على منفذ الكركرات الحدودي جنوب الصحراء الغربية، ومع أنها قد تكون انتهت سريعاً، لكنها سلطت الضوء على احتمال تجدد النزاع في الصحراء الذي ظل هادئاً نسبياً طيلة 30 عاماً منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في العام 1996[6].

تاريخ العلاقات المغربية - الإسرائيلية

مع إعلان انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام 1948 كانت المغرب لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي، ومع ذلك، لم يتوان المغاربة عن المشاركة في الجيوش العربية لصد العدوان الإسرائيلي على فلسطين، كما حرص سلطان المغرب محمد الخامس على

[5] الخشالي عباس. 2011. "الإصلاحات الدستورية في المغرب بين الترحيب المتحفظ والرفض، في: https://bit.ly/3m8POVs

[6] Mirilovic, Nikola, and David S. Siroky. "International recognition, religion, and the status of Western Sahara." Acta Politica (2020): 1-19.

وضع المغرب إلى جانب الدول العربية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي[7]، وبعد استقلال المغرب عام 1956، وحتى وفاة محمد الخامس، ظلت السلطات المغربية تضع قيوداً على هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل، والتي لم تتوقف منذ مراحل مبكرة من المشروع الصهيوني[8].

لكن، ومع تولي الحسن الثاني إدارة البلاد عام 1961، توصّل الجانبان برعاية فرنسية-أمريكية إلى اتفاق بشأن هجرة يهود المغرب إلى إسرائيل، الأمر الذي تبعه تعاون الجانبين سراً على مستويات عدة دبلوماسية وعسكرية وأمنية تُوّجت بإعلان المغرب إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل عقب توقيع اتفاق السلام الفلسطيني- الإسرائيلي 1993، لكن المغرب ما لبث أن أعلن تجميد العلاقات مع الجانب الإسرائيلي إثر اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، والتي بقيت معلّقة حتى إعلان ترامب في كانون أول/ ديسمبر 2020 عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد تطبيع ثلاث دول عربية: الإمارات والبحرين والسودان، علاقاتها مع إسرائيل في غضون الأشهر الأخيرة من ولاية الرئيس الأمريكي السابق.

اليهود المغاربة في إسرائيل

بدأت هجرة يهود المغرب إلى إسرائيل في عهد مبكر من تأسيس الدولة، ورغم وضع المغرب قيوداً على هجرة أبنائه اليهود، ومنحهم كامل الحقوق الوطنية والسياسية في عهد الملك محمد الخامس، إلا أن الاتفاق المغربي- الإسرائيلي الذي تلا تسلّم الحسن الثاني زمام الحكم في المغرب للسماح ليهود المغرب بالهجرة[9] إلى إسرائيل، إضافة إلى كون اليهود المغاربة في إسرائيل من أكثر الجاليات إنجاباً، قد ساهما في جعلهم يشكلون على أقل تقدير عُشر المجتمع اليهودي في إسرائيل، حيث يُعدّون الطائفة اليهودية الأكثر تعداداً في إسرائيل بعد اليهود الروس[10]، ما جعل من الممكن لكثير من أبناء الجالية تقلد مناصب سياسية وعسكرية مهمة منذ تأسيس الدولة وحتى يومنا هذا.

---

[7] بطة، آمنة. "النشاط الصهيوني وتأثيره على يهود المغرب الأقصى 1897-1964م." رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، (2018): 45-55.

[8] المرجع السابق.

[9] المرجع السابق.

[10] فاطمة الحسن. "يهود المغرب وإسرائيل." *البحثية* 3، (2015): 67.

وتبعاً لكون اليهود المغاربة أكثر انخراطاً في الأحزاب الدينية الإسرائيلية، تحاول الأحزاب اليمينية استرضاء أصواتهم الانتخابية وإسناد مهام وزارية وحكومية مهمة لهم في كل تشكيل حكومي، حتى إن بنيامين نتنياهو قد اختار لحكومته الائتلافية الأخيرة 10 وزراء من أصول مغربية من أصل 35 وزيراً[11]، ليديروا حقائب مهمة، منها الأمن الداخلي والاقتصاد والصناعة وشؤون القدس، إضافةً إلى رئاسة الكنيست.

ومن الواضح أن أصول اليهود المغربية من المتدينين لم تمنعهم من المشاركة في الخدمة الإجبارية في جيش الدفاع الإسرائيلي والمساهمة في حروبه ضد العرب والفلسطينيين على طول تاريخ الصراع، فضلاً عن تبنّيهم مواقف عدائيةً تجاه العرب والفلسطينيين داخل المجتمع الإسرائيلي، والتعبير عن رؤى متطرفةٍ في كثير من المناسبات، حتى بعد توقيع اتفاقيات التطبيع؛ فمثلاً يتبنّى حزب شاس الديني، والذي يرأسه وزير الداخلية الحاخام آرييه درعي المولود في المغرب، يتبنى سياسيات معادية للعرب، حيث يرفض منح الجنسية لعرب الداخل ويعارض إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين، كما أثارت تصريحاته الأخيرة عقب اتفاقيات السلام مع البحرين والإمارات الجدل حيث وصف العرب وحكامهم بدوابِّ النبي موسى وعبيد اليهود الذين لا يصلحون إلا للركوب[12].

كما أن وزير الأمن الداخلي عن حزب الليكود أمير أوحانا المولود لأبوين مغربيين أيضاً، عارض مؤخراً تطعيم الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ويتهمه الفلسطينيون بأنه الوزير الأكثر تطرفاً فيما يخص الحقوق الفلسطينية والإسلامية في القدس، وبتبنّي سياسات التهويد للمدينة المقدسة، الأمر الذي لا يتورع عنه وزير شؤون القدس نفسه في الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب البيت اليهودي اليميني رافي بيريتس ذو الأصول المغربية الداعي لتوحيد القدس الشرقية والغربية تحت السيادة الإسرائيلية، والمعارض لكل ما يثبّت المقدسيين في بيوتهم، سواء من خلال ترميم بيوتهم أو السماح لهم بالبناء وتسجيل منشآتهم.

---

[11] تايمز أوف إسرائيل، 2020، "مناصب وزراء الحكومة الإسرائيلية الجديدة الـ 35"، في: https://bit.ly/3sEyjik ،*Ar.Timesofisrael.Com*

[12] أبو عامر، عدنان، "ساسة الاحتلال من أصول مغربية: عنصرية مستمرة رغم "التطبيع"، *عربي21*: https://bit.ly/3fxtMuq

إن إصرار المغرب على تعريف اليهود من أصول مغربية في إسرائيل كمواطنين مغاربة متعددي الجنسية يضعه في موقف محرج أمام مواقف أولئك الإسرائيليين ضد العرب والفلسطينيين، سواء على مستوى النخب الإسرائيلية اليمينية أو أفرادهم الملتزمين بتأدية الولاء لدولة إسرائيل والخدمة في جيشها، ما يعني أن ثمة مواطنين مغاربة ستلاحقهم شبه القتل والتهجير وتدمير منازل الفلسطينيين وسرقتها، الأمر الذي تعارضه غالبية المجتمع المغربي المسلم، ويتناقض والدور الذي ظل المغرب يعلنه بالنسبة للقضية الفلسطينية حتى في نص إعلانه عودة العلاقات مع الجانب الإسرائيلي.

الواقع السياسي المغربي والتطبيع

بعد 9 سنوات من إعلان الملك محمد السادس للإصلاحات الدستورية في آذار/ مارس 2011 إبان الاحتجاجات التي شهدتها المملكة ووافق عليها المغاربة في استفتاء تموز/ يوليو 2011[13]، بدا أن القوى السياسية المعارضة في المغرب أضحت أكثر قدرة على الوصول إلى الحكم وتمثيل قواعدها الشعبية وأيديولوجياتها الفكرية في مساحة من الفعل السياسي، أتاحتها تلك الإصلاحات من خلال تخلي الملك عن جزء من سلطاته الدستورية لصالح الحكومة والبرلمان، ومنذ ذلك الحين يتربع حزب العدالة والتنمية، المعارض سابقاً، على سدة الائتلاف الحاكم في المغرب، وهو المعروف منذ تأسيسه عام 1967 بخلفيته الإسلامية الرافضة لأي تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، والذي بدا واضحاً من خلال تصريحات مسؤوليه في مناسبات عديدة كان آخرها تصريح الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني[14] في آب/ أغسطس 2020 الذي أكد فيه موقف المغرب الرافض للتطبيع مع دولة الاحتلال في معرض رده على شائعات التطبيع المغربي التي رافقت توقيع كل من الإمارات والبحرين اتفاقيات "أبراهام" للتطبيع مع إسرائيل قبيل الإعلان الأمريكي لحاق المغرب بأشهر قليلة.

---

[13] عبـــد اللاوي، سامية. السلطة التنفيذية في ظل التعديلات الدستورية الجديدة في الدول المغاربية- الجزائر، تونس، المغرب، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر (2019): 111.

[14] القدس العربي. 2020. "العثماني: المغرب يرفض تطبيع العلاقات مع "الكيان الصهيوني." *القدس العربي، في:* https://bit.ly/3sSxZNj

هذا التحول المفاجئ في موقف الحزب الإسلامي، والذي بدا فيه الحزب مجبراً على تبنّي موقف الملك، المعنيّ دستورياً بالشؤون الخارجية، في مفاضلة وطنية صعبة وضعت المصالح السيادية في الصحراء المغربية واستئناف العلاقات مع إسرائيل في خانة واحدة، واصطناع أزمة محتملة بين الحزب والديوان الملكي وتفويت فرصة حل المعضلة الوطنية المغربية الأكبر في تاريخ المغرب الحديث في الخانة الأخرى، وما رافقه من احتجاجات شعبية وحزبية داخلية رافضةٍ لموقف الحزب، كل هذا فتح الباب واسعاً أمام أسئلة مستقبل الإصلاح السياسي في المغرب ومدى ثقة الشارع المغربي بفاعلية تلك الإصلاحات لترجمة توجهاتهم الانتخابية، فضلاً عن مستقبل الحزب الحاكم، وهو الذي يعيش، حتى قبل توقيع أمينه العام على اتفاق التطبيع، أزمات داخلية منذ إعفاء أمينه العام السابق عبد الإله بن كيران في آذار/ مارس 2017، وفي وقت تستعد البلاد فيها لانتخابات تشريعية وبلدية في النصف الثاني من العام الحالي 2021.

وقد تكون خسارة الحزب في أول محطة انتخابية بعد توقيع اتفاق التطبيع من خلال الانتخابات التشريعية الجزئية في دائرة الرشيدية (قصر السوق سابقاً جنوبي شرق المغرب)، أحد أهم معاقل الحزب، والتي حل فيها ثالثاً خلف حليفيه في الائتلاف الحاكم، وبخسارة أكثر من 60% من قاعدته التصويتية، حوالي 17 ألف صوت، مقارنة بآخر انتخابات برلمانية فاز فيها قبل 4 سنوات[15]، أحد المؤشرات على الأزمة التي يعيشها الحزب داخلياً وشعبياً، ويعد توقيع أمينه العام على اتفاقية التطبيع بالنسبة لبعض المراقبين أحد مسبباتها التي ألقت بظلالها على شباب الحزب وماكينة الحزب التصويتية.

غير أن هناك من يقلل من أثر اتفاقية التطبيع على هياكل الحزب وشعبيته، ويعزو انتكاسته في انتخابات الرشيدية لأسبابٍ خاصة بطبيعة الدائرة الانتخابية وأداء العدالة والتنمية فيها في الدورة السابقة، وأن فرصة الحزب لاقتناص حكومة ثالثة لا تزال قائمة، وأن ماكينة الحزب الانتخابية لا تزال قوية خصوصاً في ظل ترهّل الأحزاب المنافسة ورصيد الحزب المعقول من الإنجازات التنموية والوطنية، والتي يعد ملف الصحراء، وإن كان قد ارتبط بالتطبيع، أحد علاماتها الفارقة[16].

---

[15] عادل نجدي، 2021. ""العدالة والتنمية" المغربي يخسر أحد معاقله: بداية تراجع انتخابي؟، *العربي الجديد*، في: https://bit.ly/2PJcQ9A

[16] المرجع السابق.

قضية الصحراء الغربية

كان الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية الكاملة على أراضي الصحراء الغربية، في كانون الأول/ ديسمبر 2020، كلمة السر في الاتفاق المغربي- الإسرائيلي، والمغرب الذي ما فتئ طيلة 3 عقود خلت يحشد الأطراف الدولية باتجاه رؤيته لحل النزاع في الصحراء، والتي يعتبرها جزءاً من أراضيه التاريخية، على أساس حكم ذاتي صحراوي تحت السيادة المغربية، وظل يصطدم بعراقيل دولية وإقليمية رغم سيطرته على أكثر من 80% من أراضي الصحراء منذ عام 1991[17]، وهي العراقيل التي ظلت مانعاً أمام اعتراف دولي كامل بتلك السيطرة، وحائلاً دون استغلالٍ كامل للمغرب لثروات الصحراء السمكية والمعدنية والاستراتيجية.

وبعد التطورات العسكرية على معبر الكركرات الحدودي جنوب المغرب، والتي استطاع الجيش المغربي إخمادها سريعاً، يرى البعض بأن الإعلان عن الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء جاء بمثابة قطع للطريق أمام جبهة البوليساريو والأطراف الداعمة لها للدفع باتجاه تجديد الصراع المسلح في مناطق الصحراء الخاضعة للسيطرة المغربية.

وإن كان يبدو للناظر أن الاتفاق الأمريكي- المغربي قد فك عقدة الصحراء بالنسبة للمغرب، لكن لا تزال الجزائر، جارة المغرب، متحفظة على خطوات المغرب، والتي لا تزال تتبنّى مع حليفتها جبهة البوليساريو، وكذلك الأمم المتحدة، الدعوة لاستفتاء تقرير مصير للشعب الصحراوي الذي ظلت تعارضه المغرب[18].

ولذلك، وحتى وإن بدت الخطوة المغربية- الأمريكية مهمة في طريق انتزاع المغرب لاعتراف دولي بسيادته على الصحراء، فلا يزال على المغرب انتظار ما سترشح عنه سياسات وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة التي بدأت الدعوات من داخل مجلس الشيوخ لها بالتراجع عن قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب "غير الصائب" بالاعتراف بمغربية الصحراء[19]، فضلاً عن

---

[17] Zunes, Stephen, and Jacob Mundy. Western Sahara: War, nationalism, and conflict irresolution. Syracuse University Press, 2010.

[18] سي إن إن عربية. 2020. "بيان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء" *CNN Arabic* في: https://bit.ly/3ma7T5x

[19] Middle East Eye. 2021. "Senators Urge Biden To Undo US Recognition Of Morocco's Claim To Western Sahara". Middle East Eye, at: https://bit.ly/3rIimX4

كون الاتحاد الأوروبي لم يحسم أمره بعد حول مغربية الصحراء، حيث لا تزال اتفاقيات التجارة المغربية– الأوروبية منظورة أمام محكمة العدل العليا الأوروبية من خلال طعون تقدمت بها جبهة البوليساريو فيما يخص المنتجات الصحراوية التي يصدّرها المغرب لمناطق الاتحاد الأوروبي[20].

وعليه، يبدو أن الجولة التي كسبها المغرب مع الإدارة الأمريكية السابقة لا تزال أمام تحدي اجتياز جولات أخرى؛ فالاعتراف الأمريكي قد بدا هشاً في اللحظات الأولى من رحيل ترامب، وهو في أفضل الأحوال لا يعدو كونه اعتراف دولةٍ، على أهميتها وقوتها، وليس اعترافاً أممياً مريحاً، فلا الاتحاد الأفريقي ولا جامعة الدول العربية ولا الاتحاد الأوروبي أطراف في الاعتراف، ما يعني أن طريق المغرب للاعتراف الدولي القويّ طويل، وليس من الواضح بعد إن كان المغرب مستعداً لإقحام ورقة التطبيع مع الجانب الإسرائيلي كوسيلة ضغط كلما لاحت محاولات التشكيك بسيادته على الصحراء، خاصةً أن لا مكاسب استراتيجية واضحة بعد للتطبيع المغربي العلني تجعله ثابتاً استراتيجياً لا يتنازل المغرب عنه بغض الطرف عن مآلات الاعتراف بمغربية الصحراء.

انعكاسات التطبيع على القضية الفلسطينية

بدا واضحاً أن سياق الإعلان عن إعادة العلاقات المغربية– الإسرائيلية لم يغفل التركيز على رؤية المغرب لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين من خلال استمرار مسار المفاوضات، وعدم تنازل المغرب عن التزاماته بدعم القضية الفلسطينية، والذي أكد عليه الاتصال الذي تلا إعلان الاتفاق بين الرئيس الفلسطيني والعاهل المغربي[21]، الأمر الذي إن بدا تمسكاً مغربياً بحقوق الشعب الفلسطيني لكنه قد يوحي فعلياً بخسارة القضية الفلسطينية للموقف المغربي عبر تحوله من داعم للنضال الشعبي الفلسطيني إلى داعٍ للتوسط والحوار، وقد لا يبدو المغرب متنصلاً من التزاماته تجاه القضية وأصحابها، ولكن من الممكن القول إن قوة انحيازه لحقوق الشعب الفلسطيني ستخفّ بُعيد استئناف العلاقات مع إسرائيل.

غير أن بعض المحللين يستند إلى مؤشراتٍ عدةٍ في كون الاتفاق المغربي مع إسرائيل لن

---

[20] دويتش فيليه. 2021. "محكمة العدل الأوروبية تنظر مجدداً في ملف الصحراء الغربية"، *DW.COM*، في: https://bit.ly/2PLyQAu

[21] وكالة الأناضول. 2020. "ملك المغرب يؤكد لعباس تمسك بلاده بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين، *Aa.Com.Tr*. في: **https://bit.ly/39xpAai**

يذهب بالعلاقات إلى أبعد مما ذهبت به اتفاقيات التطبيع مع الأردن ومصر[22]، بمعنى أن التعاون سيظل حبيس المستويات الدبلوماسية والاقتصادية الضيقة، ومرهوناً بالمزاج الشعبي المغربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، وتفاعلات تلك القضية على الأرض، فالحزب الحاكم في المغرب ذو مرجعية إسلامية، وهو رافض للتطبيع من حيث أدبياته السياسية وقواعده الشعبية، وإن أبدت نخبه في الحكم خلاف ذلك، وهو على أبعد تقدير سيوفر غطاء للتطبيع بأضيق حدوده ولكنه لن يرعاه.

والعاهل المغربي لا يزال متمسكاً بالمنصب الفخري رئيساً للجنة القدس المعنية بالدفاع عن المدينة في الإطار الإسلامي- منظمة التعاون الإسلامي، وهو لا يزال مسؤولاً عن ذراعها التنفيذي- وكالة بيت مال القدس الشريف، والتي تتخذ من الرباط مقراً لها، وهي وكالة تُعنى، بناء على لوائحها التأسيسية، بإنقاذ القدس الشريف، والحفاظ على المسجد الأقصى والأماكن المقدسة، وتراثها الديني، والحضاري والثقافي، والعمراني[23].

فضلاً عن أن المزاج الشعبي والمدني المغربي كان رافضاً في مجمله لربط التطبيع بالقضية الوطنية الصحراوية.

هذه المعطيات وغيرها تجعل الاتفاق المغربي- الإسرائيلي معرضاً دائماً للتجميد، مثلما حدث للعلاقات المغربية- الإسرائيلية إبّان انتفاضة الأقصى، خصوصاً في ظل انحياز انتخابي داخل إسرائيل نحو حكومات اليمين المتطرف الذي لا يُخفي موقفه السلبي من عملية السلام، ورغبته في التوسع بالاستيطان، وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس والضفة، وهو ما سيشكل حرجاً دوماً للمنظومة الحاكمة المغربية.

خاتمة

قد يكون المغرب مثل من أقدم على صفقة تبادلية صعبة بدا من خلالها كمن ينتزع الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء في الثواني الأخيرة من فترة دونالد ترامب الرئاسية، ويفوز

---

[22] مركز الزيتونة للدراسات، "المسارات المحتملة للتطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية" (بيروت: كانون الأول)، ص 10-13.

[23] المرجع السابق.

بإنجاز وطني أرّق صانع القرار لعقود مقابل العودة لمسار تطبيعي أكثر علنيةً اعتاد المغرب أن يدير رحاه بشيء من السرية، لكنه وفي الوقت نفسه قد وقف أمام تحديات جديدة على مستويات داخلية وإقليمية ودولية؛ فالمملكة مقْدِمة على انتخابات ليست سهلة على التجربة المغربية ولا على الحزب الحاكم المُطالَب بتقديم تبريرات حقيقية لقواعده الشعبية المعارضة للتطبيع، بالإضافة إلى تحديد استراتيجية واضحة من التطبيع إذا نجح بتشكيل الائتلاف الحاكم مرةً أخرى.

والمغرب أيضاً، وبحكم علاقاته التاريخية بالشعب الفلسطيني، وما تمليه عليه مواقعه الإسلامية والعربية التي لم يزل متمسكاً بها، يجد نفسه مطالباً بإثبات نجاعة ما أقدم عليه من التطبيع مع إسرائيل فيما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه المنتزعة، فضلاً عن أنه بات مطالباً بإعادة ترتيب شبكة علاقاته الإقليمية والدولية، خصوصاً بعد ما حققه من إنجاز في سبيل الاعتراف الأمريكي الذي لا يزال، على أهميته، غير كافٍ للمغرب، ويحتاج لحملات دبلوماسية دولية وإقليمية لتثبيته أمام المجتمع الدولي والأطراف المؤثرة في المعادلة الصحراوية، خصوصاً إن أراد المغرب تقوية هذا الاعتراف وتعزيزه على المدى البعيد.

إن ما يمتلكه المغرب من خصوصية تتعلق باليهود من أصل مغاربي في إسرائيل، واستدعائه لها في كل خطوة تطبيعيه مع دولة الاحتلال، لم يعد يبرر للمغرب تطبيعه بقدر ما قد يحرجه بسبب مواقف نخب اليهود المتدينين الصهاينة ذوي الأصول المغربية، وتضع المغرب أمام استحقاق لا بد منه لتعريف معاني المواطنة المغربية للمواطن الإسرائيلي من أصول مغربية بشكل واضح، وحدود تقاطعها وتعارضها مع الهوية الوطنية المغربية الجامعة المنبثقة أصلاً من الثقافة العربية والإسلامية والأمازيغية جنباً إلى جنب والثقافة اليهودية، إضافةً إلى اتخاذ موقف واضح من المواقف والأفعال العدائية التي يبديها بعض اليهود المغاربة في إسرائيل تجاه قضايا القدس والمقدسات والتعايش مع العرب والفلسطينيين وحقهم في العودة وتأسيس الدولة، على اعتبار أن اليهود ذوي الأصول المغربية قد أتيح لهم العودة لموطنهم المغرب غير منقوصي الحقوق والممتلكات.

إنّ تفكير بعض الدول العربية لحل أزماتها الوطنية على حساب التطبيع مع إسرائيل عبر البوابة الأمريكية، كما في النموذج المغربي، يحتاج لكثير من الدراسة والمراجعة، خاصةً في كونه لا زال يعارض الأمزجة الشعبية الثابتة، ويعوّل على متغير الإدارات الأمريكية التي ظلت تدير

تحالفاتها تبعاً لمصالحها المتغيرة، فضلاً عن كونه يعمّق الشرخ العربي- العربي، ويفوّت فرصة أي تعاونٍ عربي مشترك لحل القضية الفلسطينية يكون للطرف العربي فيه دور الداعم المرجح للموقف الفلسطيني، لا المعطل والمثبط بتقوية موقف الاحتلال الإسرائيلي.

وأخيراً، يبدو أن تطبيع العلاقات المغربية مع إسرائيل كشأن سائر التطبيع العربي، يضيف إلى رصيد الدولة المحتلة وسياسييها نقاط قوة جديدة، ويشجع سياساتها الآخذة بالتسارع نحو أقصى اليمين، ويطيل من عمرها ويزيد الضغط على الفلسطينيين، فضلاً عن انعكاساته على الصف العربي وتفويته لأي فرصة أمام تنسيق عربي موحد سواء في سبيل استرجاع الحقوق الفلسطينية أو تخفيف الوطأة الإسرائيلية على الفلسطينيين بشكل خاص وعلى استقرار المنطقة العربية بشكل عام.

مؤشرات انتخابات الكنيست الإسرائيلي 2021

أ. إبراهيم عبد الكريم*

الملخص

جرت الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست 24 يوم 2021/3/23، وأسفرت نتائجها عن خارطة حزبية جديدة، وكانت هذه الانتخابات هي الرابعة خلال أقل من سنتين، في سابقة لم يشهد النظام السياسي الإسرائيلي مثلها.

ومن المقدّر أن تترك نتائج الانتخابات أثراً على مختلف أشكال الأداء الإسرائيلي العام، وجاء هذا التقرير لتقديم قراءة لهذا الحدث، بسياقه ومضامينه ونتائجه، ارتباطاً بالوقائع وتداعياتها، من خلال تناول طريقة الانتخابات، والتطورات التي قادت إلى انتخابات جديدة، ومعطيات هذه الانتخابات، وبنية الكنيست، ومعلومات عن الأحزاب المكونة له.

وخلُص التقرير إلى أن نتائج الانتخابات أظهرت حالة معقدة، أبرز معالمها أنها لا تتيح لبنيامين نتنياهو ولا لخصومه فرصه سهلة لتشكيل حكومة مقبلة، بسبب عدم تحقيق أي منهم أغلبية برلمانية، حيث حصل المعسكر الداعم لنتنياهو على 52 مقعداً، وفي حال انضمام "يميناه" بزعامة نفتالي بينيت إليه في تشكيل حكومة مقبلة سيكون لديه 59 مقعداً، بينما حصل المعسكر الصهيوني المناوئ لنتنياهو على 57 مقعداً، وحصلت القائمة العربية الموحدة على 4 مقاعد.

وبخصوص الوزن العربي، تراجع ثقل القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة من 15 مقعداً في الكنيست السابقة إلى 10 مقاعد في الكنيست الجديدة، ويبدو أن انخفاض نسبة التصويت في الوسط العربي (من 65% إلى نحو 53%)، والانقسام بين القائمتين، واختراقات الليكود ونتنياهو للقطاع العربي، كانت من أبرز العوامل التي لعبت دوراً في هذا التراجع.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات الإسرائيلية، الكنيست الرابع والعشرون، الأحزاب الإسرائيلية، النظام السياسي الإسرائيلي، تشكيل الحكومات الإسرائيلية.

The Indicators of the Israeli Knesset Election 2021

Mr.Ibrahim Abdulkarim

Summary

The Israeli general elections for the 24th Knesset were held on Tuesday, 23 March 2021, and resulted in a new party map, which included distributing the weight of the parties expressed in the number of seats. In less than two years, these elections were the fourth in a precedent that the Israeli political system has not witnessed.

* باحث مختص في الشؤون الإسرائيلية، ورئيس التحرير في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية– دمشق.

The results of those elections are estimated to have an impact on various forms of overall Israeli performance. The present report provides a reading of this event, in its context, content, and outcome, which is linked to the facts and their implications, through the discussion of the method of the Knesset elections, developments leading up to the new elections, data on this election, the structure of the Knesset and information about the constituent parties.

The report concluded that the results of the 24th Knesset elections clearly showed (After counting all votes) is a complex situation, highlighted by the fact that neither Netanyahu nor his opponents have easy opportunities to form a future government, owing to the fact that none of them has achieved a parliamentary majority, with The supporter camp for Netanyahu gaining 52 seats, and if the "two rights" led by Bennett join him in forming a future government, he will have 59 seats. The anti-Netanyahu Zionist camp gained 57 seats, and the consolidated list received four seats.

Concerning Arabs, the Common List and the Consolidated List of Arab States' authority have declined from 15 seats in the previous Knesset to 10 seats in the new Knesset. The decline in the voting rate in the Arab sector (from 65% to about 53%), the split between the two lists, and the breaches of Likud and Netanyahu into the Arab sector appear to have been among the most prominent factors in this decline.

Keywords: the Knesset Elections, the 24th Knesset, Israeli Parties, and the Israeli Political System.

مقدمـة

جرت الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست الرابع والعشرين يوم الثلاثاء 2021/3/23، وأسفرت نتائجها الأولية وغير النهائية، التي نشرت لغاية يوم الجمعة 2021/3/25 عن خارطة حزبية جديدة، تتضمن توزع ثقل الأحزاب الذي يعبر عنه عدد المقاعد، لكنها في الوقت إياه عادت لتكرس الواقع الإشكالي في النظام السياسي الإسرائيلي، وعادت بالساحة السياسية إلى المربع الذي كان قائماً قبيل انتخابات الكنيست الـ 21 في نيسان/ أبريل 2019، وكانت هذه الانتخابات الرابعة خلال أقل من سنتين، في سابقة لم يشهد النظام السياسي الإسرائيلي مثلها، بعد إخفاق جميع الجهود الرامية لاستمرار الحكومة الائتلافية التي شكلها رئيس الليكود بنيامين نتنياهو بالتحالف مع رئيس "أزرق أبيض" بيني غانتس في نيسان/ أبريل2020.

ومن المقدّر أن تترك النتائج بصمات على مختلف أشكال الأداء الإسرائيلي العام، ويسعى هذا التقرير إلى تقديم صورة عن هذا التحول، بسياقه ومضامينه ونتائجه، وارتباطه بالوقائع وتداعياتها.

في الطريق إلى الانتخابات الجديدة

في أواخر نيسان/ أبريل 2020، تمت الموافقة بالقراءة التمهيدية على سلسلة من قوانين غير مسبوقة للسماح بإنشاء الحكومة الجديدة، وجرى تصميم قوانين التناوب لضمان عدم قيام أي من طرفين التحالف الحكومي بتفكيك الحكومة، فتم تغيير مجموعة متنوعة من القوانين، بما في ذلك القوانين الأساسية، بهدف تشكيل الحكومة الجديدة، ووافق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، وبأغلبية 72 عضواً، مقابل 36 عضواً، على تعديل "قانون أساس: الحكومة" و"قانون أساس: الكنيست"، اللذين يهدفان إلى ضمان تنفيذ الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود وأزرق أبيض، والتناوب على رئاسة الحكومة بين نتنياهو وغانتس[1]، واتفق نتنياهو وغانتس على تعديل قانون التناوب على رئاسة الحكومة، بحيث يسمح بتمديد ولاية الحكومة لأربع سنوات ونصف السنة، وأوصى 72 عضو كنيست أمام الرئيس بنقل التفويض من الكنيست إلى نتنياهو- بدون "يميناه"، وكلفه الرئيس بمهمة تشكيل الحكومة[2].

انتُخب ياريف ليفين (من الليكود) رئيساً للكنيست في2020/5/17 محل غانتس، بغالبية 71 عضواً، وقدّم نتنياهو حكومته إلى الكنيست مساء الأحد 2020/5/17، وتبين أنها الحكومة الأضخم في تاريخ إسرائيل متضمنة 34 وزيراً، وصوّت 73 عضو كنيست لصالحها وعارضها 46، وقال نتنياهو عن الحكومة المتضخمة أنها أقل كلفة من انتخابات إضافية.

وفي المسائل التنظيمية والإجرائية والوظيفية، كان من الواضح أن الاتفاقية الائتلافية لتشكيل الحكومة رسّخت حالة القوة والخبرة المتراكمة لحزب الليكود وحلفائه في السلطة، مع تنازلات طفيفة لمنح "أزرق أبيض" هوامش تُغريه بتوقيع الاتفاقية، وسط توقعات بأن الليكود سيُعنى بالعدول عن هذه التنازلات وإيجاد وقائع جديدة لصالحه، كما اتضح في ضوء التطورات والتحليلات أن حكومة نتنياهو الخامسة ستُعنى بتحجيم السلطة القضائية ومواصلة حملة الترهيب

[1] موران أزولاي، يديعوت أحرونوت 2020/5/8.

[2] إيتمار أيخنر، يديعوت أحرونوت 2020/5/8.

الداخلية ونزع الشرعية عن حقوق الأقلية العربية، ومن الناحية السياسية، بيّنت الاتفاقية الائتلافية وبِنية الحكومة التي تم تشكيلها أن الحكومة تتبنّى نهجاً متطرفاً يتضمن شطب حقوق الشعب الفلسطيني والتحكم بمقدراته ومصادرة أو ضمّ ما تبقى من أراضيه.

وخلال النصف الثاني من عام 2020، نشأت أزمة الميزانية العامة للدولة بين قطبي الائتلاف الحكومي- الليكود وأزرق أبيض، وراحت تتفاقم بالتساير مع المفاعيل المتعددة لأزمة كورونا، كما اندلعت أزمات حول موضوعات القضاء والصلاحيات وسواها، لكن أزمة الميزانية هي التي تسببت بحل الكنيست؛ ففي الاتفاقيات التي وقع عليها نتنياهو وغانتس، وُصف الأول بأنه محتال بينما وُصف الثاني بأنه ساذج، ونصت المادة 30 من الاتفاق على أنه خلال 90 يوماً على تشكيل الحكومة سيضمن الائتلاف تمريراً منظّماً لميزانية الدولة للعامين 2020-2021، ولكن هذا لم يحدث، وهو خرق من جهة الليكود، لأن نتنياهو لا يريد تمرير الميزانية[3]، وهكذا حُلّ الكنيست بشكل تلقائي لأنه لم تتم المصادقة على الميزانية حتى يوم 23 كانون الأول/ ديسمبر2020، وتم التوجه إلى انتخابات مبكرة على أن تجري خلال ثلاثة أشهر.

ضمن دواعي الجولة الأخيرة، ساد تقدير كبير بأن نتنياهو لم ينوِ تطبيق الاتفاق الائتلافي، ومع هذا كان قسم من مؤيديه نتنياهو وكتلة اليمين والحريديم يؤمنون بأنه ليس المذنب بإجراء الانتخابات، بينما اعتقد القسم الآخر أنه قد كذب، لكنه فعل ذلك من أجلهم وباسمهم، ويؤمنون بأن نتنياهو هو رجلهم في الجبهة من أجل النتيجة المرغوب فيها في المدى البعيد- حكم اليمين.

بالنتيجة، كان الذهاب إلى الانتخابات صدمة قاسية للإسرائيليين وللاقتصاد ولنظام الحكم، مع استمرار حالة الفراغ، ورغم أنه في هذه الحالة تستمر المؤسسات الإسرائيلية بمتابعة مهماتها الداخلية، وضمناً الشؤون الأمنية، إلا أنّ حالة الفراغ تؤثر بصورة مباشرة على تبنّي الخطط لأنها تحتاج إلى ميزانيات، ومما يذكر أنه في الساعات الأخيرة من ولايته صادق الكنيست على القوانين التي تسمح بميزانية استمرارية لعام 2021، حتى في ظل غياب قانون ميزانية منظّم، لذلك وُضعت سابقة تاريخية تقول إن سنة ميزانية كاملة، وهي ميزانية عام 2020، انتهت دون

[3] سامي بيرتس، هآرتس 2020/12/9.

ميزانية لدولة منظمة، وميزانية الدولة لعام 2021 التي تبلغ 419 مليار شيكل هي ميزانية استمرارية، وبفضل الزيادات التي صودق عليها في اللجنة المالية، فهي عملياً ميزانية قريبة في حجمها من ميزانية دولة منظّمة (426 مليار شيكل) (نحو 121 مليار دولار، بحساب 1 دولار= 3.5 شيكل[4]).

وحُدّدت ميزانية الأمن المنظمة الأخيرة عام 2019 بمقدار 72.9 مليار شيكل كمبلغ إجمالي (نحو 21 مليار دولار)، و55.3 مليار شيكل صافٍ (نحو 11.5% من ميزانية الدولة)، وهذه كانت ميزانية السنة الرابعة والأخيرة لخطة "جدعون" التي تم تقصيرها لسنة من قبل رئيس الأركان أفيف كوخافي للبدء بخطة "تنوفاه" (زخم) بداية عام 2020.

ولكن خطة "تنوفاه" تدار بدون ملخص ميزانية متعدد السنوات وبدون موافقة الكابينيت، بسبب عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الخلافات بين الأحزاب[5]، وفي ضوء ذلك، لا تناقش الاستراتيجيات أو الخطط المبنية على رؤى استراتيجية، مثل بناء الجيش، وتحديد أولويات السلاح، واستيعاب ميزانيات جديدة، واتخاذ قرارات استراتيجية لا تحسب كجزء من الدعاية الانتخابية، أو كمصالح شخصية، وكمثال في مجال الجيش، استمرت الحالة التي كانت قائمة عام 2019، حيث لم تقر الحكومة الخطة متعددة السنوات الجديدة "تنوفاه"، التي أشرف عليها رئيس الأركان أفيف كوخافي، كما لم تقر علاوة ميزانية فورية من 4 مليارات شيكل يحتاجها الجيش لغرض السلاح والذخيرة، وكنتيجة للأزمة السياسية، عمل الجيش ابتداء من مطلع عام 2020 على صيغة ميزانية ضيقة وموفرة من 12:1 (أي القسم الشهري النسبي من ميزانيته المقرّة)، والمعنى أنه بسبب الجمود الحاصل بالميزانيات ستنشأ صعوبة كبيرة في الاستعداد للتهديدات وفي تنفيذ صفقات المشتريات، ومنها مثلاً القنابل الذكية وقذائف منظومة القبة الحديدية وطائرات حوامة ثقيلة وطائرات تزويد بالوقود للطائرات الحربية[6].

---

[4] حسابات قام بها الباحث.

[5] شموئيل ايفن وساسون حداد، INSS معهد دراسات الأمن القومي– 2021/3/1.

[6] يوسي يهوشع، الأزمة السياسية تمس بالأمن، يديعوت أحرونوت2019/12/15.

معطيات عن انتخابات الكنيست الـ 24

تم تشكيل لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ 24، برئاسة قاضي المحكمة العليا عوزي فوجلمان، وكان نائبه قاضي المحكمة العليا يتسحاق عميت، وتولت المحامية أورلي عَدِس منصب المديرة العامة للجنة.

في نهاية إقفال تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية يوم 2021/2/4 تم تسجيل 39 حزباً في اللجنة، تضم 1435 مرشحاً، وبعد ذلك استقال 10 مرشحين من القوائم، واستُبعِد 20 مرشحاً بسبب عدم التطابق مع أحكام القانون والقانون الأساسي، أو عدم الحصول على الموافقة أو تفاصيل شخصية غير صحيحة[7].

حسب معطيات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء في 2021/3/16، بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في هذه الانتخابات نحو 6.6 ملايين شخص، وهو أكبر عدد لأصحاب حق الاقتراع في سجل الناخبين، نحو 4.6 مليون شخص (78٪) منهم يعيشون في البلاد وهم من اليهود، منهم نحو 520.000 (11٪) من اليهود الحريديم (المتشددين)، ويبلغ أصحاب حق الاقتراع من المواطنين العرب 997 ألف شخص (17٪) من المجموع العام، ونحو 320 ألف شخص (5٪) يُعرّفون بأنهم "آخرون" (مسيحيون من غير العرب بدون تصنيف ديني ومعظمهم من المهاجرين وعائلاتهم غير المسجلة كيهود في سجل السكان).

وقد نشرت لجنة الانتخابات المركزية على موقعها معطيات محدّثة، تدريجياً، حول الانتخابات، وتضمّنت المعطيات النهائية ما يلي:

- بلغ عدد الناخبين المؤهلين- أصحاب حق الاقتراع 6.578.084 شخصاً (بزيادة 124.829 ناخباً عن الانتخابات السابقة، لكن نحو نصف مليون شخص غير موجودين بشكل دائم في البلاد وبينهم متوفون).
- بلغ مجموع أصوات المقترعين فعلاً- الذين أدلوا بأصواتهم 4.420.677 صوتاً (أي نحو 67.2% من مجموع أصحاب حق الاقتراع)، وهي أقل بـ 4.3% مقارنة بالانتخابات الكنيست الـ 23 حيث بلغت النسبة 71.52%.

[7] سيفان حيلاي، يديعوت 2021/2/22.

- كان عدد صناديق الاقتراع 13.936 صندوقاً، منها 445 صندوقاً نُشرت في مناطق انتشار الجيش الإسرائيلي.
- فازت في الكنيست 13 قائمة، من أصل 39 قائمة نافست في الانتخابات، والبقية لم تتجاوز نسبة الحسم (وهي 3.25% من مجموع الأصوات المقبولة).

الأحزاب المكوِّنة للكنيست الـ 24

فيما يلي صورة عن بنية الكنيست الجديد، بعد إعلان النتائج الحقيقية، والتي نشرت في 2021/3/26 عند فرز جميع الأصوات:

الحزب/ القائمة	الهوية	الرئيس	المقاعد
الليكود	يميني	بنيامين نتنياهو	30
تيكفا حدشا= أمل جديد	يميني متطرف	جدعون ساعر	6
يسرائيل بتينو= إسرائيل بيتنا	يميني متطرف	أفيغدور ليبرمان	7
يميناه = إلى اليمين	يميني متطرف	نفتالي بينيت	7
الصهيونية الدينية = هتسيونوت هداتيت	يميني متطرف	بتسلئيل سموتريتش	6
شاس/ السفارديون المتمسكون بالتوراة	ديني شرقي	آرييه درعي	9
يهدوت هتوراه = يهودية التوراة	ديني أشكنازي	موشي غفني	7
يش عتيد = يوجد مستقبل	وسط	يائير لبيد	17
كحول لفان = أزرق أبيض	وسط يمين	بيني غانتس	8
العمل	عمالي/ وسط ويسار صهيوني	ميراف ميخائيلي	7
ميرتس	يسار صهيوني	نيتسان هوروفيتش	6
القائمة المشركة (الجبهة الديمقراطية/ حداش- الحركة العربية للتغيير/ تاعل – التجمع الوطني الديمقراطي/بلد – معاً لعهد جديد/ ياحد)	يسار مختلط/ عربية يهودية	أيمن عودة	6
القائمة العربية الموحدة(راعم)	عربية- إسلامية	منصور عباس	4

المصدر: https://www.ynet.co.il/news/elections2021

النتائج النهائية لانتخابات 2021

كتلة نتنياهو 52 – يمينا 7 – راعم 4– الكتلة البديلة لنتنياهو 57

المصدر: https://www.ynet.co.il/news/article/SJ4Hnb94u#autoplay

تصنيفات رئيسية في الكنيست الـ 24

لدى استعراض قوائم الأحزاب التي دخلت الكنيست الجديد، تظهر التصنيفات التالية:

الأعضاء الجدد: 17 عضواً، هم 4 في حزب العمل+ 4 في يمينا+ 4 في الصهيونية الدينية+ 2 في يوجد مستقبل+ 1 في الليكود+ 1 في ميرتس+ 1 في راعم.

النساء: 29 عضواً، هن 8 في الليكود+ 5 في يوجد مستقبل+ 2 في أمل جديد+ 1 في يمينا+ 1 في إسرائيل بيتنا+ 1 في المشتركة+ 4 في حزب العمل+ 2 في ميرتس+ 3 في أزرق أبيض+ 2 في الصهيونية الدينية.

النواب العرب: 14 عضواً، هم 5 في القائمة المشتركة (والعضو السادس فيها هو اليهودي عوفر كاسيف)+ 4 في القائمة العربية الموحدة+ 2 في ميرتس+ 1 في الليكود+ 1 في إسرائيل بيتنا+ 1 في حزب العمل، ويُعزى انخفاض عدد النواب العرب من 17 عضواً في النتاخبات السابقة إلى 14 عضواً في الحالية إلى انخفاض نسبة تصويت العرب، وانقسام القائمة المشتركة، ووضع العرب في مراتب متأخرة في القوائم الصهيونية.

مستوطنون في الضفة الغربية: 7 مستوطنين هم رئيس إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان في مستوطنة نوكديم المجاورة لبيت لحم، والوزير دافيد أمسالم من الليكود في معاليه أدوميم، وبتسلئيل سموتريتش في كدوميم، وألون شوستر وياعل رون بن موشي من أزرق أبيض، ورام شيفع من حزب العمل، ونيرا شافاك من يوجد مستقبل.

الشواذ: 5 أعضاء مثليين علناً هم أمير أوحانا من الليكود، ونيتسان هوروفيتش رئيس ميرتس، وإيتان غيتربورغ من أزرق أبيض، وعيدان رول ويوري لاهف هرتسنو من يوجد مستقبل.

الأعضاء ذوو الرتب العالية سابقاً في الوسط الأمني: 8 أعضاء، وهم رئيس أركان برتبة فريق، هو رئيس أزرق أبيض بيني غانتس، و4 ألوية احتياط، هم يوآف غالانت نائب رئيس أركان سابق (من الليكود)، ويائير جولان نائب رئيس أركان سابق (من ميرتس)، وأورنا برفيفاي وإليعيزر شتيرن اللذين ترأسا شعبة الطاقة البشرية (من يوجد مستقبل)، والعميد ميري ريجف التي كانت المتحدثة باسم الجيش ورئيسة الرقابة العسكرية (من الليكود)، والعميد آفي ديختر الذي ترأس جهاز الشاباك (من الليكود)، والعميد رام بن باراك نائب رئيس الموساد سابقاً (من يوجد مستقبل)[8].

صحفيون سابقون: 7 أعضاء: رئيس حزب يوجد مستقبل يائير لبيد، ورئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي، وعضو حزبها إميلي مواطي، ورئيس حزب ميرتس نيتسان هوروفيتش، وغاليت ديستال أطبريان (ليكود)، ويوعز هندل من تيكفا حدشا، ويفغيني سوبا من إسرائيل بيتنا[9].

معلومات عن الأحزاب المكونة للكنيست الـ 24

فيما يلي تعريف بهذه الأحزاب، حسب التصنيف الاصطلاحي المتداول:

أولاً: أحزاب اليمين الصهيوني

أ. الليكود (التكتل)

تشكل عام 1973 من اندماج ثلاث كتل يمينية (حيروت+ الحزب الليبرالي+ حزب لاعام)، ويتزعمه حالياً بنيامين نتنياهو منذ انتخابه رئيساً للحزب (في 2005/12/19).

جرت الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في 2019/2/5، وتم اعتماد قائمته في

[8] احتساب من المصدر: https://www.ynet.co.il/news/article/S1OletYgu

[9] المصدر: نينا فوكس، وجه الكنيست الـ24، موقع يديعوت أحرونوت 2021/3/26:
https://www.ynet.co.il/news/article/Bkdnre94u#autoplay

دورات الانتخابات الأربع التي جرت مع تغييرات طفيفة، وفي الانتخابات الأخيرة حصل نتنياهو على 6 أماكن محصّنة في القائمة، بمن فيهم حاييم بيبس وأورلي ليفي أباكسيس[10].

وفي برنامجه السياسي الانتخابي، يعارض حزب الليكود قيام دولة فلسطينية على حدود 1967، ويبدي استعداداً لمنح الفلسطينيين كياناً بصيغة حكم ذاتي على أجزاء من الضفة الغربية، مع وضع خاص لقطاع غزة، وإبقاء المستوطنات الإسرائيلية، والسيطرة على غور الأردن، والاحتفاظ بالمسؤولية الأمنية على المنطقة من البحر إلى النهر باعتبارها "أرض إسرائيل".

ويؤيد الحزب ويدعم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعتبر القدس بشطريها الشرقي والغربي عاصمة لإسرائيل، كما يرفض الانسحاب من المنطقة المحتلة من الجولان، ويسعى لتعزيز الاستيطان اليهودي فيها، ويسعى لتأمين اعتراف دولي بضمها إلى إسرائيل، وبعد نشر خطة الرئيس الأمريكي السابق ترامب المسماة "صفقة القرن" في 2020/1/28، تعهد رئيس الحزب نتنياهو بتطبيقها في حال قيامه بتشكيل حكومة برئاسته، ويعتبر الحزب إيران خطراً وجودياً على إسرائيل.

ب. تيكفا حدشا (أمل جديد)

شكّله عضو الكنيست والوزير السابق جدعون ساعر(53 عاماً) قبل حل الكنيست الـ 23 بنحو أسبوعين، حيث أعلن انشقاقه عن حزب الليكود الحاكم في 2020/12/8، وأسّس الحزب الجديد ليخوض بواسطته الانتخابات الإسرائيلية، ورأى ساعر أن "الليكود غيّر وجهه في السنوات الأخيرة وابتعد عن مساره وأصبح أداة لخدمة المصالح الشخصية لزعيمه نتنياهو"، وقال: "إن إسرائيل بحاجة إلى الاستقرار والوحدة، ولن يكون نتنياهو قادراً على منحها ذلك"[11].

ويُذكر أن نتنياهو كان هو من أدخل ساعر، بعد أن عمل محامياً وصحافياً، إلى الحلبة السياسية في عام 1999، حيث شغل منصب سكرتير الحكومة في الأشهر الأخيرة من عمر حكومة نتنياهو الأولى عام 2003 وتم انتخابه للكنيست، ونافس ساعر نتنياهو في الانتخابات

[10] موران أزولاي، يديعوت أحرونوت 2020/12/30.

[11] موقع يديعوت أحرونوت 2020/12/8.

التمهيدية لقيادة حزب الليكود التي أجريت في شهر كانون الأول/ ديسمبر2019، ونجح نتنياهو بهزيمته بسهولة بعد أن فاز بـــ 72% من الأصوات.

وفي أيلول/ سبتمبر 2014، عندما كان ساعر وزيراً للداخلية في حكومة نتنياهو، أعلن بشكل مفاجئ عن نيته "أخذ استراحة" من الحياة السياسية لقضاء المزيد من الوقت مع عائلته، وفي نيسان/ أبريل 2017، أعلن عن عودته إلى السياسة والليكود، لكنه ظل في حالة نزاع مع نتنياهو، ولم يحصل على أي منصب في الحكومة الائتلافية مع "أزرق أبيض"، رغم أنه حل في المركز الخامس في الانتخابات التمهيدية للحزب التي أجريت في شباط/ فبراير 2019[12].

وحول توجهاته السياسية، ذكر ساعر في مقابلة مع وكالة "أسوشييتد برس" الأمريكية يوم 2021/1/15 أنه لن يوافق أبداً على قيام دولة فلسطينية مستقلة تشمل إزالة المستوطنات، وقال: "أعارض قيام دولة فلسطينية في قلب وطننا، وأعتقد أنها لن تجلب السلام وسيقوّض قيامُها الاستقرار والأمن في المنطقة".

ويؤيد ساعر ضم مناطق (ج) في الضفة، ويعارض أي مفاوضات مع الفلسطينيين، وبحسب قناة "كان" الإسرائيلية أعرب ساعر يوم 2021/2/22 عن معارضته لحل الدولتين، وقال إن الفلسطينيين كانوا قد رفضوا كل الاقتراحات من هذا النوع في الماضي، مفسراً ذلك بقوله: "يعود ذلك إلى رغبتهم في إبادة إسرائيل بدلاً من إنهاء الصراع معها"، وفق تعبيره.

ج. يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)

حزب يميني متطرف، أُسِّس عام 1999، ويتزعمه أفيغدور ليبرمان، وهو مهاجر روسي كان في الليكود، وقدّم ليبرمان قائمة حزبه بالتوافق دون انتخابات تمهيدية.

وفي برنامجه يرفض الحزب أي كيان سياسي فلسطيني بين نهر الأردن والبحر المتوسط، والاقتصار على حكم ذاتي محدود، ويدعو إلى سلام مقابل سلام، وتطبيع، وترتيبات أمنية مشددة، وتبادل مناطق مع السلطة الفلسطينية، والقضاء على المقاومة في قطاع غزة، ويدعو لتواصل استيطاني في كل أجزاء مدينة القدس لضمان وحدتها، وعدم إجراء مفاوضات مع سورية، ويدعم ضم الجولان، ويتخذ مواقف عدائية تجاه العرب في البلاد وممثليهم في الكنيست.

[12] تايمز أوف إسرائيل 2020/12/9.

د. يمیناه (إلى اليمين)

تحالف حزبي يميني متطرف، وتشكّل عشية انتخابات الكنيست الـ 22، فبعد أن تشكل "اليمين الجديد- هيمين هحداش"، عشية انتخابات الكنيست الـ 21 بانشقاق أييليت شاكيد ونفتالي بينيت عن "البيت اليهودي- هبايت هيهودي"، ولم يتجاوز نسبة الحسم فيها، تحالفَ "اليمين الجديد" برئاسة شاكيد في انتخابات الكنيست الـ22 مع "البيت اليهودي" برئاسة الحاخام رافي بيرتس ومع "الاتحاد الوطني- هإيحود هلئومي" برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وكان هذا التحالف احترازياً لاجتيازه نسبة الحسم، وحصل في تلك الانتخابات على 7 مقاعد.

وقبل انتخابات الكنيست الـ 23 شكلت مكونات "يميناه" قائمة "اليمين الجديد" بالتوافق من مكوناته السابقة، برئاسة نفتالي بينيت، وحصل على 6 مقاعد (3 لحزب اليمين الجديد، ومقعد واحد لحزب البيت اليهودي، ومقعدان لحزب الاتحاد الوطني).

وعشية انتخابات الكنيست الـ 24 تشكلت قائمة "يميناه" برئاسة نفتالي بينيت، وتلته عضو الكنيست أييليت شاكيد، وغالبية المرشحين هم وجوه جديدة على الكنيست، خاصة بعد انشقاق حزب "الاتحاد الوطني" برئاسة عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش عن "يميناه".

يركز "يميناه" في برنامجه السياسي على أنه "يلتزم بمبدأ أرض إسرائيل وشعب إسرائيل وفقاً للتوراة، كما يشجع الاستيطان في كل أنحاء أرض إسرائيل، والقدس الموحدة عاصمة إسرائيل"، ويدعو إلى بسط السيادة على المستوطنات وضم غور الأردن إلى إسرائيل، ويرفض إقامة دولة فلسطينية.

ه. هتسيونوت هداتيت (الصهيونية الدينية)

قائمة تشكلت يوم 2021/2/3 بدعم كبير من نتنياهو والليكود، مؤلفة من غلاة المستوطنين المتطرفين، برئاسة عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش رئيس "الاتحاد الوطني" الذي انشق عن "يميناه"، وحزبي "عوتسماه يهوديت- سلطة يهودية" برئاسة إيتمار بن غفير، وحزب "نوعام" برئاسة أفيغدور وآفي معوز[13]، وهما من أنصار الحاخام مئير كهانا، الذي دعا إلى طرد جميع الفلسطينيين، بمن فيهم المواطنون في إسرائيل، من فلسطين التاريخية كلها.

[13] I24NEWS -2021/2/3.

ثانياً: الأحزاب الحريدية (الدينية المتزمتة)

أ. حزب شاس (السفارديون المتمسكون بالتوراة)

حزب ديني طائفي شرقي انشق عن حزب أغودات يسرائيل عام 1984، كان مرشده الروحي الحاخام عوفاديا يوسف حتى موته عام 2013، ورئيسه السياسي الحالي آرييه درعي، واختار مرشحيه للكنيست بطريقة التوافق.

ظل حزب شاس يخوض صراعاً عنيفاً حول الإكراه الديني في مواجهة العلمانيين، وساهم هذا الصراع بكثير من الأزمات الائتلافية في الحكومات المتعاقبة.

يركز على القضايا الدينية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ويتجنب في برنامجه الخوض في القضايا السياسية، ولكنه يؤمن بوجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي وبالقدس عاصمة موحدة لها.

ب. يهدوت هتوراه (يهودية التوراة)

حركة أصولية أشكنازية يمينية، زعيمها السياسي الحالي موشي غفني، تشكلت عام 1992 من ائتلاف حركة أغودات يسرائيل، ويتزعمها حالياً يعكوف ليتسمان مع حركة ديغل هتوراه- علَم التوراة، ويتزعمها حالياً غفني.

اختارت يهدوت هتوراه مرشحيها للكنيست بطريقة التوافق، وتميل إلى دعم معسكر اليمين في مواقفه السياسية، وتعمل على تمثيل مصالح "الحريديم" في إسرائيل في مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: أحزاب الوسط

أ. يش عتيد (يوجد مستقبل)

أسسه الصحفي في التلفزيون الإسرائيلي يائير لبيد على مراحل عام 2011، وبسط لبيد البرنامج السياسي للحزب في خطاب ألقاه في المركز الجامعي في مستوطنة أريئيل يوم 2012/10/30، وقال في بداية حديثه: "ليس صدفة أني اخترت بسط مذهبي السياسي بالذات هنا في أريئيل"، وشدد على أن مستوطنات معاليه أدوميم وغوش عتسيون وأريئيل، والقدس، ستبقى في السيادة الإسرائيلية، وأضاف: "من ناحيتي، إن إسرائيل لن تعترف أبداً بحق

العودة الفلسطينية"، وحذّر لبيد في خطابه من وضع لا تصل فيه إسرائيل إلى اتفاق مع الفلسطينيين: "محظور علينا فقدان الأغلبية اليهودية، فاليسار المتطرف واليمين المتطرف على حد سواء يحثون بلا انقطاع الفكرة الزائفة والخطيرة للدولة ثنائية القومية، وبلا اتفاق تكون الهوية اليهودية والصهيونية لدولة إسرائيل في خطر".

وفي تناوله للنووي الإيراني قال لبيد: "إن الخيار العسكري يجب ألا يترل عن الطاولة، ولكنه يجب أن يكون الخيار الأخير"[14].

وحالياً، فيما الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني غائب عن المعركة الانتخابية في إسرائيل، قال لبيد في مقابلة معه نشرها موقع "زمان يسرائيل" الإلكتروني يوم 2021/3/14: "في الموضوع الفلسطيني، أنا مختلف عن اليمين الإسرائيلي، لأنني أؤمن بحل الدولتين، وأنا مختلف عن اليسار الصهيوني لأني صقوريّ أمنياً، ولأني لا أؤمن بنظرية إنهاء الصراع، ولن نقسّم القدس أبداً، لأن هذه عاصمتنا، ولن نوافق على حق العودة أبداً، ولا أرى سبباً يجعلنا نفاوض الفلسطينيين حول هذه المواضيع، لأنها بلا جدوى، مثلما أثبتوا مرات كثيرة جداً".

وتابع لبيد: "أعتقد أننا لسنا مذنبين في فشل جميع جولات المفاوضات السابقة، والفلسطينيون يريدون القضاء علينا أكثر مما يريدون بناء أمّة، وطالما أن هذا هو الوضع، فلن تكون هناك دولتان، لكنني أريد أن تكون هناك دولتان، واحدة مترعة السلاح، والثانية الأقوى في الشرق الأوسط، مع صراع بدون حل حول القدس وحق العودة، وسيستمر الصراع لـــ 200 أو 300 سنة أخرى، وعندها سنرى"، وتابع: "أعتقد أن هذا عمليّ أكثر، وأعتقد أن بإمكان الفلسطينيين أيضاً أن يتعايشوا أفضل مع فكرة أنهم لم يتنازلوا عن القدس وحق العودة، وبدلاً من ذلك حوّلوا إلى صراع أصغر بين الدولتين".

خاض حزب يوجد مستقبل انتخابات الكنيست العشرين عام 2015 بقائمة مستقلة، وفي انتخابات الكنيست الـــ 21 والـــ 22 والـــ 23 تحالف مع حزب "حوسين ليسرائيل– مناعة لإسرائيل" برئاسة بيني غانتس رئيس الأركان الأسبق للجيش الإسرائيلي، وحزب "تيلم" الذي شكّله رئيس الأركان الأسبق وزير الأمن موشي يعلون، وتفكك هذا التحالف بعد

[14] إيتمار فلايشمان، يديعوت2012/10/31.

تشكيل حكومة نتنياهو الائتلافية بين الليكود وأزرق أبيض، وعاد "يوجد مستقبل" إلى خوض الانتخابات بقائمة مستقلة في انتخابات الكنيست الـ 24.

ب. كحول لفان (أزرق أبيض)

إطار حزبي تحالفي، تشكل في البداية من ثلاثة أحزب هي: حزب "حوسين ليسرائيل- مناعة لإسرائيل" برئاسة بيني غانتس رئيس الأركان الأسبق للجيش الإسرائيلي الذي شكل قائمة حزبه في 2019/2/19، وحزب "تيلم" (تنوعاه ليئوميت مملختيت- الحركة القومية الرسمية) الذي شكله رئيس الأركان الأسبق وزير الأمن موشي يعلون، وأعلن في 2018/12/25 ترشحه للانتخابات، وحزب "يش عتيد- يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد الذي شكل قائمة الحزب في 2019/2/18، وانضم إليهم آفي أشكنازي رئيس الأركان الأسبق الذي اندمج لاحقاً في حزب غانتس، وقد طرأت عليه تغييرات عدة خلال فترة الكنيست الـ 23 وما بعدها، وبعد تفكك التحالف، بقي حزب غانتس يحتفظ باسمه "أزرق أبيض".

نشر حزب "أزرق أبيض"، برنامجه الانتخابي في 2019/3/6، ووفقاً له "سيبادر الحزب إلى عقد مؤتمر إقليمي مع الدول العربية لتعميق عملية الانفصال عن الفلسطينيين مع الحفاظ على المصالح الأمنية الثابتة للدولة وحرية عمل الجيش الإسرائيلي في كل مكان"، كما أوضح الحزب أنه "لن يكون هناك فك ارتباط آخر، وأي قرار سياسي تاريخي سيطرح في استفتاء شعبي، أو يصادق عليه الكنيست بأغلبية خاصة"، "وسيعزز الكتل الاستيطانية ويتيح الحياة العادية في كل مكان يعيش فيه الإسرائيليون"، كما ينص البرنامج على أن غور الأردن سيكون الحدود الأمنية الشرقية للدولة وأن "القدس الموحدة ستكون العاصمة الأبدية لإسرائيل"، ويقسم البرنامج إلى 26 فصلاً، يتقدمها الفصل السياسي- الأمني، ثم محاربة الفساد، وتنمية الاقتصاد، بينما يتناول في نهايته مسائل يهود الشتات واستيعاب المهاجرين والمساواة بين الأقليات والثقافة والفن.

وفي الفصل الذي يتناول الدين والدولة، يعد الحزب بالحفاظ على الهوية اليهودية للدولة ويسمح في الوقت نفسه لكل شخص ومجتمع بصياغة طريقة حياتهم، ويلاحظ أيضاً أنه يجب الحفاظ على ميزة يوم السبت باعتباره يوم راحة في الدولة، وأنه ينبغي أن يسمح للنشاط الذي يمكن أن يلبي احتياجات جميع مواطني إسرائيل، كما أعلن الحزب أنه سيسمح للسلطات المحلية باستخدام وسائل نقل عامة محدودة في يوم السبت، وسيعزز إقامة منطقة ثالثة للصلاة عند

الحائط الغربي (المبكى)، وبالنسبة لقانون القومية، يعلن الحزب أنه سيشرع قيمة المساواة عبر قانون أساسي[15].

ج. هعفوداه (حزب العمل)

أُسس عام 1968، وينحدر من حزب مباي/ مفليغت بوعالي إيرتس يسرائيل- اتحاد عمال أرض إسرائيل.

شكل الحزب تحالف "المعسكر الصهيوني" مع حزب الحركة بزعامة تسيبي ليفني، ثم ما لبث أن فككه مطلع عام 2019 قبل انتخابات الكنيست الـ 21، ويترأسه في تلك الانتخابات آفي غباي الذي استقال بعدها، وفاز عمير بيرتس برئاسة الحزب في انتخاباته الداخلية يوم الثلاثاء 2019/7/2، ووافق حزب العمل على الاندماج مع حزب جيشر الذي لم يجتز نسبة الحسم في انتخابات الكنيست الـ 21 برئاسة أورلي ليفي أفيكسيس، وقبل انتخابات الكنيست الـ 23 تحالف مع حزب ميرتس- اليساري الصهيوني، بزعامة نيتسان هوروفيتش، وشكلت الأحزاب الثلاثة قائمة واحدة، حصلت فيها على 7 مقاعد.

وشارك في حكومة نتنياهو الائتلافية مع أزرق أبيض، بوزيرين هما عمير بيرتس رئيس الحزب وزير الاقتصاد، وإيتسيك شمولي وزير العمل والرفاه.

في 2021/1/24 جرت انتخابات تمهيدية في حزب العمل بمشاركة 26% من منتسبي الحزب، وتم انتخاب عضو الكنيست ميراف ميخائيلي زعيمة للحزب بأغلبية 77% من المقترعين خلفاً لزعيمه السابق المستقيل عمير بيرتس، وكانت ميخائيلي مذيعة إذاعية وتلفزيونية وناشطة وصحفية سابقة إسرائيلية، وقد أعلنت يوم الاثنين 2021/1/25 انسحاب حزب العمل من الحكومة[16].

عصفت بحزب العمل أزمة داخلية، وخاصة بسبب نهج التردد الذي يتبعه، وعدم مصارحة الجمهور الإسرائيلي بالحقيقة التي بدأها في مسار أوسلو عام 1993، وكانت لديه أزمة قيادة عميقة بين أقطابه، ولا يزال يعيش أزمة تتصف بحدة الخلافات بين نوابه البارزين في الكنيست،

---

[15] حاييم ليفنسون، هآرتس2019/3/7.

[16] القناة الـ 12- 2020/12/25.

وكان الحزب قد طرح الانفصال عن الفلسطينيين، بعد أن كان لسنوات يدعو إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وجاء في برنامجه الانتخابي: "نحن كحزبٍ رفع راية المبادرة السياسية، والسعي إلى السلام، ملتزمون بالعمل لضمان مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، والعمل من أجل الانفصال عن الفلسطينيين، على أساس مبدأ دولتين لشعبين، كجزء من بناء نظام إقليمي واسع، بالتعاون مع الدول العربية المعتدلة".

وبشأن المواطنين العرب في البلاد، يقول إن "قانون القومية في صيغته الحالية ينتهك بشدة قيم المساواة".

رابعاً: اليسار الصهيوني / ميرتس

تشكّل الحزب عام 1988 من ثلاث حركات يسار ووسط هي مبام، وراتس، وشينوي، وقد انسحب الأخير عام 1999، ثم انضمت إليه حركة "سلام الآن"، وترأس الحزب نيتسان هوروفيتش، وفاز على تمار زندبرغ في انتخاباته الداخلية في 2019/6/27، وتحالف مع حزب جيشر في انتخابات الكنيست الـ23، وخاض الانتخابات الأخيرة بقائمة مستقلة.

في المجال السياسي، يدعو حزب ميرتس إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، ويقول: "نحن نعتقد أن على إسرائيل أن تتبنى مبادرة الجامعة العربية (المبادرة العربية للسلام)، وأن على حكومة إسرائيل أن تعلن من تلقاء نفسها التزامها بالتوصل إلى تسوية سياسية تقوم على أساس تقسيم البلاد على أساس حدود 1967". ويدعو "ميرتس" إلى تجميد فوري للمستوطنات.

خامساً: القائمة المشتركة.. والقائمة العربية الموحدة

تشكلت "القائمة المشتركة" قبيل انتخابات الكنيست الـ 23 من مكوناتها الأربعة التي كانت قائمة في انتخابات الكنيست العشرين عام 2015، وهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) برئاسة أيمن عودة، والحركة العربية للتغيير (تاعل) برئاسة أحمد الطيبي، والتجمع الوطني الديمقراطي برئاسة جمال زحالقة، ثم أمطانس شحادة (بلد)، والقائمة العربية الموحدة (راعم) ومحورها الحركة الإسلامية الجنوبية برئاسة منصور عباس، وحازت القائمة المشتركة في انتخابات الكنيست الـ 23، على 15 مقعداً.

عشية انتخابات الكنيست الـ 24، انفصلت "راعم" عن القائمة المشتركة، إثر قناة فتحها منصور عباس مع الليكود ونتنياهو اللذين أرادا إضعاف القائمة المشتركة، وفي خطوة ذات دلالة خلافية رفضت "راعم" التوقيع على فائض أصوات مع القائمة المشتركة، قبيل إغلاق باب التوقيع على اتفاقيات فائض الأصوات بين القوائم، وادعت أن "دراسة استطلاعات الرأي تُظهر أن الموحدة ستخسر نحو نصف مقعد من جمهور مؤيديها في حال التوقيع على الاتفاق، كما تحدثت عن حملة سلبية ضد الموحدة في حال أعلنت عن التوقيع على اتفاقية فائض أصوات[17].

خاضت القائمة المشتركة انتخابات الكنيست الـ 24 بأربعة مكونات هي: حداش- تاعل- بلد– ياحد، حيث أعلن محمد دراوشة رئيس حزب "معاً لعهدٍ جديد" (ياحد)، في مؤتمر صحافي، في 2021/3/16، عن انضمام حزبه للقائمة المشتركة ودعمها والتصويت لها، بموجب اتفاقية تمّ توقيعها بين الطرفين، دون أن ينسحب من الانتخابات.

وأوضحت نتائج الانتخابات أن "راعم" يمكن أن تلعب دور قوة مقرِّرة، أو ما يسمى "بيضة القبّان"، في تشكيل الحكومة الجديدة، على خلفية العلاقة (المستترة) التي أقامتها مع نتنياهو والليكود.

وتعارض الأحزاب العربية المواقف التي تطرحها قوى اليمين والوسط الصهيونية تجاه القضية الفلسطينية، وتدعو هذه الأحزاب إلى تحقيق أهدافها المعيشية والاجتماعية والقومية، والسياسية ممثلة بقيام دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتتماثل في كثير من طروحاتها مع مواقف منظمة التحرير الفلسطينية بوجوب تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية لإحلال السلام بين إسرائيل والعرب، وترفض "صفقة القرن"، وضمناً الفكرة التي وردت فيها بشأن نقل منطقة المثلث ضمن إطار تبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية.

قراءة وتقديرات حول انتخابات الكنيست الـ 24

تعكس نتائج الانتخابات الأخيرة صورة التحولات في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، بانزياحه عموماً إلى اليمين في السنوات الأخيرة، وعبرت نتائج الكنيست الجديدة عن هذا

[17] موقع عرب 48- 2021/3/12.

الانزياح بحصول معسكر الأحزاب اليمينية والحريدية على 71 مقعداً (من أصل 120)، ويمكن القول إن من أبرز عوامل استمرار قوة هذا المعسكر عملية التنشئة العامة والخطاب الأيديولوجي والسياسي والشحن المستمر ضد العرب، والمنجزات التي حققها الليكود بزعامة نتنياهو على مستويي السياسة والاقتصاد، وحملاته الانتخابية التي تنسجم مع التوجهات الإسرائيلية العامة والتركيز على الهموم الأمنية والاقتصادية، وفي هذه الأثناء واصلت مفاعيل "قانون القومية" الذي بادر إليه اليمين الإسرائيلي عام 2018 التفشي في أوساط الجمهور الإسرائيلي الواسع، باعتباره التجسيد الطبيعي والأصيل للحلم الصهيوني.

وباستخدام معايير فكرية، وخصوصاً من حيث الموقف من الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، يمكن توزيع الكتل الحزبية التي تنافست في انتخابات الكنيست الـ 24 كما يلي:

الكتلة الأولى هي الوسط السياسي: أحزاب لا تؤيد (أو كفّت عن تأييد) فكرة "أرض إسرائيل الكاملة"، وبدلاً منها اتخذت مفهوم "دولتين للشعبين" مهما كانت حدودهما، وينتمي إلى هذه الكتلة: يوجد مستقبل، أزرق أبيض، وعلى اليمين من هذه الكتلة الوسط، توجد أحزاب ترفض فكرة "دولتين للشعبين"، وتضم الليكود (رغم ما يبديه من مناورات)، والأحزاب الحريدية، وعلى يمينهم أمل جديد، ويميناه، وإسرائيل بيتنا، والصهيونية الدينية، أما على يسار كتلة الوسط فيوجد حزبا العمل وميرتس، ولهذين الحزبين بعض القواسم المشتركة مع الوسط، مثل الاعتراف بحقوق للفلسطينيين (بمعايير الحكم الذاتي)، وفي الطرف اليساري، وللدقة في الطرف العربي، توجد القائمة المشتركة والقائمة الموحدة.

في ظل ثقل اليمين الصهيوني، لم تتراجع مكانة نتنياهو، رغم غرقه بملفات الفساد، وحصل على الدعم الكامل للمضي قدماً في مشاريع الضم والاستيطان في مناطق الضفة الغربية والقدس والجولان المحتلة، ومواصلة النهج المتطرف ضد الفلسطينيين وسوريا وإيران وحزب الله، حيث تُعزى قدرة الإقناع لنتنياهو إلى شخصيته الكاريزمية ومؤهلاته البلاغية والمسرحية والدعائية، وفي الوقت ذاته، ظلت اعتبارات نتنياهو الشخصية تطغى على أي اعتبارات أخرى في طريقة أدائه لمنصبه، ونشأ انطباع بأن دولة إسرائيل هي رهينة لديه كنتيجة مباشرة لمشكلاته السياسية، وظل إرث نتنياهو هو الكراهية التي امتطاها في صعوده إلى الحكم ويواصل التمسك بها من أجل البقاء الذي يستخدم مصطلحات تظهر وكأنها عفا عليها الزمن (يساريون، شيوعيون، بلاشفة،

فوضويون)، وتحول الكنيست في السنوات الأخيرة إلى ختم مطاطي لنتنياهو ومساعديه، وكان يتم حله بناء على أمر منه، وسيطر نتنياهو على وسائل الإعلام، وحسب تعبيرات الكاتب اليساري جدعون ليفي تم شطب البرامج الانتخابية للأحزاب وتم طمس الحدود الأيديولوجية، حتى الشعارات التي كانت ذات يوم: "سيقسم القدس"، "سيجلب السلام"، "جيد لليهود" "يفهم العرب"، أخلت مكانها لموضوع واحد ووحيد يقف على جدول الأعمال هو: نتنياهو، نعم أم لا[18].

ومن حيث الأيديولوجيا؛ تقرأ افتتاحية هآرتس (2021/2/11)، توقيع الليكود اتفاق فائض الأصوات مع قائمة الصهيونية الدينية، بزعامة بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير، بأن الليكود هو اليوم الصديق الأفضل لحزب تلاميذ الحاخام مئير كهانا، وأن نتنياهو في صراعه لمواصلة حكمه لا يتردد في اختيار الوسائل أو الشركاء، حتى لو كان هؤلاء هم من البقايا الأيديولوجية للعنصري كهانا، وبهذا يؤكد نتنياهو بأفعاله بأن الكهانية هي حليف له، وتعبيراً عن ذلك، أكد نتنياهو عن دعمه الكبير لتحالف القوى الصهيونية الدينية المتطرفة، وقال في خطاب خلال مؤتمر عقده موقع "القناة السابعة" الإلكتروني اليميني– الديني يوم 2021/3/14: "الصهيونية الدينية ستسير معنا في جميع الأحوال، وبتسلئيل لا يتلعثم، ولا توجد لدي مشكلة بالتصويت للصهيونية الدينية"، وقد رحب بن غفير بأقوال نتنياهو، وقال: "من يريد أن يرأس نتنياهو حكومة يمين قوية تقود إلى إصلاحات في جهاز القضاء، وتوقف الإرهاب العربي في النقب، وتطرد المتسللين إلى بلدانهم وتفرض السيادة على يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ملزم بالتصويت لقائمة الصهيونية الدينية".

ومن جانب آخر، نشأ تنكّر لنتنياهو بين مجموعة من أعضاء الليكود، وأصبح وضعه أسوأ حين وقف أمامه جدعون ساعر، المقبول من تيار في الليكود ومن غالبية الكتل اليمينية والحريدية والوسط، وظهر كمن لديه قدرة على عقد تحالفات، وبوجود ساعر كخصم يميني آخر، لم يعد التكتيك المجدي الذي استخدمه نتنياهو واقعياً؛ إذ كان من الصعب وصفه باليسارية وبالتعاون

[18] هآرتس 2021/2/25.

مع اليسار، وحسب المحلل عميت سيغل19، لم يترك ساعر الليكود بناء على تحوّل أيديولوجي، مثل شارون الذي قرّر الانسحاب من قطاع غزّة حينها، وبخلاف موشي كحلون، لا يطلب أن يكون حركة مركز هلامية، فبرنامج الحزب الجديد ضمّ رسالة سياسية غير قابلة للتأويل مع الاستيطان وضد إخلائها، وأيضاً مع رسالة قضائيّة مفادها: "نعم لإصلاح عميق في منظومة إنفاذ القانون، لا للقوانين الشخصيّة".

وقد طرح ساعر في مقابلة للقناة 12 التلفزيونية يوم 2021/3/9 بعض رؤاه، مبيناً أن "نتنياهو دهور الدولة إلى انتخابات رابعة فقط من أجل عدم تنفيذ الاتفاق (الائتلافي) الذي وقع عليه، وهذه عملية رهن لليكود والدولة لمصالح نتنياهو الشخصية"، وكان من أبرز آثار انشقاق ساعر عن الليكود نشوء خلاف في داخل معسكر اليمين، وتجرؤ نفتالي بينيت على الترشح لقيادة اليمين وللحكومة.

أما يائير لبيد فقد حاول من جانبه قراءة الوضع، فكتب في مقال له قبل الانتخابات: "ما نقوله في حزب "يوجد مستقبل" هو بسيط وواضح، دولة إسرائيل وجدت نفسها في مفترق أحداث غير سويّ، الاندماج بين وباء قاتل وأزمة اقتصادية ورئيس حكومة مصاب بجنون العظمة ومتهم بارتكاب مخالفات جنائية، يجرنا إلى دمار داخلي، والابتزاز غير المتوقف يخنق سياستنا، الحزبيون الحريديم يفعلون ما يخطر ببالهم، ثقة الجمهور بنظام الحكم تضررت بصورة يبدو أنه يصعب إصلاحها، إزاء هذه الفوضى نحن نعرض بالأساس وضعاً طبيعياً، نحن نريد إعادة هذه الدولة إلى أشخاص يبقونها على قيد الحياة، مواطنون عاملون ودافعو ضرائب ومحافظون على القانون"20.

استمر وزن تمثيل الحزبين للقطاعين الحريديين "شاس" و"يهدوت هتوراه" في الكنيست الجديد بـــ 16 مقعداً، وتواصل تماهيهما السياسي وترابطهما مع معسكر اليمين، بعد أن كانا جاهزين للجلوس في أي حكومة تستجيب لمطلبهما القطاعية بصرف النظر عن الشخص الذي يقف على رأسها، ومن الملاحظ أن الأحزاب الحريدية التي كان لها "موقف خاص من الدولة"،

---

[19] "يديعوت أحرونوت"2020/12/11.

[20] هآرتس 2021/3/9.

اجتازت ما يسمّى "عملية أسرلة" سياسية وعامة باتجاه اليمين، وراحت تتبنى فكرة إسرائيل كدولة دينية– قومية، مع الضمّ، ومعارضة قيمة المساواة كأساس دستوري.

أما نتائج أحزاب "أزرق أبيض" و"العمل" و"ميرتس" فكانت أقرب للمفاجأة، بعد تراجع مكانتها في استطلاعات الرأي، ويبدو أن زعاماتها خاضت حملات انتخابية فاعلة نسبياً.

وبرزت ظاهرة الأحزاب الشخصية وتلاشت، وهي أحزاب بُنيت بين عشية وضحاها حول شخصية شخص واحد، وقامت بتجميع أشخاص من هنا وهناك، وتوقعت أن يتبعها مئات الآلاف من الأشخاص، وفي هذا الخصوص أعلن كل من رئيس "تيلم" موشي يعلون ورئيس حزب "الإسرائيليين" رئيس بلدية تل أبيب رون حولدائي، ورئيس حزب "تنوفاه" عوفر شيلح، انسحابهم من سباق الانتخابات، بعد أن أخفقت جهودهم في أن يبني كل واحد منهم حزباً جديداً برئاسته.

وبخصوص العرب، تراجع ثقل القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة من 15 مقعداً في الكنيست السابق إلى 10 مقاعد في الكنيست الجديد، ويبدو أن انخفاض نسبة التصويت في الوسط العربي، من 65% إلى نحو 53%، والانقسام بين القائمتين، واختراقات الليكود ونتنياهو للقطاع العربي، كانت من أبرز العوامل التي لعبت دوراً في هذا التراجع؛ فقد اشتعل خلاف داخل المكونات الأصلية للقائمة المشتركة، على خلفية التنسيق بين رئيس الحكومة نتنياهو والنائب منصور عباس، وخاضت الأحزاب العربية للمرة الأولى منذ 6 سنوات انتخابات الكنيست في قائمتين بعد انفصال منصور عباس رئيس الموحدة عن القائمة المشتركة بزعامة أيمن عودة، وحدث تسابق بين الأحزاب اليمينية، وعلى رأسها الليكود، لكسب أصوات العرب، وقد اجتمع رئيس الحكومة نتنياهو مع رؤساء السلطات المحلّية العربية بداعي بحث العنف والجريمة في البلدات العربية يوم 2021/1/17، وعرض إنجازاته وخطته في مكافحة العنف والجريمة، وكان غزل نتنياهو بـــ "عرب إسرائيل"، وهجومه المتملق، بعد سلوكه المتهكم والمتلاعب تجاههم، يقود إلى استغراب من جميع الجهات، وإلى السخرية والشك والريبة من جانب العرب أنفسهم، وبدا أن معدل تصويت العرب وتوزع أصواتهم، كانا بين المؤشرات في حسم الانتخابات، فقد ذهب رئيس الحكومة نتنياهو لزيارةٍ مغطاة إعلامياً في الناصرة وأم

الفحم، ودخلت الخطة 922 الخمسية (2015– 2020 التي خصصت 15 مليار شيكل للعرب) في حملته الانتخابية، والحقيقة، حسب تقرير نشره مركز "مساواة" في 2019 أن المبلغ الذي خُصِّص هو 9.7 مليار شيكل، وتم استثمار 6 مليارات شيكل منها فقط، وباقي المبلغ لم يصرف فعلياً21.

من الواضح أن نتائج انتخابات الكنيست الـ 24 أظهرت، بعد فرز جميع الأصوات، حالة معقدة، أبرز معالمها أنها لا تتيح لنتنياهو ولا لخصومه فرصه سهلة لتشكيل حكومة مقبلة، بسبب عدم تحقيق أي منهم أغلبية برلمانية، حيث حصل المعسكر الداعم لنتنياهو على 52 مقعداً، وفي حال انضمام "يميناه" بزعامة بينيت إليه في تشكيل حكومة مقبلة سيكون لديه 59 مقعداً، بينما حصل المعسكر الصهيوني المناوئ لنتنياهو على 57 مقعداً، وحصلت القائمة الموحدة على 4 مقاعد.

ما بعد الانتخابات

خلال تغطية تفصيلية للتطورات الانتخابية، نشرت مواقع الصحف الإسرائيلية تصريحات لرؤساء الأحزاب بشأن نتائج الانتخابات، ومنها خاطب نتنياهو لمؤيديه: "منحتم انتصاراً كبيراً لليمين والليكود تحت قيادتي .. ومن الواضح أن الغالبية العظمى من المواطنين الإسرائيليين ينتمون إلى اليمين، ويريدون حزباً قوياً ومستقراً يقود حكومة يمينية للحفاظ على اقتصاد إسرائيل وأمن إسرائيل وأرض إسرائيل .. هذا ما فعلناه".

وفي خطاب ألقاه من المقر الانتخابي لليكود، شدد نتنياهو على ضرورة "تشكيل حكومة قوية ومستقرة وعدم الانجراف إلى نفق الانتخابات من جديد"، وقال: "لا أستبعد أي أحد من المشاركة في الحكومة المقبلة، على ألا تقوم على الإلغاءات الشخصية".

وسارع نتنياهو إلى الاتصال برئيس "شاس" أرييه درعي، ورئيس "يهدوت هتوراه" موشي غفني، ورئيس قائمة "الصهيونية الدينية" بتسلئي لسموتريتش، وهنأهم بنتائج الانتخابات، كما هاتف نفتالي بينيت رئيس حزب "يميناه"، والذي أبلغه أنه يفضل صدور النتائج النهائية قبل التفاوض حول الائتلاف الحكومي المقبل.

---

[21] حجاي عميت، ذا ماركر 2021/2/25.

بدوره قال يائير لبيد رئيس "يوجد مستقبل"، في مؤتمر صحافي عقده من المقر الانتخابي لحزبه: "لا تملك كتلة نتنياهو 61 مقعداً، ولن يتم تشكيل حكومة في إسرائيل على أصوات الكهانيين العنصريين (في إشارة إلى شركاء نتنياهو من الصهيونية الدينية).

وأشارت التقارير إلى أن لبيد تحدث مع جدعون ساعر واتفق الاثنان على التعاون، ورغم النتائج المخيبة التي حققها "تيكفا حدشا" والمسار التنازلي الذي مرّ به في الاستطلاعات بعد الإعلان عن انشقاقه عن الليكود، عبّر جدعون ساعر عن تفاؤله، وقال: "عندما أعلنت عن تأسيس حركة جديدة لم يكن لدي شيء في جيبي، كل ما فعلناه معاً هو أننا حققنا شيئاً من لا شيء، كنا نتمنى نتيجة أفضل ولكن هذا حكم الناخب".

وشدد ساعر على أنه لن ينضم إلى حكومة بقيادة نتنياهو، وإذا اقتضى الأمر سيخدم إسرائيل من موقع المعارضة، ولم يستجب ساعر لمحاولة تليين موقفه من قبل مقرّبي نتنياهو بعدما اتضح عدم حصول نتنياهو على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة، واصطدم الليكود بتعنت ساعر ورفضه لفتح أي قنوات اتصال مباشرة مع الليكود[22].

[22] موران أزولاي، موقع يديعوت أحرونوت 23- 2021/3/24.

الذكرى 30 لتأسيس
مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن

صادف يوم الأربعاء الموافق 10 آذار/ مارس 2021 **الذكرى الثلاثين لتأسيس مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان.**

وبهذه المناسبة الكبرى وجّه كلٌّ من رئيس المركز الأستاذ جواد الحمد، ورئيس مجلس الأمناء الدكتور محمد أبو حمور، كلمة عبر الفيديو، عوضاً عن إقامة حفل وجاهي للنخبة الفكرية والعلمية زملاء المركز، بسبب ظروف وباء كورونا، وحرصاً على سلامة الجميع.

أشادت الكلمتان بجهود الآلاف من الزملاء الأردنيين والعرب الذي ساهموا منذ تأسيس المركز في رفع مستواه وعطائه العلمي والفكري حتى أصبح علماً يُعرَفُ باحثوه وخبراؤه وإنجازاته في العالم العربي والعالم الإسلامي والقارات الأخرى.

وقد أصدر أكثر من 244 مطبوعة من الأبحاث والندوات والتقارير، وقدّم أكثر من 250 استشارة علمية وسياسية، ونفَّذ أكثر من 250 نشاطاً بين مؤتمر وندوة وحلقة نقاش وصالون سياسي ومحاضرة وورشة عمل، كما يفتخر المركز بإنشاء "فريق الأزمات العربي-ACT" منذ عام 2013 من كفاءات وخبرات وتخصصات أردنية وعربية، حيث عالج 20 أزمة بتقارير استراتيجية وتوصيات منهجية متميزة.

كان كل إصدار أو فعالية يقوم بها المركز لَبِنةً في بناء كبير يهدف إلى توعية المثقفين والنخب العربية بقضايا أمّتهم بناءً على منهج علمي رصين بعيداً عن التعصّب والتطرف والانغلاق، وإلى إيجاد مناخ ثقافي يخدم قضايا الوطن والأمة، ومتحرراً من أي انحياز سوى الانحياز لمصالح الوطن والأمّة، وهو ما يميّز ما قدّمه المركز من إصدارات ومنتج علمي متنوّع.

لقد استثمر المركز طاقاته وقدراته كمركز تفكير وبيت خبرة أردني عربيّ في تسليط الضوء على مواضيع متعددة وإثارة النقاش العام حولها، فضلاً عن تشكيل فرق عمل لاستخراج الخلاصات ورفع التوصيات لأصحاب القرار، وهو ما لم يجعل المركز يكتفي بتوعية النخب والمجتمع وتنويرها سياسياً وفكرياً فحسب، وإنما سعى لنقل هذا الجهد وإيصاله إلى دوائر صنع القرار وتنفيذه.

ويتطلع المركز ليكون عقلاً مفكراً رائداً للتنوير والعلم، وللتخطيط والإبداع في بناء الجيل وتحقيق النهضة وتقدم الأمة في المضمار الحضاري، ومصدراً للفكر المستنير الملتزم بمبادئ الأمة ومصالحها العليا.

الذكرى 25 لإصدار
مجلة دراسات شرق أوسطية

ويحتفل المركز مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات في هذا العدد 95 من مجلة دراسات شرق أوسطية **بدخول المجلة في العام 25 لإصدارها**، وهي المجلة العلمية المحكمة التي أصبحت مجلة عالمية مصنّفة، وتعمل على ماكنات بحث أكثر من 6 شركات عالمية وعربية تقدم خدماتها للجامعات العربية والأجنبية وباحثيها.

وقد حصلت المجلة على اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية "آرسيف" Arcif المتوافقة مع معايير المجلات العلمية العالمية المحكمة بشكل سنوي، وصُنفت في العام 2020 ضمن الفئة الأولى (Q1) (وهي الفئة الأعلى) في تخصص العلوم الاجتماعية على المستوى العربي، بينما صُنِّفت ضمن الفئة الثانية (Q2) (وهي الفئة الوسطى المرتفعة) في تخصص العلوم السياسية على المستوى العربي.

الملف البيبلوغرافي

حركات الإسلام السياسي في العالم العربي

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية
- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

حركات الإسلام السياسي في العالم العربي

أ. عمر الجبالي*

أولًا: المراجع العربية

1. الكتب

- ألكس غلني، **بناء جسور لا جدران– التعاطي مع السياسيين الإسلاميين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ترجمة مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010).
- أميرة عبد الرزاق سنباطي، **النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي**، (المكتب العربي للمعارف، 2015).
- إيناس البهيجي، **تاريخ جماعات الإسلام السياسي في الدولة الإسلامية**، (مركز الكتاب الأكاديمي ، 2017).
- رشيد مقتدر، **الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010).
- سليمان تقي الدين، **تداعي الإسلام السياسي**، (بيروت، دار الفارابي، 2014).
- عبد الغني عماد، **الحركات الإسلامية في لبنان– إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع**، (بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006).
- فرانسوا بورغا، **فهم الإسلام السياسي**، ترجمة جلال بدلة (بيروت، دار الساقي، 2018).
- فضيلة عبد الكريم، **الإسلام السياسي بين التنظير الفلسفي وإخفاقات الراهن**، (الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، 2019).

---

* **مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردنّ، حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كوفنتري/لندن.**

- مجموعة باحثين، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (الجزء الأول)**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

- مجموعة باحثين، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (الجزء الثاني)**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

- مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

- محمد أبو رمان وحسن أبو هنية. **"الحل الإسلامي" في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، (عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2012).

- محمد أبو رمان. **ما بعد الإسلام السياسي – مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية**، (عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2018).

- محمد أبو رمان، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الاستراتيجيات**، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010).

- منذر مشاقي، **موقع حركات الإسلام السياسي في الثورات الشعبية العربية: دراسة حالة: مصر وتونس**، (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية– مواطن، 2013).

- **نزيه الأيوبي، الإسلام السياسي– الدين والسياسة في العالم العربي، ترجمة محمد كمال**، (بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2020).

2. مقالات الدوريات

- أحمد خالدي وبن داود إبراهيم."صعود وأفول قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية: دراسة تجارب المشاركة السياسية لحركة النهضة التونسية وحزب الحرية والعدالة المصري وحزب العدالة والتنمية المغربي". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، (2020): 385-407.

- أميرة البربري. "مستقبل حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي." **السياسة الدولية**، (2014).

- البشير بو شلكة. "تأملات في واقع الإسلام السياسي بالمنطقة: إخوان مصر نموذجاً." **المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، (2015).

- خليفة بو زازي. "تحديات الحركات الإسلامية في ظل التحولات السياسية في المنطقة العربية." **مجلة التراث** (2015).

- رقية طرشاوي. "المقاربة الانقسامية للحركات الإسلامية، حركة مجتمع السلم أنموذجاً." **مجلة دراسات اجتماعية**، (2017): 109-105.

- زيدان مريبط، "الربيع العربي: ثقل الإخوان المسلمين- رؤيتهم للدولة والمالية الإسلامية." ترجمة بوبكر بوخريسة، **International development policy**، (2013).

- سالم مطر عبد الله. "السياق الفكري للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي." **مجلة دراسات دولية**، (2016): 295-323.

- سعيد الحاج. "تأثيرات النموذج التركي على تحولات الحركات الإسلامية العربية." **مركز الجزيرة للدراسات** (2016).

- سعيد جليل. "الإسلام السياسي في الميزان: حالة المغرب/حسن أوريد." **المستقبل العربي**، (2017).

- شيرين فهمي. "حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول". **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، (2016): 6-1.

- صادق حجال. "العلاقة الجدلية بين الدين الإسلامي والدولة الحديثة في المنطقة العربية." **مجلة مدارات سياسية** (2018) : 108-9.

- طارق عبد الحافظ الزبيدي وتغريد حنون علي. "فكر حركات الإسلام السياسي، دراسة في المقومات والمعوقات." **مجلة العلوم السياسية-جامعة بغداد** (2018): 275-304.

- عبد العظيم جبرحافظ. "الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية (دراسة نقدية) (حزب الفضيلة الإسلامي) (أنموذجاً)." **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** 2010.

- غازي صالح بني ملحم. "أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1989-2009." **المنارة للبحوث والدراسات**، عدد 486، (2011).

- غنية شليغم. "الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى الاعتدال السياسي: دراسة سسيو- سياسية." **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (2012).

- مركز دراسات الشرق الأوسط. وحدة البحوث والمعلومات. "التقرير العلمي لندوة تطور الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم العربي: الحركة الإسلامية في الأردن نموذجاً 2007-2017" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، (2017).

- موفق ذنون. "جماعة الإخوان المسلمين ونشاطهم السياسي في الأردن 1989-1997." **مجلة دراسات إقليمية**، عدد 31، (2013): 206 – 179.

- موفق زواوي. "المواطنة والتعايش في خطاب حركات الإسلام السياسي." **مجلة الفكر المتوسطي**، (2019).

- نادية لهديلي. "الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية: جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية نموذجاً، **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، (2018): 13-1.

- نادية محمود مصطفى. "مراجعة كتاب: مستقبل الحركات السياسية الإسلامية في ظل الثورات العربية: مصر نموذجاً: نحو رؤية حضارية للتغيير من فقه الواقع والتاريخ." **مجلة دراسات شرق أوسطية**، (2012).

- يس محمد الطباخ. "النظام السياسي في الإسلام دراسة تاريخية." **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**. الجزء الثالث (2020): 1-131.

3. الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية

- مجموعة مشاركين– فريق الأزمات العربي، "التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الأزمة المصرية إلى أين؟"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2015.

- مجموعة مشاركين، "أزمة حركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2015.

- مجموعة مشاركين، "حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2015.

- مجموعة مشاركين، "وثيقة مؤتمر واقع وحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي"، مؤتمر واقع وحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2013/11/17.

4. الرسائل الجامعية

- أسمـــاء حبـــوش. "دور حركات الإسلام السياسي في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي." رسالة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2020.

- بشكار و أمجد محمد. "الشراكة السياسية لدى حركات الإسلام السياسي دراسة حالة حركة حماس." رسالة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، 2017.

- أحمد عبد العال ضو نعاجي. "السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي." رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2019.

- مهند إبراهيم شكارنة. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مرحلة ثورات الربيع العربي"، رسالة دكتوراه، جامعة القدس، 2017.

- بلعيدي، صبرينة، و بن عسال، هدى. "موقف الاتحاد الأوروبي من وصول الحركات الإسلامية للحكم في دول جنوب المتوسط، حركة النهضة أنموذجاً." رسالة دكتوراه. جامعة مولود معمري تيزي وزو. 2018.

- مبارك صالح الجري. "تجربة حركة النهضة التونسية في إطار التحولات السياسية والفكرية." رسالة دكتوراه، جامعة الكويت ، 2016.

- عبد القادر لمعلم و عبد العزيز حريزي. "التغيير السياسي من منظور الحركات الإسلامية." رسالة دكتوراه. جامعة أحمد دراية، 2020.

- الهواري بلحاج. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية 2001 – 2010، دراسة حالة الجزائر."، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2019.

- مسعود حبشي. "الحركات الإسلامية في ظل التغييرات السياسية في الدول العربية: دراسة مقارنة بين حزب الحرية والعدالة في مصر وحركة النهضة في تونس 2011-2017." رسالة دكتوراه، جامعة زيان بن عاشور- الجلفة، 2020.

- أميرة إبراهيم. "النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني، وحركات الإسلام السياسي." رسالة ماجستير. قسم النظم السياسية، جامعة القاهرة 2013.

- رائد دبعي. "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة" الإخوان المسلمين في مصر نموذجًا". كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية 2012.

- خالد ربعي. "النموذج التركي وحركات الإسلام السياسي في المنطقة 'تونس ومصر نموذجاً"، رسالة دكتوراه، جامعة القدس 2013.

- أسماء قطاف تمام. "دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية." رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية 2014.

- نهى عبدالله حسين السدمي. "الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات." رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2011.

- سـهـام زروال. "استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية." رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2009.

- سليم محمد موسى الزعنون. "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2007."، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة (2011).

- نادية عباس حافظ سعد الدين. "الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة (2010).

- برهان دويكات. "الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر." رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2013.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Addi, Lahouari. *Radical Arab Nationalism and Political Islam*. Georgetown University Press, 2018.
- Akbarzadeh, Shahram, ed. *Routledge Handbook of Political Islam*. Routledge, 2020.
- Ayoob, Mohammed, and Danielle Nicole Lussier. *The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in Muslim Societies*. University of Michigan Press. 2020.
- Bartal, Shaul. *Jihad in Palestine: Political Islam and the Israeli-Palestinian Conflict*. Routledge, 2015.
- Brichs, Ferran Izquierdo, John Etherington, and Laura Feliu, eds. *Political Islam in a Time of Revolt*. Springer, 2017.
- Browers, Michaelle. *Political Ideology in the Arab World*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.
- Brown, Nathan J. *When Victory is not an Option: Islamist Movements in Arab Politics*. Cornell University Press, 2012.
- Burgat, François. *Understanding Political Islam*. Manchester University Press, 2019.
- Cesari, Jocelyne. *What is political Islam?* Lynne Rienner Publishers. 2018.
- Choueiri, Youssef M. *Islamic Fundamentalism: The Story of Islamist Movements*. A&C Black, 2010.
- Esposito, John L., and Emad El-Din Shahin, eds. *The Oxford Handbook of Islam and Politics*. Oxford University Press, 2016.
- Ghanem, Dalia. *The Shifting Foundations of Political Islam in Algeria*. Carnegie Endowment for International Peace. 2019.
- Hafez, Sherine. *An Islam of her own: Reconsidering Religion and Secularism in Women's Islamic Movements*. NYU Press, 2011.

- Hage Ali, Mohanad. *Nationalism, Transnationalism, and Political Islam*. Palgrave Macmillan, 2018.
- Hamdi, Mohamed Elhachmi. *The Politicisation of Islam: a Case Study of Tunisia*. Routledge, 2018.
- Hamid, S. and McCants, W. eds. *Rethinking Political Islam*. Oxford University Press. 2017.
- Kirdiş, Esen *The Rise of Islamic Political Movements and Parties: Morocco, Turkey and Jordan*. By Esen Kirdiş." (2020).
- Knudsen, Are. *Political Islam in the Middle East*. Chr. Michelsen Institute, 2003.
- Kubicek, Paul. *Political Islam & Democracy in the Muslim World*. Lynne Rienner Publishers, 2015.
- Lo, Mbaye. *Political Islam, Justice and Governance*. Springer, 2018.
- Mandaville, Peter. *Islam and Politics*. Routledge, 2020.
- Meddeb, Hamza. *Ennahda's Uneasy Exit from Political Islam*. Carnegie Endowment for International Peace. 2019.
- Molnar, Thomas. *Arab Awakening and Islamic Revival: the Politics of Ideas in the Middle East*. Routledge, 2017.
- Shahin, Emad Eldin. *Political Ascent: Contemporary Islamic movements in North Africa*. Routledge, 2018.
- Teik, K., Vedi Hadiz, and Yoshihiro Nakanishi, eds. *Between dissent and power: The transformation of Islamic politics in the Middle East and Asia*. Springer, 2014.
- Wagemakers, Joas. *Salafism in Jordan: Political Islam in a Quietist Community*. Cambridge University Press. 2016.
- Wagemakers, Joas. *The Muslim Brotherhood in Jordan*. Vol. 60. Cambridge University Press, 2020.
- Wolf, Anne. *Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda*. Oxford University Press. 2017.

- Zubaida, Sami. *Islam, the people and the state: Political ideas and movements in the Middle East*. IB Tauris, 2009.

2. Articles

- Merone, Fabio. "Enduring class struggle in Tunisia: the fight for identity beyond political Islam." *British Journal of Middle Eastern Studies*, (2015): 74-87.
- Ghannouchi, Rached. "From political Islam to Muslim democracy: The Ennahda party and the future of Tunisia." *Foreign Aff.* 95 (2016): 58.
- Achilov, Dilshod. "Revisiting political Islam: Explaining the nexus between political Islam and contentious politics in the Arab world." *Social Science Quarterly* 97, no. 2 (2016): 252-270.
- Brooke, Steven, and Neil Ketchley. "Social and Institutional Origins of Political Islam." *The American Political Science Review* 112, no. 2 (2018): 376-394.
- Achilov, Dilshod, and Sedat Sen. "Got political Islam? Are politically moderate Muslims really different from radicals?" *International Political Science Review* 38, no. 5 (2017): 608-624.
- Roy, O., "Political Islam After the Arab Spring: Between Jihad and Democracy". *Foreign Affairs* (2017).
- Sakthivel, V., "Political Islam in Post-Conflict Algeria". *Current Trends in Islamist Ideology*, (2017):116-143.
- Izquierdo-Brichs, Ferran, and John Etherington. "From Revolution to Moderation: The Long Road of Political Islam." In *Political Islam in a time of revolt*. (2017): 1-33.
- Bouzarinejad Yahya, Shahin Zarpeyma, and Elahe Marandi. "Sayyid Qutb and Political Islam: Islamic Government from the Perspective of Sayyid Qutb." *Journal of History Culture and Art Research*, no. 4 (2017): 92-112.

- Ghannouchi, Rachid. "The evolution of Political Islam during the transition." *The Constitution of Tunisia: Part* 2 (2016): 173-82.
- Malik, Maszlee, and Syaza Farhana Mohamad Shukri. "From Political Islam to Democrat Muslim: A Comparison between Rashid Ghannouchi and Anwar Ibrahim." *Intellectual Discourse*, no. 1 (2018): 161-188.
- Spiegel, Avi. "Succeeding by surviving: Examining the durability of political Islam in Morocco." *Brookings Institution* (2015).
- Bartal, Shaul."Rached Ghannouchi's test: Political Islam and democracy in Tunisia." *African Studies* 79, no. 1 (2020): 110-124.
- Ferrero, Mario. "Why the Arab Spring turned Islamic: the political economy of Islam." *Constitutional Political Economy*, no. 2 (2018): 230-251.
- Ahjum, Gadija. "Searching for authenticity within Islamism: Women's journeys of everyday political Islam." *The Annual Review of Islam In Africa* (2018): 67-72.
- Ardovini, Lucia. "Political Islam movements in post-2011 Egypt: Old actors, new dynamics." *Transformation of political Islam in a changing regional order* (2019): 38-63.
- Özcan, Sevinç Alkan. "The Role of Political Islam in Tunisia's Democratization Process: Towards a New Pattern of Secularization?" *Insight Turkey*, (2018): 209-226.
- Merone, Fabio, Ester Sigillò, and Damiano De Facci. "Nahda and Tunisian Islamic Activism." In *New Opposition in the Middle East*. Palgrave Macmillan (2018): 177-201.
- Kurzman, Charles, and Didem Türkoğlu. "After the Arab Spring: Do Muslims Vote Islamic Now?" *Journal of Democracy*, no. 4 (2015): 100-109.

- El-Said, Hamed, and James E. Rauch. "Education, political participation, and Islamist parties: The case of Jordan's Islamic action front." *The Middle East Journal*, (2015): 51-73.
- Üşenmez, Özgür. "Islamic Monements and the Idea of Revolution: A Comparison of Egypt, Iran and Turkey." *Journal of Academic Studies*, no. 66 (2015).
- Halliday,Fred. "The politics of the Umma: states and community in Islamic movements." *Mediterranean Politics*, no. 3 (2002): 20-41.
- Haklai, Oded. "Authoritarianism and Islamic movements in the Middle East: Research and theory-building in the twenty-first century." *International Studies Review*. (2009): 27-45.
- Kurzman, Charles, and Ijlal Naqvi. "Islamic political parties and parliamentary elections." *United States Institute of Peace*. (2009).
- Ghanem, As' ad, and Mohanad Mustafa. "Explaining political Islam: The transformation of palestinian islamic movements." *British Journal of Middle Eastern Studies*, no. 4 (2014): 335-354.
- Bukay, David. "Can there be an Islamic democracy?" *Middle East Quarterly* (2007).
- Beck, Colin J. "State Building as a Source of Islamic Political Organization 1." In *Sociological Forum*, vol. 24, no. 2, pp. 337-356. Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd, 2009.
- Ghanem, As' ad, and Mohanad Mustafa. "Strategies of electoral participation by Islamic movements: the Muslim Brotherhood and parliamentary elections in Egypt and Jordan, November 2010." *Contemporary Politics*, no. 4 (2011): 393-409.
- Kirdiş, Esen. "Between Movement and Party: Islamic Movements in Morocco and the Decision to Enter Party Politics." *Politics, Religion & Ideology*, no. 1 (2015): 65-86.
- Menkhaus, Ken. "Political Islam in Somalia." *Middle East Policy*, (2002): 109-123.

- Wiktorowicz, Quintan, and Suha Taji Farouki. "Islamic NGOs and Muslim politics: A case from Jordan." *Third World Quarterly*, no. 4 (2000): 685-699.
- Hafez, Mohammed M., and Quintan Wiktorowicz. "Violence as contention in the Egyptian Islamic movement." *Islamic activism: A social movement theory approach* (2004).
- Khan, MA Muqtedar. "The Political Philosophy of Islamic Movements." In *Islam, the State, and Political Authority*. Palgrave Macmillan, New York, (2011): 155-172.
- Willis, Michael J. "Islamic Movements in Algeria, Morocco, and Tunisia." In *the Oxford Handbook of Islam and Politics*. (2013).
- Hamid, Shadi. "The Islamic action front in Jordan." In *the Oxford Handbook of Islam and Politics*. (2013).
- Kavli, Özlem Tür. "islamic Movements in the Middle east: egypt as a Case Study." *Perceptions: Journal of International Affairs*, no. 4 (2001).
- Ashour, Omar. "Lions Tamed? An inquiry into the causes of de-radicalization of armed Islamist movements: The case of the Egyptian Islamic Group." *The middle east Journal*. (2007): 596-625.
- Poirson, Timothy, and Robert Oprisko. "Caliphates and Islamic global politics." *E-International Relations* (2014).
- Kurzman, Charles. "Islamic studies and the trajectory of political Islam." *Contemporary Sociology* (2007): 519-524.
- Rogler, Lutz. "Harakat al-Nahda and Islamic Movements in Tunisia." *Islamic Movements of Europe: Public Religion and Islamophobia in the Modern World, London: IB Tauris* (2014): 50-59.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

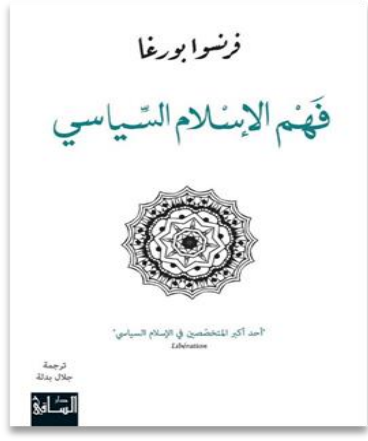

فرانسوا بورغا، **فهم الإسلام السياسي**، ترجمة جلال بدلة (بيروت، دار الساقي، 2018).

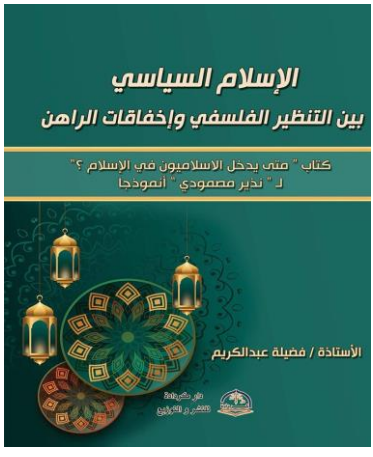

فضيلة عبد الكريم، **الإسلام السياسي بين التنظير الفلسفي وإخفاقات الراهن**، (الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع، 2019).

محمد أبو رمان. **ما بعد الإسلام السياسي– مرحلة جديدة أم أوهام أيديولوجية**، (عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2018).

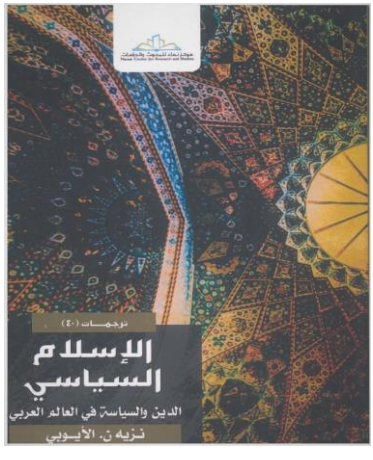

نزيه الأيوبي، **الإسلام السياسي– الدين والسياسة في العالم العربي**، ترجمة محمد كمال، (بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2020).

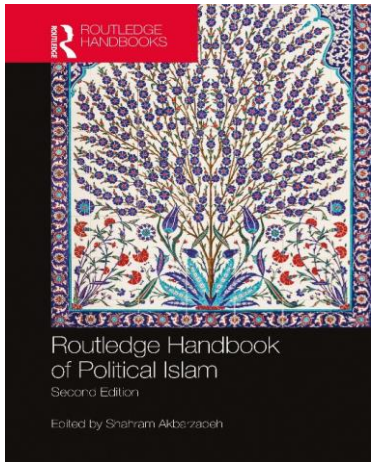

Akbarzadeh, Shahram, ed. *Routledge handbook of political Islam*. Routledge, 2020.

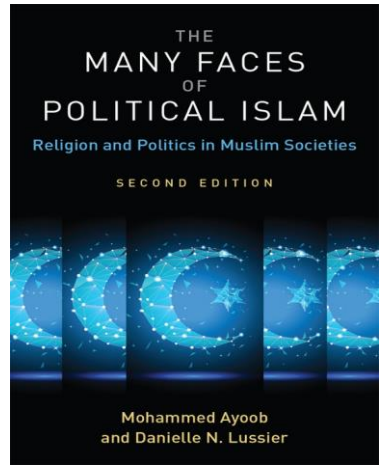

Ayoob, Mohammed, and Danielle Nicole Lussier. *The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in Muslim Societies*. University of Michigan Press, 2020.

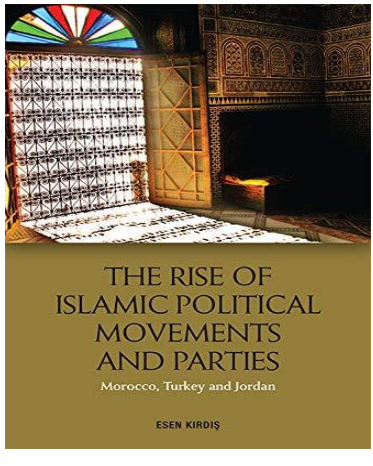

Kirdiş, Esen *The Rise of Islamic Political Movements and Parties: Morocco, Turkey and Jordan*." (2020).

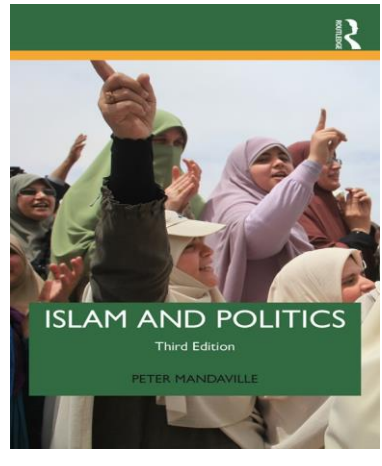

Mandaville, Peter. *Islam and politics*. Routledge, 2020.

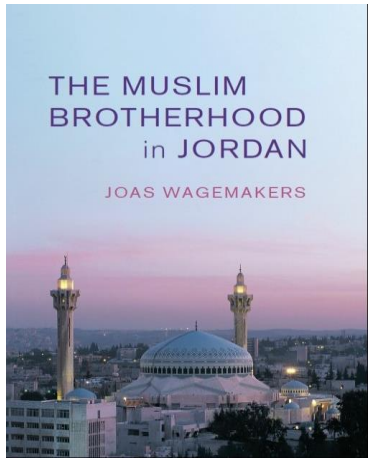

Wagemakers, Joas. *The Muslim Brotherhood in Jordan*. Vol. 60. Cambridge University Press, 2020.

Qaeda and ISIS."[39] He added these "unwinnable conflicts only drain our capacity to lead on other issues…, and it prevents us from rebuilding the other instruments of American power."[40]

Leaving that aside, and discerning from the above quote that the US will continue to operate militarily in north Syria/Iraq, Washington will probably stay in the region because of the geopolitical situation that involves different global and regional actors, mainly Russia, Iran, and Turkey as well as Israel.

All above is regardless of desires and renewed perceptions about the need to end "forever wars," whether in Syria or Iraq, where there is a contingent of US forces scattered on different military bases. Besides, the security situation is susceptible regarding the Shiite paramilitaries and the non-state actors that operate in the face of a weak Iraqi state.

Conclusion

The Biden foreign policy to the Middle East is likely to be complex because of the complicated factors in the region. There would not be a one suit that fits all, but the White House would need to develop different foreign policy strategies for the sub-regions and localities of the Middle East, the Arab world, nation-states, and further nationalist divisions.

Biden needs to reevaluate the Us allies and their fruitful roles regarding the US interests. On the other hand, Biden would look seriously at the near future where Russia and China are playing newly developed roles in the Middle East. At the same level, he would have to reallocate the Arab allies' roles, including Jordan, the Trump administration dismissed that for the Israeli right in the office. As the democratic approach, Biden believes in Jordan's model and capability to play a crucial role in the Palestinian cause and the compliance with democratic and modernity measures.

[39] https://joebiden.com/americanleadership/
[40] https://joebiden.com/americanleadership/

substantial loss of power as has been claimed by the US, Iraq and international alliance.

Again the list of priorities would be different in scale of importance, according to the Biden team. Furthermore, first on the list must be seen as Turkey, a vital member of the western alliance and the defense backyard of NATO. Regardless of its role in the region, Turkey is seen as vital for NATO and the Western alliance; indeed, it alarmed western leaders when it sought rapprochement with Russia and bought weapons from Moscow. Blinken (US secretary of state) assures that "…it is important to keep Turkey facing west instead of them taking steps closer to Russia and other enemies" and "we will try to balance the differences in regional issues with efforts to keep Turkey at least broadly compatible with the transatlantic alliance."[38]

However, does that mean to turn a blind eye to occasional Turkish action inside its neighboring country Syria? For Biden, Blinken, and the foreign policy team, Syria is a challenging issue because of its location in the geopolitics of the region, with Turkey, Russia, and Iran taking a direct interventionist role in the country and each vying for influence. It is not to mention the non-state actors of Hezbollah, Al Qaeda, ISIS, the multitude of other groups. Moreover, the fact that the fractured Syrian opposition groups directly tried to topple the Bashar Al Assad regime since the Arab Spring revolt in that country began in 2011.

Like Trump, Biden, and long before that, Obama has long been advocating that America should leave what has been called the "forever wars." America and its soldiers have become dreary and fatigued from wars that started in Afghanistan and filtered into Iraq and later entangled in the global war coalition against terror groups on the Syria-Iraq border starting in 2014.

Biden is on record for ending these "forever wars" and "which have cost us untold blood and treasure" and "narrowly focus our mission on Al-

[38] https://www.trtworld.com/opinion/what-will-secretary-blinken-bring-to-us-foreign-policy-43817

Bahrain[33], Sudan[34] , and Morocco[35] had come to sign normalization accords with Israel and all within few months. These agreements were provided effectively while leaving the Palestinian question still in limbo and far from being solved.

Under the Biden foreign policy, this is not only likely to continue but to be encouraged by the new leader at the White House who hails the establishment of relations between Middle East states with Israel in the forefront but with a different approach and not as an alternative of solving the conflict on its Palestinian-Israeli track as Trump's theory of the deal of the century produced.

However, this is easier said than done, and the new US administration knows that most of the normalizations accords were made on Trump's transactional interests. Take, for example, Sudan. Its accord with Israel was bargained for taking Khartoum out of the US terror list, allowing Sudan to pitch for international aid that was effectively stopped[36].

Similarly, for Morocco. Its accord with Israel became part of a deal with the United States to recognize Morocco's sovereignty and control over Western Sahara, which had long been regarded as a disputed territory[37] but earlier US administrations and the UN.

Mideast complications

Under Biden, nobody knows what will become here and how the new administration will handle this. These are part of the files that will be handling that include Turkey, Syria, Iraq, and a motley groups of non-state actors like Hamas, Hezbollah and terror groups like Al Qaeda, and Islamic State of Syria and Iraq (ISIS), which continues to operate despite its

[33] https://agsiw.org/why-bahrain-is-embracing-normalization-with-israel/

[34] https://www.voanews.com/africa/sudan-signs-abraham-accords-normalizing-relations-israel

[35] https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/how-moroccans-reacted-to-normalization-with-israel/

[36] https://www.reuters.com/article/sudan-usa-idUSKBN28O0TG

[37]https://www.e-ir.info/2021/01/09/opinion-us-recognition-of-moroccan-sovereignty-in-western-sahara/

had been stopped once they refused to endorse the "Deal of the Century" as laid out by the Trump administration.

Biden has almost rejected the "Century Deal" and, together with his new team under the new Secretary of State Antony Blinken, is espousing the traditional approach to Palestinian-Israel negotiations in the form of calling for a two-state solution alongside each other. Blinken put it thus: "The only way to ensure Israel's future as a Jewish, democratic state and to give the Palestinians a state to which they are entitled is through the so-called two-state solution."[28]

During his presidential campaign, Biden's view was put like this: "I believe that Israel has to be prepared to work toward a genuine two-state solution…"[29]. Nevertheless, the Biden administration does not have much hope this would come about emanating no doubt by the past behavior of Israel and the fact of what the experts have been saying about the peace process and the Middle East:

Blinken expressed that: "Realistically, it is hard to see near-term prospects for moving forward on that."[30]

Indeed, in pursuing the so-called peace talks, Trump managed to hitch up the Arab World with Israel. Normalization between Tel Aviv and the Arab world had long been a stalemated affair. Only two countries, Egypt and Jordan[31] , plus the Palestinian Authority, had relations with Israel.

At the end of the Trump era, in January 2021, four Arab countries had signed peace agreements with Israel. The United Arab Emirates[32],

[28] https://news-decoder.com/biden-stirs-worries-among-u-s-allies-in-middle-east/

[29] https://www.voanews.com/usa/us-politics/how-will-us-middle-east-policy-change-under-biden

[30] https://www.aljazeera.com/news/2021/1/20/us-secretary-of-state-blinken-us-embassy-to-remain-in-jerusalem

[31] https://mfa.gov.il/mfa/aboutisrael/nations/pages/israel%20among%20the%20nations-%20middle%20east%20-%20north%20afri.aspx

[32] https://www.nytimes.com/2020/08/13/us/politics/trump-israel-united-arab-emirates-uae.html

When Trump became president, he put an end to all that. The recognition of Jerusalem as the capital of Israel and the American Embassy were part of a broader plan to force 'peace' into the Middle East under the "Deal of the Century" platform where the goal was for all Arab countries to recognize Israel [22].

Besides, the late Trump administration started to lean on the Palestinians. It closed down the US Consulate in East Jerusalem[23], which many had hoped would become the capital of a future Palestinian state (and which was now an even distant realization). It stopped financing UNRWA[24], putting the immediate learning of Palestinian schoolchildren in jeopardy. It closed down the Palestine Liberation Organization (PLO) office in Washington[25].

A new man in the White House

Under Biden, the Middle East would be different than it has been under his late US administration. On the minus side, the movement of the US Embassy to Jerusalem will stay in place[26]. It will not be moved back to Tel Aviv, as was the case before.

In return, however, the Biden administration wants to reopen a US Consulate in East Jerusalem, has reversed the Trump decision to stop UNRWA funding, and allowed the PLO office in Washington to function again[27]. Moreover, he contacts the Palestinian Authority in Ramallah, which

---

[22] https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/Trump-Administration-Plan-for-the-Palestinian-Israeli-Conflict.aspx

[23] https://www.trtworld.com/opinion/closure-of-us-consulate-in-east-jerusalem-is-another-swipe-at-palestinians-24703

[2424] https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/09/07/in-one-move-trump-eliminated-us-funding-for-unrwa-and-the-us-role-as-mideast-peacemaker/

[25] https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-administration-orders-closure-of-plo-office-in-washington/2018/09/10/7410fe6c-b50c-11e8-a2c5-3187f427e253_story.html

[26] https://www.aljazeera.com/news/2021/1/20/us-secretary-of-state-blinken-us-embassy-to-remain-in-jerusalem

[27] https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2021/02/03/US-to-restore-aid-to-Palestine-galvanize-international-community-to-help-Official

arms sales."[17] This new approach might speed the conclusion of this war, especially since the United Nations has been trying to reach a negotiated settlement between all warring parties. The Saudi new initiative for bilateral seize fire at the end of March 2021 serves the new US approach.

Israel

Israel is not pleased that the US may go back to the Iran nuclear deal either. Israeli Prime Minister Benyamin Netanyahu firmly opposed the deal before it was signed and afterward. He, therefore, expressed much satisfaction when Trump scrapped the deal in 2018[18].

With Trump losing the US elections, Israel also lost a great friend, a Netanyahu bosom pal. In his years in office, Trump made fundamental catastrophic changes to the Palestinian-Israeli equation that previous American presidents had never made.

These changes were made on different levels. For the first time, Trump violated UN international resolutions and recognized Jerusalem as the capital of Israel, altering decades of US administrations' policy[19]. Besides that, he, and for the first time, moved the US Embassy from Tel Aviv to Jerusalem, which is internationally considered an occupied city whose future status is to be negotiated between Palestinians and Israelis.

Although Congress has decided to move the US Embassy to Jerusalem in the name of the Jerusalem Embassy Act of 1995[20], it was continually wavered by former presidents starting with Bill Clinton, George W. Bush, and Barack Obama[21]. They believed such a step would hamper the peace process under international sponsorship led by the Americans.

---

[17] https://www.cnbc.com/2021/02/04/biden-will-announce-end-of-us-support-for-offensive-operations-in-yemen.html

[18] https://www.timesofisrael.com/in-recording-netanyahu-boasts-israel-convinced-trump-to-quit-iran-nuclear-deal/

[19] https://www.bbc.com/news/world-middle-east-42250340

[20] https://www.congress.gov/congressional-record/1995/10/24/house-section/article/h10680-2

[21] https://www.reuters.com/article/us-usa-israel-diplomacy-jerusalem-explai-idUSKBN1I811N

politicians after he decided to take the United States out of the international accord.

At present, Biden is contemplating how he can get the United States back into the agreement without face loss and possibly extracting more from the Iranians[13]. Whatever the case and what negotiated agreement can be reached, very little is expected before the beginning of the summer and after the Iranian presidential elections[14].

Saudi Arabia

If Washington once again shakes hands with Iran after reaching the deal to resume Iranian compliance with the nuclear agreement and the US would leave its sanctions on Iran, Riyadh is likely to become very worried about the new perception and regional security environment.

Biden has some worries about the role and responsibility of some Saudi officials in the Khashoggi killing at the Saudi Consulate in Istanbul in 2018. Biden is looking for a fully transparent investigation into the case. The current US administration will put a more significant premium on human rights and democracy[15] in this sense.

Moreover, the Biden Administration supports ending the war in Yamen. He looks forward to seeing that conflict which started in 2014, come to an end. Just after he came into office in late January 2021, Biden, through his Secretary of State Anthony Blinken, removed the Houthis from the US terror list[16] to allow international aid organizations to deliver food to the starved Yemeni population.

Biden put it clearly: "This war has to end. We are ending all American support for offensive operations in the war on Yemen, including relevant

---

[13] https://theconversation.com/irans-leaders-signal-interest-in-new-nuclear-deal-but-u-s-must-act-soon-154912

[14] https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2021-02-04/biden-s-middle-east-balancing-act-israel-iran-saudi-arabia

[15] https://ecfr.eu/article/how-a-biden-win-could-transform-us-policy-in-the-middle-east/

[16] https://www.upi.com/Top_News/World-News/2021/02/12/US-revokes-terrorist-designation-for-Yemens-Houthi-rebels/3791613158595/

believe the Middle East will be of "low priority" for Biden and his team that would be focusing on "macro-international affairs" as well as US domestic affairs to revitalize the American local economy that has been ravaged by Covid-19, which killed around 500,000 people by February 2021[9] in the US.

While Biden has made it clear that he would focus on eliminating the Virus through vaccines, America's foreign policy options would continue. Regarding China's diplomacy in the world, push-and-pull factors would continue, especially in the Middle East region, which is a vital strategic area for its economies, oil, and location.

Iran

Under the "interests" pinnacle put forward by Biden, the Middle East will continue to be vital. However, it is likely to be "prioritized" under separate categories. The Iran nuclear deal signed under the Obama administration but later, in 2018, scrapped by President Trump, is on top of these concerns[10].

As Biden knows, it is scrapping by Trump did much damage to the international security system and nuclear proliferation that had been capped and slowed down by JCPOA and access by UN international inspectors to Iranian nuclear facilities[11].

Observers believe that it is no easy to get back to the meticulously-negotiated deal as if the past four years did not exist. For one thing, the Iranians, president, ministers, and parliamentarians are in no mood to turn over another page. When the US scrapped the deal, Iran restarted its enrichment, albeit at a low level, and wanted to continue[12]. Nevertheless, they keep the door open and now want to remove sanctions imposed by Trump on a 'sliding-scale on Iran's different economic sectors, ministers and

[9] https://www.cnbc.com/2021/02/22/the-us-covid-19-death-toll-has-surpassed-500000.html

[10] https://www.nytimes.com/2018/05/08/world/middleeast/trump-iran-nuclear-deal.html

[11] https://www.bbc.com/news/world-middle-east-56030497

[12] https://www.bbc.com/news/world-middle-east-55509048

happy[6] about the state of affairs that has come to be built between his predecessor Trump and Putin, especially the kind of 'cushy' relations that came to exist between them despite the attempted meddling and alleged interventions of Moscow in American domestic affairs, NATO alliance politics and even in different European states as in Britain.

As to China, the situation is proving difficult. He is well-aware of the war-mongering scenarios built over the past four years between Washington and Beijing with accusations and verbal trading between the two capitals. The situation in 2020 was much worse with the onset of the Covid-19 Virus. Trump said this Virus originated from Wuhan[7] in China and spread to the rest of the world. This spread would include the United States, Europe, the Middle East, Asia, Latin America, and Africa, quickly spiraling into a global epidemic that shut off-world economies and soon killed hundreds of thousands of people, reaching almost one million, boosted the death toll during the months of 2020 and infected almost one hundred million.

Understanding the nature of "Trumpian politics" and his blunt style, Biden will likely be more diplomatic regarding China. He made it clear that his foreign policy approach would be based on consensus and interest and not a rivalry between nation-states, ideologies, and fractured politics.

Enter the Middle East

Biden's approach to China could arguably be different because Beijing attempts to build the so-called "Belt-and-Road," a trillion-dollar initiative of mass infrastructure projects between China, the world the Middle East. It is said that more than eighteen 18 countries of the region have signed strategic partnerships in return for development projects, finance, and expertise[8].

The Biden administration would be showing an interest in the Middle East rather than from the politics-international relation. Many analysts

---

[6] https://ecfr.eu/publication/the-crisis-of-american-power-how-europeans-see-bidens-america/

[7] https://www.ft.com/content/82574e3d-1633-48ad-8afb-71ebb3fe3dee

[8] https://www.oecd.org/finance/Chinas-Belt-and-Road-Initiative-in-the-global-trade-investment-and-finance-landscape.pdf

Europe, the Middle East, Russia, China, Asia, and Latin America. These policies upset traditional allies and pleased old foes, and in many ways, turned the international equilibrium upside down.

Europe no longer felt safe as Trump sought to court Vladimir Putin of Russia[3], the world became worried about a looming international war with China and the Middle East. The Palestinians came to feel exceedingly uneasy about the man in-the-White House because of what was perceived as blatant, outward bias towards Israel. A security threat loomed all over.

Nevertheless, now, and in many ways, Joe Biden and his new administration are reverting backing to the conventional approach of US foreign policy away from the "abrasiveness" of the previous administration that sought to alter America's vision of the world, which was meticulously built since 1945 around alliance politics and a global security-oriented policy.

Biden immediately "re-engaged" the United States with global institutions such as the World Health Organization, the World Trade Organization, the Paris Climate Change Agreement[4] , and support to the United Nations, primarily through rejoining the UN Human Rights Council[5] , which the previous Trump administration opted out of because of its alleged anti-Israeli bias.

Russia, China

Biden's engagement in world affairs does not mean he is happy with the state of international politics. He is anxious about Russia and China and is seeking to deal with them on a different footing. With Russia, he is not

need-new-middle-east-policy?utm_medium=email_notifications&utm_source=reg_confirmation&utm_campaign=reg_guestpass

[3] https://www.latimes.com/politics/la-na-pol-trump-russia-business-20181130-story.html

[4] https://geneva.usmission.gov/2021/02/05/president-biden-to-sign-executive-actions-restoring-americas-place-in-world/

[5] https://time.com/5937231/us-un-human-rights-council/

عادت أمريكا إلى المسرح العالمي، باتجاه "التعددية"، وتحالف قوي مع أوروبا، والالتزام بحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومؤسساته. هذه جوانب مركزية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة سعى دونالد ترامب إلى التقليل من شأنها والتقليل من شأنها من خلال إعادة التنظيم مع مختلف الجهات الفاعلة الدولية.

وقد خلُص التحليل بأنه من المرجح أن تكون سياسة بايدن الخارجية تجاه الشرق الأوسط معقدة، وذلك بسبب العوامل المعقدة في المنطقة، كما سيحتاج البيت الأبيض إلى تطوير استراتيجيات مختلفة للسياسة الخارجية للمناطق الفرعية والمحليات في الشرق الأوسط، والعالم العربي، والدول القومية، والمزيد من الانقسامات القومية.

كما أكد التقرير في خاتمته بأن بايدن يحتاج إلى إعادة تقييم حلفاء الولايات المتحدة وأدوارهم المثمرة فيما يتعلق بمصالح الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، سينظر بايدن بجدية إلى المستقبل القريب حيث تلعب روسيا والصين أدوارًا مطورة حديثًا في الشرق الأوسط. وعلى المستوى نفسه، سيتعين عليه إعادة توزيع أدوار الحلفاء العرب.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الشرق الأوسط، إدارة بايدن، أمريكا، البيت الأبيض، ترامب.

Introduction

The foreign policy of the Joe Biden administration must be understood in terms of several intertwining levels. These levels reflect an 'intermeshed" and complex international political system in the world.

With the new US President, it will be full-throttle diplomacy. In a single stroke, he canceled the "nationalist isolation" perspective of the previous Donald Trump administration and is seeking to put diplomatic action in the heart of American foreign policy. He will put a favorite term that will continue to be used and reiterated, at least in the early days of his administration. He stands to announce the "America is back"[1] on the world stage while pushing for "multilateralism," a strong alliance with Europe, and a commitment to the North Atlantic Treaty (NATO) and its institutions.

These are central aspects of US foreign policy which Donald Trump sought to downgrade and play-down through realigning with different international actors. Biden seeks to distance himself from the so-called transactional[2] 'interest" policies of Trump, which he pushed forward in

[1]https://www.washingtonpost.com/politics/biden-us-global-doubts/2021/02/27/3fe52862-781d-11eb-8115-9ad5e9c02117_story.html; https://www.nytimes.com/2021/02/19/us/politics/biden-munich-conference.html;

[2] https://foreignpolicy.com/2020/12/15/biden-reverse-course-western-sahara/; https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2021-01-15/biden-doesnt-

What Will Biden Do About the Middle East?
A Foreign Policy Analysis

Dr. Marwan Asmar*

Summary

It is imperative to understand the Biden administration's foreign policy from the perspective of several interlocking levels, as these levels reflect a complex "intertwined" international political system in the world. With the new United States president who abolished the "national isolation" perspective of the previous Donald Trump administration and sought to place diplomatic work at the heart of American foreign policy, America returned to the world stage, towards "multilateralism," a strong alliance with Europe, and a commitment to the North Atlantic Treaty Organization (NATO). And its institutions. These are central aspects of US foreign policy that Donald Trump has sought to minimize and diminish through a reorganization with various international actors.

The analysis concluded that Biden's foreign policy toward the Middle East is likely to be complex due to complex factors in the region, and the White House will also need to develop different foreign policy strategies for sub-regions and localities in the Middle East, the Arab world, nation-states, and more national divisions.

The report also stressed in its conclusion that Biden needs to re-evaluate the allies of the United States and their fruitful roles concerning the interests of the United States the other hand, Biden will look seriously to the near future as Russia and China play newly developed roles in the Middle East. At the same level, he will have to redistribute the roles of the Arab allies.

Keywords: Foreign Policy, Middle East, Biden administration, America, White House, Trump.

ماذا سيفعل بايدن في الشرق الأوسط؟
تحليل السياسة الخارجية

د. مروان أسمر

الملخص

لا بد من فهم السياسة الخارجية لإدارة جو بايدن من منظور عدة مستويات متشابكة، حيث تعكس هذه المستويات نظامًا سياسيًا دوليًا "متشابكًا" ومعقدًا في العالم. فمع رئيس الولايات المتحدة الجديد الذي ألغى منظور "العزلة القومية" لإدارة دونالد ترامب السابقة، ويسعى لوضع العمل الدبلوماسي في قلب السياسة الخارجية الأمريكية،

* **A political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

English Section

147	***Bibliography*** ***Islamic Political movements in the Arab world*** - *Arabic References* - *English References* - *New Released* ***Omar Al-Jabali***
165	***English Section*** **Report** *What Will Biden Do About the Middle East?* *A Foreign Policy Analysis* ***Marwan Asmar***

Contents

page	
7	***Editorial*** *Renewing the political system and the Palestinian national project to achieve national rights* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *Recognition of Israel as a Jewish State: Between the Right of Return and Resolving the Conflict* ***Raed Abu-Badaweeh***
39	*Role and future of "political Islam movements" in the Arab world 2010-2020* ***Seif El Din Abdel Fattah***
65	***Strategic Analysis*** *Prospects for the Return of the Palestinian Cause to Political Attention in 2021* ***Raed Naeirat***
79	***Reports and Articles*** *Reconciliation:: National Necessity to Meet the Challenges and Shape the Palestinian Project* ***Atef Al-Julani***
93	*Presidential Elections and Presidential Council.* *Will Lead Libya to Stability?* ***Mohammed Al-Sheikh***
105	*Moroccan-Israeli Normalization 2020: Its Time and What the deal comes to* ***Omar Al-Jabali***
119	*The Indicators of the Israeli Knesset Election 2021* ***Ibrahim Abdulkarim***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman– Spring 2021

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Bayan Al Omari

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 25 **No. 95** **Spring 2021**

This Journal (MESJ)

The **Middle Eastern Studies Journal (MESJ)** is the first in the Hashemite Kingdom of Jordan to be published as a specialized refereed publication, concerned with studies, analyzes, and reviews related to transformations in the Middle East region and its future, as well as global transformations related to the Middle East region. It focuses on political, economic, social, and strategic fields mainly in its various chapters. The journal's research, studies, and reports are subject to internationally recognized scientific arbitration rules and scientific plagiarism detection programs, such as Plag Scan and others.

In a significant development for the scientific standing of the journal, it obtained the approval of the impact factor and the reference citations for the Arab scientific journals "Arcif" that are compatible with the standards of international scientific journals on an annual basis. It was classified in the year 2020 within the first category (Q1) (which is the highest category) in the specialization of social sciences At the Arab level, while it was classified within the second category (Q2) (which is the high middle category) in the field of political science at the Arab level.

The magazine is accredited to many important Arab and foreign knowledge bases, including Dar Al-Manhal, Dar Al-Nizamah, and the world of knowledge and uploading it to the Google Book search engine and the global base EBSCO.

The journal published by the Center for Middle Eastern Studies in cooperation with the Jordan Institute for Research and Information enjoys an independent official legal personality as of March 7, 2000.

The magazine is published quarterly, four times a year, at the beginning of (January) (April) (July) (October), and it is the upgraded issue of "Middle Eastern Issues" that the Center for Middle East Studies has published alone. Ten issues over four years, the first issue of which was published in March 1996.

The magazine has a Jordanian president and editorial board and an advisory board that includes a number of colleagues from the Arab world and Jordanian colleagues.

The Price:

2.000 JD's in Jordan
$3.00 in other Countries
(Including regular mail only)

TO Subscribe:

Contact us or by the website on the Internet
www.mesj.com